المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 2،00 دراهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الماضية : 3،00 دراهم ـ يرسل الجدول السنوى مجانا الى المشتركين

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك: في المغرب: ستة أشهر	في المغرب: سنة	في الخارج	يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة
النشرة العامة	40 درهما	70 درهما	تضاف الى المبالغ المنصوص عليها يمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.	التليفون 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13
نشرة مداولات مجلس النواب		60 درهما		
نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية	40 درهما	70 درهما		
نشرة الترجمة الرسمية	35 درهما	60 درهما		حساب الشيك البريدى رقم 16 ـ 101 بالرباط

تدرج فى النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التى تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجارى بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية .

فهرست

صفحة

نصوص عامة

بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1982.

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى نصره الله من والى بنك المغرب صاحب السمو مولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1982. 1497

وقاية الابقار من داء السل.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 788.83 صادر فى 18 من رمضان 1403 (30 يونيه 1983) بتغيير قرار وزير الفلاحة الصادر فى 4 مايو 1957 بتعيين التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الابقار من داء السل 1540

الحليب الطرى. ـ ثمن البيع.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 1274.83 صادر فى فاتح ذى القعدة 1403 (11 غشت 1983) بتحديد ثمن بيع الحليب الطرى 1540

دوائر الرى. ـ صيغة مراجعة سعر الماء.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ووزير الداخلية ووزير المالية ووزير التجهيز رقم 1154.83 صادر فى 5 ذى الحجة 1403 (13 شتنبر 1983) بتحديد صيغة مراجعة سعر الماء فى دوائر الرى. 1540

نصوص خاصة

تعيين آمرين مساعدين بالاداء.

قرار لوزير الصحة رقم 1099.83 صادر فى 27 من رجب 1403 (11 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر فى 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات 1542

قرار لوزير الصحة رقم 1045.83 صادر فى 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر فى 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات 1542

قرار لوزير الصحة رقم 1101.83 صادر فى 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر فى 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات 1543

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 1096.83 صادر فى 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983) بتتميم القرار رقم 387.82 الصادر فى 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء 1543

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى رقم 1097.83 صادر فى 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983) بتغيير وتتميم القرار رقم 379.82 الصادر فى 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونواب لهم 1544

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

شركة البنك والائتمان. – ارتفاع رأس مال.

قرار لوزير المالية رقم 1195.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983) بالاذن لشركة البنك والائتمان بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها 1544

البنك المغربي للتجارة والصناعة. – ارتفاع رأس مال.

قرار لوزير المالية رقم 1196.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983) بالاذن للبنك المغربي للتجارة والصناعة بالاستمرار في مزاولة نشاطه على اثر ارتفاع رأس ماله 1544

« Algemene Bank Marokko » . – ارتفاع رأس مال.

قرار لوزير المالية رقم 1197.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983) بالاذن لمؤسسة « Algemene Bank Marokko » بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها 1545

البنك المغربي لافريقيا والشرق. – ارتفاع رأس مال.

قرار لوزير المالية رقم 1198.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983) بالاذن للبنك المغربي لافريقيا والشرق بالاستمرار في مزاولة نشاطه على اثر ارتفاع رأس ماله 1545

الشركة العامة المغربية للبنك. – ارتفاع رأس مال.

قرار لوزير المالية رقم 1199.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن للشركة العامة المغربية للبنك بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها 1545

تفويض الامضاء.

قرار لوزير التجهيز رقم 1214.83 صادر في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983) بتتميم القرار رقم 1294.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء 1546

قرار لوزير التجهيز رقم 1215.83 صادر في 6 محرم 1404 (13 اكتوبر 1983) بتتميم القرار رقم 1293.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء 1546

نقل تدبير الكوارث من شركة التامين « أوربا » الى شركة التامين « الوطنية ».

قرار لوزير المالية رقم 1236.83 صادر في 13 من محرم 1404 (20 اكتوبر 1983) بالموافقة على نقل تدبير الكوارث من شركة التأمين « أوربا » الى شركة التامين « الوطنية » 1546

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

قرار للوزير الاول رقم 3.33.83 صادر في 22 من ذي الحجة 1403 (30 شتنبر 1983) بتغيير وتتميم القرار الصادر في 19 شتنبر 1951 بشأن النظام الخاص بالموظفين المسكنين من قبل الادارة 1547

نصوص خاصة

وزارة الداخلية.

قرار لوزير الداخلية رقم 1185.83 صادر في 3 شوال 1403 (14 يوليوز 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك التابعة لوزارة الداخلية. 1547

وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني.

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 1170.83 صادر في 8 رجب 1403 (22 أبريل 1983) بتعيين ممثلي الادارة لتمثيل الموظفين في حظيرة اللجنتين الاداريتين رقم 6 و 8 المختصتين ازاء درجتي أعوان التنفيذ الممتازين واعوان الخدمة الممتازين التابعين لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني 1549

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 720.83 صادر في 14 من رجب 1403 (28 ابريل 1983) باحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني 1550

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 1184.83 صادر في 5 ذي القعدة 1403 (15 غشت 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 اكتوبر 1983 في حظيرة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم الباحثين المشتركة بين الوزارات المنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام 1551

وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية.

قرار لوزير الصيد البحري والملاحة التجارية رقم 1078.83 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1403 (30 مارس 1983) بتنظيم مباريات الالتحاق بالمعهد العالي للدراسات البحرية 1552

وزارة البريد والمواصلات.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1156.83 صادر في 11 من شوال 1403 (22 يوليوز 1983) المتعلق بتطبيق المرسوم رقم 2.82.674 الصادر في 28 من ربيع الاول 1403 (13 يناير 1983) باحداث تعويض للمساعدة على شراء دراجة بخارية 1553

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1212.83 صادر في 7 ذي الحجة 1403 (15 شتنبر 1983) بتنظيم دورة تأهيل المفتشين ودورة تأهيل القباض من الصنف الثاني 1554

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1186.83 صادر في فاتح ذي القعدة 1403 (11 غشت 1983) بتغيير القرار رقم 506.83 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1403 (فاتح ابريل 1983) باحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي 1554

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 609.83 صادر في 14 من شعبان 1403 (27 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 234.71 الصادر في فاتح ابريل 1971 بتحديد عدد الاجهزة التليفونية من الصنف « ب » اللازمة لحسن سير مصالح كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية 1555

اعلانات وبلاغات

اعلان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها 1556

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نـصـوص عـامـة

تـقـريـر

مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي عن السنة المالية 1982

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بان ارفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي احدث بموجبه بنك المغرب) التقرير الخاص بسنة 1982، وهي السنة المالية الرابعة و العشرون التي مرت على تأسيس معهد الاصدار.

لقد ظلت محاربة التضخم تشكل هدفا رئيسيا خلال سنة 1982، لا سيما بعد النتائج المشجعة التي عرفتها أغلب الدول الكبرى في هذا المجال خلال السنة السابقة. ومن أجل ذلك، فقد تم تدعيم السياسات الصارمة، في الميدان النقدي بصفة رئيسية، على الرغم مما لذلك من خلفيات سلبية على النمو و التشغيل. وبالفعل، فإذا كان ارتفاع الاسعار قد استمر في التباطؤ، فإن تدهور الاوضاع الاقتصادية كاد يكون عاما، وازدادت حدة البطالة، في الوقت الذي امتدت فيه اثار هذا التطور لتشمل جل مناطق العالم بما في ذلك الدول المصدرة للنفط التي تقلصت فوائضها المالية بشكل ملحوظ. وقد أدى تفاقم الصعوبات الاقتصادية إلى حدوث أزمة في الاداءات كادت تهدد استقرار النظام المالي الدولي وإن تم التغلب على أكثر الجوانب حدة منها. ذلك أن السياسات المتبعة في ميداني النقد والميزانية قد ساهمت خصوصا خلال النصف الاول من السنة في الحفاظ على مستويات عالية لمعدلات الفائدة وبالاخص بالولايات المتحدة، مما اسفر عن ارتفاع جديد في قيمة الدولار. وفي نفس الوقت، فقد أدى ركود النشاط الاقتصادي إلى انخفاض أسعار المواد الاولية وإلى تقلص حجم المبادلات الدولية، لدرجة أن عددا من الدول المدينة بشكل واسع ومن بينها على الخصوص دول أمريكا اللاتينية الكبرى والعديد من دول أوروبا الشرقية، لم يصبح في وسعها الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ومع ذلك كله فإن الدول النامية هي التي كانت اكثر تضررا من هذه السنة الجديدة من الازمة. فقد أصبحت تواجه ليس فقط مشاكل السيولة، بل أيضا مشاكل الملاءة التي يعد حلها، بسبب التداخل المتزايد للاقتصاديات، يكمن فقط في توسيع تسهيلات الاداء، بل أصبح يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة تشمل كل المجتمع الدولي.

•

أما في الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد توبع العمل باجراءات الحد من التضخم، وتم العدول تدريجيا عن المحاولات الرامية إلى إرجاء أثارها أو اتباع سياسات أخرى، و هكذا، فإن تدعيم الاجراءات الصارمة في الميدان النقدي وما صاحبه من عجز كبير على مستوى الميزانيات، ومن تقلص في الاستهلاك وضعف الاستثمار الناجم خصوصا عن تدهور الوضعية المالية للشركات، وعن غلاء المواد وانعدام أية بوادر للانتعاش، كل ذلك أدى إلى انخفاض إجمالي في الناتج الوطني المجمل نسبته 0,5٪ بالاسعار الثابتة. ولم يكن الناتج المذكور قد زاد سوى بمعدل 1٪ خلال كل من السنتين السابقتين. وقد عرفت كندا أعلى نسبة للتدهور من بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي 5٪، بينما كانت النسبة أقل فيما يتعلق بالولايات المتحدة وألمانيا أي 1,8٪ و 1,2٪ على التوالي. وعلى العكس من ذلك، فإن فرنسا والمملكة المتحدة وبالاخص اليابان قد سجلت معدلات نمو بلغت توالبا 1,5٪ و 1,2٪ و 2,5٪. وفي هذا الاطار فقد اتسعت البطالة بشكل ملحوظ

حيث تجاوزت في جل الحالات مستوياتها في سنة 1975. ذلك أنها ازدادت في ظرف سنة بنسبة 20٪، إذ شملت أكثر من 30 مليون شخص أي ما يمثل 8,5٪ من مجموع السكان النشيطين، كما شملت ما يفوق 16 مليون شخص بالنسبة لاوروبا الغربية وحدها. وبالمقابل، فقد أمكن تحقيق تقدمات جديدة في ميدان محاربة التضخم. وهكذا، فقد أمكن تخفيض ارتفاع الاسعار بالمتوسط من 10,6٪ سنة 1981 إلى 8٪ سنة 1982. وقد سجل أكبر تحسن باليابان وبالولايات المتحدة الامريكية حيث لم ترتفع الاثمان سوى بمعدل 2,7٪ و 6,2٪

بدلا من 4,9٪ و 10,3٪ على التوالي. أما داخل دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية، فإن التضخم، وإن كان قد انخفض قليلا في المجموع، فإنه ظل مع ذلك قويا على العموم، وبالاخص، في إيطاليا وفرنسا حيث بلغ 16,6٪ و 11,8٪، بينما لم يتجاوز 5,3٪ في المانيا.

هذا وإن أثار التضخم والركوه التي شهدتها الدول الصناعية، وكذا أثار السياسات الصارمة التي اتبعتها قد امتدت إلى باقي دول العالم. وهكذا، فإن النمو الاقتصادي لبلدان أوروبا الشرقية قد تقلص من جديد حيث لم يبلغ سوى 1,8٪ في المتوسط. وقد إستطاع الاتحاد السوفياتي أن يحافظ على نمو نسبته 3٪ خصوصا بفضل توسع صادراته وبالاخص منها صادرات النفط، بينما سجل إنتاج باقي دول المجموعة انخفاظا جديدا بعدماسبق له أن تقلص بمعدل 1٪سنة 1981، مما يعزى إلى صعوبات بالغة في الاداءات. غير أن المبادلات التجارية لهذه المنطقة مع باقي العالم أسفرت عن رصيد ايجابي قدر إجماليا من طرف منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة بمبلغ 16 مليار دولار.

أما داخل البلدان النامية فقد استمرت نفس الصعوبات، بل وازدادت حدتها خصوصا في الميدان المالي. وهكذا وبصفة عامة، تضررت هذه الدول من تقلص التجارة الدولية، واتساع اجراءات الاحتماء التي عاقت صادراتها، كما تضررت من انخفاض أسعار منتوجاتها الاساسية، مما قلص قيمة المبيعات ومن غلاء استيراداتها وأخيرا وبالنسبة للدول الغير المنتجة للنفط، فقد تضررت علاوة على ذلك من الكلفة الباهضة لتموينها من مواد الطاقة. ومن ثم، فإن معادلات التبادل الخاصة بهذه الدول قد تدهورت بشكل خطير، كما ازدادت حدة تقلص مواردها من جراء تفاقم حجم خدمة الدين الخارجي على إثر ارتفاع قيمة الدولار واستمرار ارتفاع معدلات الفائدة الدولية، مما أثر على نسب نموها. وقد كانت هذه النسب زيادة على ذلك، محدودة في أغلب الاحيان بسبب الاجراءات التصحيحية التي فرضها على الخصوص اختلال الحسابات الخارجية واستمرار التضخم القوي الذى بلغ بالمتوسط حوالي 30٪ بالنسبة للدول الغير المنتجة للنفط. وهكذا، فقد تباطأ نمو الناتج الداخلي الاجمالي لهذه الدول من جديد، حيث من المحتمل أنه لم يتجاوز نسبة 1٪، أي اقل معدل يسجل منذ عدة سنوات، مما أسفر عن تقلص جديد في الدخل الفردي. أما الدول النصف المصنعة من جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، والتي أصبحت أكثر اندماجا مع الاسواق الخارجية، فقد كانت الاكثر تضررا من تدهور الوضعية الاقتصادية للدول الصناعية. إلا أن أهمية التزامات هذه الدول وما كانت تشكله من خطر على النظام المالي الدولي، سمحت لها بالحصول على تمويلات جديدة حينما أصبحت وضعيتها المالية مختلة بشكل خطير وذلك في منتصف السنة. هذا وإن البطء القوي في نسق النمو، وضعف القدرة على التسديد، قد ظلا يشكلان عائقا كبيرا في وجه البلدان ذات الدخل المحدود.

وقد كان من أثار تعميم الكساد وما ترتب عن ذلك من تقوية لاجراءات الاحتماء أن تقلصت المبادلات التجارية العالمية، وانخفضت أسعار النفط وجل المواد الاولية الاخرى، بينما استمرت أسعار المنتوجات المصنعة في التصاعد. وقد أدى هذا التطور إلى تقلص قوى في فوائض الاداءات الجارية للدول المنتجة للنفط، وسمح بعودة ظهور فائض لدى البلدان الصناعية، في الوقت الذي شهدت الوضعية الخارجية للدول النامية المستوردة للمحروقات بعض التحسن مع بقائها في نفس الوقت جد مختلة.

لقد تأثرت التجارة العالمية في المجمل بضعف كل من الطلب والانتاج، وكذا بالمستوى المرتفع لمعدلات الفائدة والذي تسبب في بلبلة أسواق الصرف، وفي ارتفاع قيمة الدولار، وجعل تكوين المخزونات أكثر غلاء. وقد أثرت كل هذه العوامل بصفة رئيسية على البلدان المصدرة للمواد الاولية التي انخفضت أسعارها بشكل ملحوظ. وقد كان تقلص المبادلات مصدرا لكثير من الانشغال لاسيا وقد صاحبته ردود فعل كثيرة واجراءات احتمائية. ذلك أن المجموعة الاقتصادية الاوروبية ضيقت من امكانيات ولوج أسواقها بالنسبة للعديد من المنتوجات المصنعة، ولكنها أرغمت كذلك على تحديد مبيعاتها من مواد الحديد والصلب إلى الولايات المتحدة الامريكية. كما تعين على اليابان أن تحد من بعض صادراتها نحو البلدان الصناعية الاخرى. وفي هذه الظروف، فقد تقلص حجم التجارة الدولية بنسبة 2٪، مما يعزى بصفة رئيسية إلى الانخفاض الجديد لمبيعات النفط، فعاد بذلك إلى مستواه في سنة 1979. وقد تم تقدير التجارة الدولية من حيث القيمة بما يربو بقليل على 1.800 مليار دولار، أي بانخفاض نسبته 6٪ يرجع إلى تقلص كل من حجم واسعار المنتوجات المصنعة التي تشكل نصف العمليات التجارية بمعدل 1٪ بينما كانت قد اتسعت بنسبة 3٪ سنة 1981. وفيما يتعلق بتجارة المواد المعدنية، فقد تقلصت من حيث الحجم بنسبة 7٪ مقابل 9٪ في السنة السابقة، وذلك خصوصا من جراء انخفاض صادرات المواد النفطية بمعدل 9٪. أما تجارة المنتوجات الفلاحية وهي الوحيدة التي عرفت ارتفاعا، فإن نسبة زيادتها لم تتجاوز 1٪ عوضا عن 4٪ سنة 1981. وحسب التقديرات الاولية، فإن أسعار السوق الدولية انخفضت بمعدل 5٪ فيما يخص النفط و 9٪ بالنسبة للمواد الاولية الاخرى، فنزلت بذلك الى أضعف مستوى لها يسجل منذ ثلاثين سنة. وقد شمل هذا الانخفاض على الخصوص اسعار المواد الاساسية المصدرة من طرف البلدان النامية والتي انخفضت بنسبة ٪13,5

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

واعتبارا لتقلص مبيعات النفط الخام واسعار البرميل، فإن فائض الاداءات الجارية للدول النفطية لم يتعد 20 مليار دولار بدلا من 71 مليار سنة 1981 و 115 مليار سنة 1980. أما البترول الصناعية، فقد سجلت فائضا في موازين أداءاتها قدره 11 مليار دولار عوضا عن عجز بلغ 3,7 ملايير سنة 1981. وقد نتج هذا التحسن في الجزء الاكبر منه عن ارتفاع فائض اليابان الذي انتقل من 6,2 إلى 31,5 مليارير دولار وبالاخص عن التطور الملائم للحساب الجاري لالمانيا والذي أسفر هذه السنة عن رصيد إيجابي قدره 10,5 ملايير بعد أن كان شبه متوازن سنة 1981. وعلى العكس من ذلك، فقد تقلصت النتائج الايجابية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وذلك على التوالي من 11 إلى 5 مليارات ومن 19,8 إلى 12,5 ملايير، بينما ظل اختلال الاداءات بفرنسا يناهز 6,5 ملايير ونزل عجز إيطاليا من 7,3 ملايير الى 6,5 ملايير. وفي نفس الوقت، فإن الحساب الجاري الخارجي للبلدان النامية غير المنتجة للنفط قد أسفر مرة أخرى عن رصيد سلبي قدره 90 مليار دولار مقابل 100 مليار في السنة السابقة، وذلك على الرغم من تقلص ملموس في العجز الاجمالي لموازين التجارية. وفي هذه الظروف، فقد زاد تقلص سوق الرساميل الدولية بموازاة انخفاض عرض الموارد المتأتية من البلدان النفطية وتزايد مستمر في الطلب الصادر بالخصوص من الدول النامية التي تجاوزت مديونيتها 600 مليار دولار. فقد بلغ تسديد الاقتراضات وحده، بما في ذلك الرسال والفوائد حوالي 130 مليار، تم أداء أكثر من نصفها من طرف البلدان الصناعية الحديثة كالمكسيك والبرازيل والارجنتين.

ومن تم، فإن تمويل اختلالات الاداءات الجارية قد بدا أكثر صعوبة من سنة 1981، لاسيما بعد ظهور حاجيات هامة تولدت عن عجز ميزانيات الدول الكبرى الصناعية، وتصاعد انعدام الثقة بالسوق الدولية للرساميل إزاء عدد متزايد من البلدان التي تدهورت قدرتها على الاداء. وأمام صعوبات التسديد التي أبدتها هذه الدول الاخيرة، والتي نجمت عن تقلص مواردها، فقد واجه النظام البنكي الدولي أزمة خطيرة دفعته الى إقامة مزيد من القيود فيما يتعلق بالقروض التي يقدمها وإلى البحث عن الحلول لمشاكل التمويل وذلك فيما يتعلق بتقييم المخاطر، وحجم التسليفات وكذا توسيع مسطرة التمويل المشترك مع المنظمات المالية الدولية. وفي العاجل، فقد تعين على البنوك العالمية أن تؤجل تواريخ استحقاق ديون بعض الدول خصوصا من أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. وأمام هذه الازمة الكبيرة التي كان يخشى أن تؤدي إلى مسلسل مشابه لما وقع في الثلاثينات، انتهى الامر بالدول الصناعية الكبرى إلى قبول تقوية دور المنظمات المالية الدولية والمساهمة في تدعيم مواردها.

هذا وإن المشاورات التي دارت في هذا الشأن والتي كثرت خلال النصف الثاني من سنة 1982، قد أدت في بداية سنة 1983 إلى اتخاذ قرار يقضي برفع رأس مال صندوق النقد الدولي إلى 90 مليار من حقوق السحب الخاصة وذلك برفع حصص البلدان الاعضاء بنسبة 47,5 %. وبموازاة ذلك فإن مجموعة « الدول العشر » التي انضمت إليها سويسرا التزمت بوضع خط اعتماد يعادل 17 مليار من حقوق السحب الخاصة رهن إشارة صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقية العامة للاقتراضات، وذلك بدلا من خط الاعتماد السابق وقيمته 6,4 ملايير والذي كان استعماله لحد الآن مخصصا لدول المجموعة فقط، حيث أصبح الآن يشمل كل البلدان الاعضاء في الصندوق. وفي إطار عملياته الجارية، استفاد الصندوق من قرض ثان قدره 4 ملايير من الدولار قدم له من طرف مؤسسة النقد للعربية السعودية. وبالمقابل، فقد سجل صندوق النقد الدولي عدة طلبات للحصول على القروض. وقد بلغت التزاماته الجديدة 5,4 ملايير من حقوق السحب الخاصة. ويبدو هذا المبلغ مع ذلك أقل بكثير من مبلغ 13,1 مليار من حقوق السحب الخاصة الذي قدمه في الفترة ما بين مارس 1982 و فبراير 1983. وقد أبرمت أهم الاتفاقيات مع الدول الصناعية الحديثة من امريكا اللاتينية وهي الارجنتين والشيلي والمكسيك ثم البرازيل وذلك بمجموع 10,4 ملايير من حقوق السحب الخاصة. وعلى العكس من ذلك، ونظرا لمعارضة الدول المتقدمة، فإنه لم يتقرر تقديم أية منيحة جديدة من حقوق السحب الخاصة رغم الالحاح المستمر من طرف الدول النامية.

وخلال سنته المالية التي انتهت في 30 يونيو 1982، قام البنك الدولي من جهته برفع حجم ترخيصاته للقروض من 8,8 ملايير إلى 10,3 ملايير دولار. كما رفع حجم مدفوعاته من 5,4 مليار إلى 6,3 ملايير. هذا ومن أجل تدعيم وضعيته المالية، ومواجهة التوسع المستمر لبرامجه، فقد التجأ البنك بشكل أوسع من الماضي للتمويل المشترك مع القطاع البنكي الحر. وقد أصبح هذا النوع من التدخل يمثل 40٪ من قروض البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية، كما انه يشكل عرقلة جديدة في وجه البلدان المستفيدة نظرا لما يسفر عنه من رفع كلفة القروض. وعلاوة على ذلك، فقد أقر البنك الدولي للانشاء والتعمير في شهر يناير عمولة التزام حدد معدلها في أول الامر في نسبة 1,50٪، ثم خفض في دجنبر إلى 0,75٪. كما قرر من جهة أخرى خلال شهر يوليوز اللجوء، بالاضافة إلى الاقتراضات التقليدية الطويلة الاجل، إلى الموارد القصيرة المدى. وأمام تقلبات معدلات الفائدة داخل أسواق رؤوس الاموال فقد قرر البنك الدولي كذلك في شهر يوليوز إخضاع قروضه الجديدة لمعدلات فائدة متغيرة وقابلة لاعادة النظر في كل ستة أشهر. وقد انتقلت مدفوعات الجمعية الدولية للتنمية ما بين يوليوز 1981 ويونيو 1982 من 1,9 إلى 2,1 مليار دولار بينما لم تصل اعتمادات القروض الجديدة سوى 2,7 ملايير دولار عوضا عن 3,5 ملايير سنة 1981. ويعزى ذلك إلى انخفاض يقدر بالثلث في مساهمة الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر الممون الرئيسي بالاموال حيث نزلت إلى 2,7 ملايير دولار.

وفي النهاية، إذا كانت المؤسسات المالية الدولية قد استطاعت أن تساهم مؤقتا في إزالة الآثار الخطيرة لازمة الاداءات التي شهدها صيف 1982، وإذا كان قد أمكن ابرام اتفاقية فيما يتعلق بتدعيم موارد هذه المؤسسات وبالتالي تقوية دورها، فإن الحل الدائم لمسلسل التدهور يستلزم مع ذلك كله التشاور على المستوى العالمي مع الاخذ بعين الاعتبار مشاكل الدول النامية. فقد واجهت هذه الاخيرة انخفاضا مستمرا في أسعار موادها الاولية، مع مواجهتها لمستلزمات التنمية. ولذلك، فإنها لا تستطيع بواسطة سياسات التصحيح وحدها أن تفي بكل التزاماتها المالية. وزيادة على ذلك فقد تضررت هذه الدول وبدرجة أكبر من البلدان الصناعية من مخلفات الركود الاقتصادي العالمي ومن ارتفاع الدولار الذي تسبب في العديد من الحالات في غلاء مستوردتها وتكلفة استدانتها. ومما زاد من عدم ملائمة هذا التطور استمرار ضعف المساعدة العمومية وتقلص مختلف موارد التمويل.

وفي الواقع، فإن مجال التعاون لم يشهد أي تقدم ملموس من طرف المجموعة الدولية نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. ذلك ان مؤتمر فيرساي الذي انعقد خلال يونيو 1982 لم يكن أحسن نتائجا من مؤتمر كانكون لاكتوبر 1981 حيث لم يسفر عن أي تقدم في حوار الشمال والجنوب الذي توليه البلدان النامية أهمية كبيرة كما أكدت ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته بدلهي الجديدة في إطار العلاقات بين الجنوب و الجنوب. وإلى جانب ذلك، لم يسجل أي تقدم سواء لفائدة الدول الاقل نموا أو في مجال وضع سياسة إجمالية لتدعيم أسعار المواد الاولية. وهكذا، فإن الاتفاق حول الصندوق الموحد لاستقرار أسعار المواد الاساسية والذي كان من المنتظر أن يدخل حيز التطبيق في فاتح أبريل 1982، لم تتم المصادقة عليه. كما ان المجلس العالمي للتغذية، بعد اجتماعه في يونيو بالمكسيك، لم يتوصل إلى تحقيق إتفاق فيما يتعلق بتكوين احتياطيات من الحبوب لفائدة البلدان المهددة بالمجاعة. وأخيرا وعلى الرغم من كون المفاوضات الجارية منذ سنة 1974 حول قانون البحار قد أفضت في دجنبر إلى إعداد اتفاقية، فإن الاختلاف حول استغلال اعماق البحار لازال حله بعيدا، ولازالت العديد من الدول الصناعية الكبرى تمتنع عن قبول المقتضيات الرئيسية للاتفاقية. وهكذا، فإذا كانت هذه الحلول الجزئية تبدو مستعصية، فإن إصلاح النظام النقدي الدولي المختل منذ عدة سنين يظهر أكثر صعوبة. وسيظل الامر كذلك طالما استمرت الوضعية الاقتصادية الدولية خاضعة للضغوطات القوية الحالية ومتميزة بالارتياب و التشكك.

فقد ظلت اسواق الصرف تتميز بعدم الاستقرار خصوصا تحت تأثير معدلات الفائدة المرتفعة والتقلبات في قيمة الدولار الذي ظل يلعب دورا رئيسيا. ذلك انه خلال الاشهر الاولى من السنة، استفاد الدولار من معدلات الفائدة المرتفعة بالولايات المتحدة، ومن تقلص ملموس في التضخم . وقد كانت تغييرات قيمة الدولار أهم حدث بأسواق الصرف. وقد شهدت في النهاية ارتفاعا بازاء كل العملات وبالاخص عملات البلدان النامية . كما أن معدلات الفائدة الممنوحة بالنسبة للدولار لعبت مرة اخرى دورا رئيسيا وأدت الى ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة على باقي العملات الاخرى. وخلال النصف الثاني من السنة، وعلى الرغم من اتجاه المعدلات نحو الانخفاض ابتداء من شهر يوليوز، فان التوقعات المتعلقة بإمكانية تقوية هذا الاتجاه، وكذا التخوف من وقوع تغيير جدري في النظام المالي الدولي، كل ذلك ساهم في زيادة تدعيم قيمة الدولار الامريكي. غير انه ابتداء من شهر نونبر، فان ضعف النتائج المتوقعة على الصعيد الاقتصادي وبالاخصوص في الولايات المتحدة الامريكية، تسبب في تقلص سعر الدولار. ومن تم، فان ارتفاع قيمة الدولار ازاء اهم عملات النظام النقدي الاروبي بلغ في النهاية 13,4 ٪ بالمتوسط. اما الين الياباني، فقد تضرر على الخصوص من معدلات الفائدة المنخفضة التي تم تطبيقها باليابان وكذا من تباطؤ النشاط الاقتصادي، ولذلك فقد ضعفت قيمته بالمقارنة مع الدولار خلال العشرة أشهر الاولى من السنة. وعلى الرغم من الانتعاش الذي شهدته خلال شهر نونبر فان قيمة الين انخفضت في ظرف سنة بمعدل 6,4 ٪. هذا وقد اختل سير النظام النقدي الاروبي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من جراء التطور الذي عرفه الدولار نظرا لاتساع تغييراته ازاء عملة او اخرى من عملات النظام، ونظرا ايضا لاثار ارتفاعه المستمر على الحسابات الخارجية للدول الاعضاء. وعلى الرغم من قوة الدولار التي مكنت من الحد من ارتفاع اسعار العملات الاكثر قوة داخل السلة، وهما المارك والفلوران على الخصوص، فان الضغوطات استلزمت كما كان الشان سنة 1981 اللجوء الى اعادة النظر في الاسعار الوسطى. وهكذا، ففي 24 فبراير، تم تخفيض قيمة الفرنك البلجيكي بنسبة 8,5 ٪، والكورونا الدانماركية بنسبة 3 ٪. وفي 12 يونيو، تم تخفيض قيمة الليرة الايطالية بمعدل 5,75 ٪. وقد تم بهذا التاريخ الاخير رفع قيمة المارك الالماني والفلوران الهولندي بمعدل 4,25 ٪ بالنسبة لكل واحد منهما. اما فيما يتعلق بالجنيه الاسترليني، فقد ظلت قيمته مرتفعة نسبيا الى غاية نونبر بفضل معدل الفائدة الهام الممنوح له و بفضل التقدمات التي سجلتها المملكة المتحدة في ميدان الاداءات الخارجية ومحاربة التضخم. وقد تاثرت قيمة الجنيه فيما بعد من جراء انخفاض اسعار النفط وتوقعات تقلص اسعار الفائدة . وفي المجموع، فقد شهدت قيمة الجنيه في نهاية السنة انخفاضا بازاء الدولار نسبته 15,6 ٪. اما البسيطة، فقد خفضت قيمتها بمعدل 8 ٪ بتاريخ 4 دجنبر وذلك اعتبارا لمستوى التضخم والعجز الخارجي لاسبانيا، وقد بلغ انخفاضها ازاء الدولار 23,2 ٪ في ظرف سنة. وفيما يخص سوق الذهب، فقد كانت الاسعار تتجه في بداية الامر نحو الانخفاض، حيث نزل سعر الاوقية من 400 دولار في اول السنة الى 297 دولار في يونيو. ذلك ان العرض ظل في مستوى عال، بينما لم يشهد الطلب سوى ارتفاع بسيط خصوصا بسبب المستوى المغري لمعدلات الفائدة وما صاحبه من قوة في قيمة الدولار. وعلى العكس من ذلك فان الانخفاض الذي سجل ابتداء من شهر يوليوز في اسعار الفائدة سمح بارتفاع ملحوظ في سعر الذهب الذي وصل في نهاية السنة الى 448 دولار.

•

في اطار وضعية دولية تتميز بازمة حادة سواء على الصعيد الاقتصادي ام على المستوى المالي، مما اسفر عن كساد عام تقريبا، فان النشاط الاقتصادي الداخلي الذي كان قد شهد سنة 1981 ركودا نتيجة لجفاف خطير، انتعش بشكل ملحوظ هذه السنة، حيث ان نسبة النمو كانت اقوى نسبة تسجل منذ سنة 1977. ويعزى هذا التوسع الى الاستهلاك الخصوصي الذي ارتفع بسبب التحسن الذي عرفته المداخيل الفلاحية، وتباطؤ زيادة الاسعار، وكذا بسبب تقوية الاستثمارات العمومية. ومع ذلك، فقد كان التوسع المذكور محدودا من جراء التقلص الذي سجل بالسوق الدولية فيما يخص كلا من الطلب والتجارة التي لم يفت انخفاضها ان يحدث أثارا سلبية على اقتصادنا المتفتح على الخارج بشكل واسع.

ذلك ان الانشطة العاملة من أجل التصدير ومن بينها على الخصوص الصناعات المعدنية وصناعات التحويل، تضررت من الوضعية الدولية، وبالاخص من تقلص الطلب، وانخفاض اسعار المواد الاولية وكذا من إجراءات الاحتماء المتخذة من طرف بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية. واخيرا لم تشهد مداخيل التصدير سوى ارتفاع محدود. وعلى النقيض من ذلك، اتسعت الواردات بشكل قوي، وذلك تحت تاثير اهمية الطلب على المواد الغذائية والطاقية ومواد التجهيز والتي ارتفعت اسعارها في نفس الوقت. وفي هذه الظروف، فقد بدت نفقات الاستيراد ثقيلة جدا لاسيما وأن جل العملات الاجنبية وبالاخص منها الدولار، عرف زيادة قوية من حيث القيمة. ومن تم، فان تفاقم العجز التجاري وكذا ارتفاع كلفة الدين، اسفرا عن تفاقم ملموس في الرصيد السلبي للاداءات الجارية. هذا ولم تتحقق تغطية هذا الاختلال الابواسطة لجوء واسع للتمويل الخارجي.

وفي مجال المالية العمومية، فقد ظلت تحملات الخزينة اجماليا في مستوى يناهز مستوى السنة السابقة مما يرجع الفضل فيه بصفة رئيسية الى تباطؤ النفقات العادية، في الوقت الذي زادت فيه المداخيل نتيجة لما تم اتخاذه من اجراءات جبائية. ان هذه الاجراءات التي تدخل في اطار البرنامج التصحيحي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، أفضت الى الحد من عجز صندوق الخزينة، دون ان يتم تحقيق مجموع الاهداف مع ذلك.

اما على الصعيد النقدي، فقد سمح دخول رؤوس الاموال من الخارج بإعادة تكوين احتياطيات الصرف بعض الشيء، كما سمح بتخفيض الديون على الخزينة. ومن تم، فان نمو القروض للاقتصاد هو الذي تسبب بصفة اساسية في توسع المجموعة النقدية، ذلك التوسع الذي كان ضعيفا، مما ساهم في تخفيف حدة ارتفاع الاسعار.

وأمام تقلبات اسواق الصرف وما تميزت به في أن واحد من ارتفاع في قيمة الدولار، وزيادة في معدلات الفائدة التي ادت الى ارتفاع قيم العملات الاخرى، فقد عرف الدرهم انخفاضا سنويا بمعدل يناهز 15 ٪ بازاء العملة الامريكية.

الانتاج

على اساس معطيات لازالت مؤقتة، وصل الانتاج الداخلي محسوبا باسعار السوق لسنة 1969، الى 33.497 مليون درهم، مسجلا بذلك نموا سنويا نسبته 5,6 ٪ بدلا من انخفاض بمعدل 1,3 ٪ سنة 1981 (1). ويعزى هذا الانتعاش الملموس في النمو بالدرجة الاولى الى تحسن النتائج الفلاحية التي كانت قد تضررت بشكل خطير من جراء الجفاف الذي شهدته سنة 1981. كما ان فرع الادارات العمومية، والقطاع الثالث بدرجة اقل عرفا بعض التحسن. وعلى العكس من ذلك، فقد سجلت أنشطة القطاع الثاني شبه ركود للسنة الثانية على التوالي. وفي المجموع، فان تكوين الانتاج لم يشهد أي تغيير ملموس، حيث لا زال القطاعان الاول والثاني يمثلان دائما 40 ٪ تقريبا (2).

بعد الموسم الرديء لسنة 1981، حيث نزلت المحاصيل بنسبة 22,9 ٪ وعلى الرغم من أن الظروف المناخية لم تكن هذه السنة ايضا ملائمة تماما بسبب التأخر الحاصل في تهاطل الامطار، فان الانتاج الفلاحي زاد بنسبة 19 ٪. ذلك إن محصول الحبوب الرئيسية بلغ 47,6 ملايين قنطار عوضا عن 20,2 مليون في الموسم السابق. وقد بدت هذه الكميات غير كافية مرة اخرى بالمقارنة مع الحاجيات. ومن تم ، فقد تعين القيام من جديد باستيرادات هامة من الحبوب بأثمان مرتفعة بلغت كمياتها 19 مليون قنطار. وقد عرفت القطاني والزراعات الصناعية من جهتها نتائج مرضية. وعلى العكس من ذلك، انخفض انتاج الخواض والبواكير، كما ان مداخيل الصادرات التي جرت بهذا الرسم قد تقلصت بعض الشيء بسبب انخفاض الكميات الذي لم يعوض سوى جزئيا بارتفاع الاسعار. وفيما يتعلق بقطيع الماشية الذي سبق له ان تقلص بنسبة الثلث في السنة السابقة، فقد انخفض من جديد بمعدل 12,2 ٪ كما ان تكوينه يتضرر من قلة الماشية الصغيرة السن.

نظرا لضعف الطلب، وانخفاض الاسعار، شهد النشاط المعدني انخفاضا جديدا بنسبة 5,5 ٪ يعزى الى تقلص انتاج الفوسفاط، وبدرجة اقل انتاج المنتوجات المعدنية الاخرى، كالرصاص والمانغنيز.

وسجلت القيمة المضافة لقطاع الطاقة زيادة نسبتها 6,3 ٪ شملت كل موارد الطاقة. ذلك ان انتاج الكهرباء الذي يأتي في تسعة اعشاره من المحطات الحرارية نظرا لاستمرار ضعف انتاج الكهرباء المائية، اتسع بمعدل 5 ٪، كما زاد استخراج الفحم الحجري بنسبة 4,6 ٪ وتصفية النفط بنسبة 3,5 ٪.

اما انتاج صناعة التحويل الذي ظل راكدا سنة 1981، فقد سجل انخفاضا بمعدل 2,8 ٪. غير انه تجدر الاشارة الى ان المقياس الذي يعبر عن تطور هذا القطاع يرجع الى سنة 1969 وبالتالي، فانه لا يشمل نشاط الوحدات المتعددة التي احدثت منذ ذلك التاريخ. ولذلك، فانه من المحتمل أن تكون صناعات التحويل قد نمت، وساهمت في حركة النمو اكثر مما يبدو.

ظل نشاط البناء والاشغال العمومية متدهورا خلال عدة سنوات حيث انخفض سنة 1981 بمعدل 2,4 ٪ . الا انه سجل هذه السنة زيادة نسبتها 4,9 ٪.

اما فيما يرجع لنشاط القطاع الثالث، الذي بقي شبه مستقر في السنة الفارطة، فقد عرف توسعا نسبته 3,2 ٪ شمل كل الفروع.

واخيرا، تم تقدير زيادة الخدمات الغير القابلة للتسويق والخاصة بالادارات العمومية بنسبة 14,1 ٪، وهي نسبة اعلى من معدل السنتين السالفتين.

ان الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالدراهم الجارية اي بتطبيق مقياس اسعار الانتاج الذي قدرت زيادته هذه السنة بنسبة 9,2 ٪ عوضا عن 10,8 ٪ في السنة السالفة، وصل الى 88.519 مليون درهم في نظير 76.737 مليون، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 15,4 ٪ بدلا من 9,4 ٪ سنة 1981. اما الناتج الوطني الاجمالي الذي يشمل علاوة على ذلك المداخيل الخارجية الصافية التي تم تقديرها ببلغ 1.249 مليون، فقد انتقل من 77.188 مليون الى 89.768 مليون، فشهد بذلك سبقا بمعدل 16,3 ٪ عوضا عن 7,8 ٪ فقط في السنة الماضية (1).

(1) تظهر الاحصائيات المؤقتة للمحاسبة الوطنية، على مستوى القطاعات، فوارق ملحوظة بالمقارنة مع المعطيات المقابلة التي تقدمها مصادر رسمية أخرى.

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و 2.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 3 الى 5.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما من جانب الاستخدامات، فقد بلغت النفقة الوطنية الاجمالية 100.262 مليون، اي باتساع نسبته 15,8 ٪ بدلا من 13,1 ٪ في السنة السابقة. كما تجاوزت الناتج الداخلي الاجمالي بمبلغ 11.743 مليون درهم. ذلك ان حاجيات الاستثمار استلزمت مجلوبا خارجيا من السلع والخدمات، اذ كانت الواردات مرة اخرى تفوق الصادرات بكثير، مما اسهم في تفاقم العجز بازاء الخارج بمعدل 19,4 ٪ حيث انتقل هذا الاخير من 12,8 ٪ الى 13,3 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

فقد وصل مجموع الاستهلاك بالاسعار الجارية الى 79.799 مليون، فزاد بنسبة 13,9 ٪ في نظير 15,7 ٪ سنة 1981، مما يعبر في نفس الوقت عن ارتفاع في الحجم وزيادة في الاسعار. وقد مثلت بذلك 90,1 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 91,3 ٪ في السنة السابقة.

بلغ التكوين الاجمالي للرسمال الثابت 20.363 مليون درهم فزاد في ظرف سنة بنسبة 20,2 ٪ بدلا من 14,7 ٪ سنة 1981، مما يعبر على وجه الخصوص عن المجهود الاستثماري الذي قامت به الدولة. وقد شمل هذا التطور الملائم كل التجهيزات وبالاخص منها المعدات، كما سمح برفع معدل الاستثمار من 22,1 ٪ الى 23 ٪. واعتبارا لتوسع في المخزونات بمبلغ 100 مليون، فقد وصلت الاستثمارات الى 20.463 مليون.

وبالمقابل زاد التوفير الداخلي الاجمالي بمعدل 31,1 ٪ بالمقارنة مع السنة السابقة، اذ بلغ 8.720 مليون. اما التوفير الوطني فقد ارتفع بمعدل 40,4 ٪ ليصل الى 9.969 مليون. وقد غطى بهذا المستوى نسبة 48,7 ٪ من الاستثمارات، مخلفا بذلك عجزا هاما في التمويل (1).

العلاقات المالية مع الخارج

اسفر الميزان التجاري عن عجز قدره 13.549 مليون درهم اي بتفاقم نسبته 29,6 ٪ بالقياس للسنة السالفة. ذلك ان الاستيرادات بلغت 25.989 مليون، مسجلة بذلك توسعا بمعدل 15,7 ٪ نتج عن ارتفاع كلفة استيرادات مواد الطاقة، وعن النمو الملحوظ في مشتريات باقي المواد الاخرى، وبالاخص منها مواد التجهيز. اما الصادرات، فقد وصلت الى 12.440 مليون، فلم تزد سوى بمعدل 3,6 ٪، وذلك نظرا لاستقرار المداخيل خصوصا ما يتعلق منها بالمواد الغذائية، ولتقلص مداخيل الفوسفاط. وعلى الرغم من زيادة مداخيل السياحة، وبقاء تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج فيما يناهز مستواها سنة 1981، فان التطور المذكور قد ادى الى تفاقم في اختلال الحساب الجاري لميزان الاداءات، والذي انتقل عجزه من 9.630 مليون الى ما يقرب من 11.900 مليون اي ما يمثل 13,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 12,6 ٪ في السنة السابقة. وقد تطلبت تغطية هذا العجز لجوءا جديدا وهاما الى التمويلات الخارجية، وبالخصوص من لدن صندوق النقد الدولي. وفي النهاية، فقد اسفر ميزان الاداءات عن فائض قدره 1.315 مليون، مما اسهم في تدعيم احتياطيات الصرف.

المالية العمومية

اسفرت وضعية خزينة الدولة عن عجز في الصندوق بلغ 10.487 مليون درهم بدلا من 12.830 مليون في السنة السابقة، ولم يعد يمثل هذا العجز سوى 11,8 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 16,7 ٪ سنة 1981. وتبدو هذه النتيجة مشجعة لا سيما وانها تعزى الى نمو المداخيل العادية باسرع بمرتين من النفقات الجارية، كما تعزى الى زيادة قوية في نفقات التجهيز التي انتقلت الى 12,5 مليار. وقد تمت تغطية حاجيات الخزينة برمتها بواسطة اللجوء الى رؤوس الاموال الخارجية، غير ان الخزينة خفضت من التزاماتها تجاه بنك المغرب.

النقد والسلف

تميزت السياسة النقدية سنة 1982 بعزم السلطات على الصرامة واتخاذ التدابير اللازمة، وهكذا، فقد حافظت السلطات على نظام تأطير السلف، في نفس الوقت الذي اتخذت فيه مجموعة من الاجراءات لصالح الصادرات والسكن والاستثمار بوجه عام، وذلك بغية مساندة النشاط الاقتصادي ومسايرة النمو دون اذكاء حدة الضغوطات القوية التي ظلت تؤثر على التوازنات الاساسية. وقد عرفت المجموعة النقدية نموا بسيطا نسبته 11,2 ٪ من نهاية سنة لاخرى، و 14,4 ٪ بالمتوسط السنوي، مما لازال دون معدل زيادة الناتج الداخلي الاجمالي. وتعزى الزيادة المذكورة الى ارتفاع الموجودات الخارجية والقروض للاقتصاد وما صاحبه من انخفاض في الديون على الخزينة.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

الفلاحة

لا زالت الفلاحة تحتل مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني وذلك بسبب تأثيرها على كل من الانتاج الداخلي والميزان التجاري والمالية العمومية. وعلاوة على علاقتها المتينة مع باقي القطاعات الاخرى، فان منتوجاتها تتدخل بنسبة الربع في الصادرات، بينما تسبب ضعف الانتاج الفلاحي في استيراد ما يمثل 16 ٪ من مجموع الواردات. واخيرا تتحمل ميزانية الدولة اعباء ثقيلة لتجهيز القطاع في ميدان الماء بصفة خاصة، ولتدعيم اسعار المواد الاساسية، حيث بلغت المساعدات في هذا الباب 1,2 مليار درهم سنة 1982. وتلعب الفلاحة دورا اجتماعيا لا يقل اهمية، اذ توفر ما يقرب من نصف وظائف الشغل ولكون العالم القروي يمثل 57 ٪ من مجموع السكان.

ولا زال القطاع الفلاحي يخضع الى حد كبير للتقلبات المناخية، حيث أن 90 ٪ من مجموع المساحة القابلة للحرث غير مسقي. وبعد الجفاف الذي شهدته سنة 1981، قامت السلطات العمومية باتخاذ سلسلة من الاجراءات الرامية الى تخفيف اعباء الفلاحين والى تزويدهم بوسائل الانتاج. وهكذا، فقد تقرر اعفاؤهم من الضريبة الفلاحية برسم السنة المالية 1982، كما تقرر ارجاء تاريخ استحقاق ديونهم تجاه الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، ورفع اسعار الحبوب والزراعات الصناعية والحبوب الزيتية. كما تقرر ايضا إلغاء الضرائب والرسوم الخاصة باستيراد مواد التطهير والمعدات الفلاحية. واخيرا، تم رفع المدة القصوى لقروض الاستثمار الى 20 سنة.

وقد وصلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بحساب اسعار سنة 1969 الى 3.961 مليون درهم بدلا من 3.328 مليون سنة 1981، فزادت بذلك بنسبة 19 ٪. وقد انتقلت حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي من 10,5 ٪ الى 11,8 ٪. وقد شمل هذا التحسن كل الزراعات باستثناء الحوامض وقصب السكر والانبذة وتربية المواشي (1).

الحبوب

تميزت الظروف المناخية لموسم الحبوب 1981 ـ 1982 بقلة الامطار وتأخرها. ذلك ان الامطار الغزيرة لم تسجل الا في دجنبر وبعد خريف حار وجاف. ثم مع نهاية الحرارة القوية التي شهدها شهر فبراير وشهر مارس سجلت امطار متوسطة الاهمية خلال ابريل ومايو. وفيما يتعلق بتوزيع الامطار حسب المناطق، فان ناحية الشرق التي كانت اقل المناطق تضررا من جفاف السنة الماضية، لم تشهد تهاطل الامطار القوية الا في شهر ابريل، اي في وقت متأخر جدا بالنسبة للزراعات، الا انها سمحت بتحسين وضعية الموجودات من الماء. وعلى الرغم من كون هذه الظروف غير معتادة، فقد كان لها تاثير حسن على انتاج الحبوب الاربعة الرئيسية والذي بلغ 47,6 ملايين قنطار عوضا عن 20,2 مليون فقط في ختام الموسم السابق. وقد امكن الحصول على هذه النتيجة الحسنة بفضل عملية الحرث الجماعي التي انطلقت بهدف استدراك التاخير الحاصل في الحرث، والتي سمحت على الخصوص بتعبئة ما يقرب من 23.000 جرار وزرع حوالي مليونين من الهكتارات اي ما يناهز نصف المساحات المخصصة للحبوب. ونظرا لكون هذه الاخيرة ظلت قارة تقريبا من موسم لاخر، فان المردودات ضربت في 2,4 لتصل الى 11,5 قنطار للهكتار. وقد شمل هذا التحسن جميع انواع الحبوب. وبذلك، فقد ظل الشعير يحتل المرتبة الاولى ضمن الحبوب الاربعة الرئيسية حيث مثل 49 ٪ من المجموع، يليه القمح الصلب بنسبة 29.5 ثم القمح الطري بمعدل 16,3 ٪.

هذا ولتلبية حاجيات الطلب الداخلي، فقد تعين تدعيم الانتاج الوطني باستيرادات شملت 19 مليون قنطار عوضا عن 26,5 ملايين في السنة السابقة، وذلك بقيمة قدرها 1.728 مليون درهم اي بانخفاض نسبته 27,6 ٪.

اما الكميات التي تم تسويقها فيما بين مايو ودجنبر 1982 على يد الوسطاء المقبولين لدى المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، فقد بلغت 6,7 ملايين قنطار، في نظير 3,7 ملايين خلال نفس الفترة من سنة 1981. ويرجع السبب في ذلك من جهة الى توسع الانتاج ومن جهة اخرى الى رفع الاسعار الرسمية للقنطار والتي انتقلت من 135 الى 140 درهم فيما يخص القمح الصلب والقمح الطري ومن 96 الى 100 درهم فيما يرجع للشعير والدرة. ويرجع السبب في هذه الزيادة على ما يبدو الى الارتفاع الذي طرأ خلال الموسم، والذي شمل سعر زيت الغاز بنسبة 30 ٪ والسعر الادنى المضمون في القطاع الفلاحي بنسبة 15 ٪.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 الى 19.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما فيما يرجع لمحصول الحبوب الثانوية، فقد وصل في المجموع الى 1,4 مليون قنطار اي بتوسع نسبته 72 ٪ من سنة لاخرى، كما ان الصادرات المكونة من البشنة بصفة رئيسية بلغت 75.600 قنطار، فزادت بمعدل 25 ٪.

القطاني

على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفته المساحات المزروعة، فإن محصول القطاني الذي استفاد من غزارة الامطار في بداية فصل الشتاء والربيع، قد وصل الى 2,2 مليون قنطار. فكان بذلك مضروبا في 3,3 من موسم لاخر بسبب التحسن الملحوظ للمردودات التي انتقلت من 2,2 الى 7,5 قناطير للهكتار. وقد شمل هذا الارتفاع الملموس كل انواع القطاني وبالاخص منها الجلبان والحمص واللوبيا بلغت كمياتها على التوالي 218.000 قنطار و 509.000 قناطير. اما انتاج الفول الذي يعتبر النوع الرئيسي من القطاني بحصة نسبتها 44,5 ٪ من المجموع ، فقد انتقل في ظرف سنة من 388.000 الى 987.000 قنطار، كما انتقل انتاج العدس من 47.000 الى 253.000 قنطار نظرا لتضاعف المردودات باكثر من اربع مرات.

البواكير

لقد أدى استمرار موجة الحرارة حتى نهاية دجنبر الى النضج المبكر لطماطم الخريف التي كانت في غالبيتها من الحجم الصغير. وقد بلغت كميات البواكير المصدرة 115.000 طن، فعرفت بذلك انخفاضا يناهز 3,4 ٪ من سنة لاخرى، يعزى بصفة رئيسية الى تقلص صادرات البطاطيس التي نزلت من 28.000 الى 21.000 طن وذلك تحت التأثير المزدوج لتأخير المحصول ولاهمية الطلب الداخلي. وعلى النقيض من ذلك، فقد سجلت مبيعات الطماطم الى الخارج ارتفاعا بمعدل 5,9 ٪ حيث بلغت 90.000 طن، على الرغم من الضرر الذى الحقته الامطار القوية بطماطم الشتاء، وقد ظلت فرنسا، وبدرجة اقل المانيا الاتحادية تشكلان اهم العملاء ، حيث استوعبتا في المجموع ازيد من 90 ٪ من صادرات البواكير. وقد جلبت هذه الاخيرة مداخيل بلغت 324.4 ملايين درهم، اي بانخفاض نسبته 3,4 ٪ نتيجة لتقلص الكميات، اذ ان السعر المتوسط ظل مستقرا.

الحوامض

تضرر موسم الحوامض 1981 ـ 1982 من حرارة وجفاف الخريف ومن الامطار القوية في بداية الشتاء، فشهد بذلك تأخيرا ملحوظا في جني الانواع البكرية على الخصوص كما كانت الفواكه غير كافية النضج. وفي هذه الظروف، فقد تقلص الانتاج شيئا ما من سنة لاخرى، اذ نزل من 1.003.000 طن الى 995.000 طن. وقد كان من اثر هذه العوامل وما صاحبها من اضطراب في شبكة التوزيع بسبب موجة البرد والجليد التي اجتاحت أوروبا ابتداء من يناير ان حدت من الصادرات التي نزلت الى 605.000 طن، اي بانخفاض نسبته 12,3 ٪. وقد شمل هذا التطور كل الإنواع وبالاخص منها البرتقال الذي تقلص حجم صادراته في ظرف سنة بمعدل 13,8 ٪ حيث بلغ 420.000 طن. كما نزل حجم مبيعات الفواكه الصغيرة من 200.000 الى 181.000 طن.

وقد حصلت المجموعة الاقتصادية الاروبية والاتحاد السوفياتي من جديد على ما مجموعه 82 ٪ تقريبا من مبيعات الحوامض. وقد قدرت مداخيل الموسم بمبلغ 1.172 مليون بحساب الصادرات مسلة ميناء الشحن، فلم تسجل بذلك سوى تغيير طفيف بسبب انخفاض الكميات الذي تم تعويضه بتحسن نسبته 13,5 ٪ في متوسط الاسعار.

أما فيما يتعلق بالسوق الداخلية، فقد استوعبت ما يناهز 380.000 طن، اي بزيادة نسبتها 18,4 ٪. وقد وجه 98.500 طن الى معامل التحويل.

الزراعات الصناعية

وصل الانتاج الكلي للزراعات الصناعية الى 2.845.000 طن، مرتفعا بذلك بمعدل 3,2 ٪ من موسم لآخر.

فقد احتل " بنجر السكر " المساحة تقريبا بالمقارنة مع الموسم الفارط، وبلغ محصوله 2.314.800 طن، اي بتوسع نسبته 9,5 ٪ يعزى الى تحسن في المردودات بلغت نسبته 7,7 ٪.

وعلى العكس من ذلك، فقد بلغ حجم انتاج قصب السكر 509.900 طن، فتقلص بمعدل 18 ٪ على الرغم من توسع المساحات بنسبة 5 ٪، ومن ثم، فقد نزلت المردودات في ظرف سنة من 85,9 الى 66,9 طن للهكتار، وذلك على اثر قلة كل من الامطار والسقي.

وقد انتقلت كميات السكر المستخرجة من موسم لاخر من 353.050 طن الى 374.700 طن، مسجلة بذلك نموا بمعدل 6,1 ٪. وقد بلغت حصة الشمندر وحده ما يفوق 85 ٪، اذ سمح توسيع بعض معامل السكر وبداية العمل بالوحدة الجديدة بالزمامرة بتوزيع موسم التحويل توزيعا حسنا. وحتى تتسنى الاستجابة للاستهلاك الداخلي للسكر والذي يناهز 600.000 طن، فقد تعين استيراد 270.000 طن من السكر بدلا من 310.000 طن، سنة 1981 وذلك بقيمة قدرها 519 مليون درهم اي ما يمثل اقل من نصف كلفة السنة السابقة، مما يعزى بصفة رئيسية الى هبوط الاسعار داخل السوق الدولية.

وقد كان من اثر العجز الكبير في المياه الذي عرفته السنتين السابقتين أن ضاع نهائيا محصول القطن بكل من الغرب والحوز في نهاية موسم 1981 ـ 1982. فعلى الرغم من كون الجني كان محصورا على منطقتي تادلة ودكالة، فانه بلغ 199.500 قنطار اي بارتفاع نسبته 6,5 ٪ وذلك نتيجة لتحسن المردودات التي انتقلت في المجموع من 16,4 الى 19 قنطار للهكتار.

وتجدر الاشارة من جهة اخرى، الى ان السلطات العمومية قررت رفع سعر كل الزراعات الصناعية. وهكذا، انتقل سعر الطن الواحد من الشمندر من 150 الى 155 درهم، وثمن الطن الواحد من قصب السكر من 100 الى 105 دراهم وسعر القنطار الواحد من القطن من 350 الى 359 درهم .

زراعة الزيتون

استفاد موسم الزيتون 1981 ـ 1982 من ظروف مناخية ملائمة نسبيا وبالخصوص من حرارة الخريف فاعطى محصولا قدر ب : 350.000 طن اي بزيادة نسبتها 26,3 ٪ وسمح بانتاج 25.000 طن من الزيت عوضا عن 23.000 طن في السنة السابقة.

كما ان التقديرات الاولية للانتاج الذي ابتدأ جنيه في نهاية سنة 1982 تفيد بان محصول 1982 ـ 1983 قد يتراوح ما بين 450.000 و 500.000 طن، وسيكون من احسن المحاصيل المسجلة خلال العشر سنوات الاخيرة. وستصل كميات الزيوت المستخرجة منه حوالي 45.000 طن .

الحبوب الزيتية

بعد النتائج السيئة للموسم المنصرم، بلغ انتاج الحبوب الزيتية 470.000 قنطار، فشهد بذلك تصاعدا ملحوظا نسبته 77,4 ٪ يعزى الى توسع المساحات من 46.700 الى 49.500 هكتار والى تحسن المردودات بمعدل 66,7 ٪. وقد شمل هذا التطور الملائم الفول السوداني فقط والذي يعتبر اهم انواع الحبوب الزيتية المزروعة والذي انتقل محصوله من سنة لاخرى من 178.000 الى 407.300 قنطار، اي بزيادة نسبتها 128,8 ٪، بينما وصل محصول العباد الى 62.800 قنطار، فانخفض بمعدل 27,9 ٪ وذلك بسبب تقلص كل من المساحات والمردودات. ولذلك، فقد تم رفع السعر الرسمي للقنطار من العباد من 240 الى 256 درهم.

زراعة الكروم

نظرا لموجات الحرارة ولكبر سن الكروم، فان انتاج النبيذ قد انخفض من جديد سنة 1982 اذ لم يصل سوى الى 350.000 هكتولتر بدلا من 514.000 في السنة السابقة و910.000 سنة 1980 وعلى النقيض من ذلك، فان الصادرات التي بلغت 534.000 هكتولتر عرفت تصاعدا خفيفا بحوالي 5,3 ٪ وذلك بقيمة قدرها 51,5 ملايين درهم، اي بزيادة نسبتها 7,5 ٪ نتجت عن ارتفاع الاسعار. وبموازاة ذلك، فقد استوعبت السوق الداخلية 256.000 هكتولتر عوضا عن 264.000 سنة 1981 وذلك بقيمة استقرت في حوالي 28 مليون درهم.

تربية المواشي

لقد تضرر قطيع الماشية بصفة ملموسة من الجفاف الخطير الذي اجتاح البلاد خلال موسم 1980 ـ 1981. فقد انخفض عدد رؤوس القطعان من الانواع الرئيسية الثلاثة بمعدل 29 ٪ سنة 1981 و 12,2 ٪ سنة 1982. ذلك ان الاحصاء الذي تم خلال شهري اكتوبر ونونبر يفيد بان عدد الرؤوس يبلغ حوالي 16,3 ملايين عوضا عن 18,5 ملايين في السنة السابقة و 26 مليون سنة 1980. ولكي يتم الحد من هذا الانخفاض المستمر وتشجيع اعادة تكوين القطيع، فقد اتخذت عدة اجراءات من بينها على الخصوص استيراد العجول الصغيرة لسن وتسمينها وحضر ذبح النعاج. كما تم التخلي هذه السنة ايضا عن اضحية العيد

ومن جهة اخرى، لم يصل الانتاج المراقب من اللحوم الحمراء سوى الى 140.000 طن، اي بانخفاض نسبته 9,3 ٪. وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت تربية الدواجن

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

انتعاشا ملحوظا حيث اعطت حوالي 110.000 طن من اللحم الابيض بدلا من 75.000 طن فقط في السنة السابقة، اي ما يمثل زيادة تناهز 47 ٪.

وقد تم تقدير انتاج الحليب بما يقرب من 700 مليون لتر، اي بتقلص معدله 4 ٪ تقريبا، بينما ارتفعت كلفة استيرادات المواد الحليبية بنسبة 31,2 ٪ حيث بلغت 458 مليون درهم لكمية وصلت الى 42.400 طن، اي بزيادة نسبتها 11,6 ٪.

الصيد البحري

ان ما يتوفر عليه المغرب من واجهتين بحريتين طولهما حوالي 3.500 كيلومتر، ومن منطقة اقتصادية خاصة طولها 200 ميل بحري، يمكن من جلب كمية قصوى من السمك تقدر بحوالي 1,5 مليون طن. اما المستوى الفعلي للمجلوبات، فلم يبلغ سوى 30 ٪ من هذه الامكانيات، كما ان الكميات التي تم تفريغها بالموانئ سنة 1982 لم تتجاوز 274.000 طن بدلا من 400.000 طن تقريبا سنة 1981. كما ان صادرات الاسماك الطرية او المعلبة لم تشمل سوى 108.000 طن، اي بانخفاض نسبته 10 ٪. غير ان قيمتها ظلت مستقرة في نحو 931 مليون درهم، وذلك نتيجة لتحسن الاسعار.

وحرصا من الدولة على تشجيع الصيد البحري وتقوية مساهمته سواء على مستوى التغذية ام على صعيد الصادرات والتشغيل، فقد قررت احداث وزارة للصيد البحري واسندت لها مهمة رئيسية وهي تنظيم القطاع ووضع برنامج لتنميته في المدى الطويل. ومن اجل ذلك، فقد تم اتخاذ عدة اجراءات من بينها اعداد قانون جديد للاستثمارات البحرية وذلك بغية تدعيم تجهيز الموانئ ، وتوسيع شبكة التبريد وتجديد الاسطول الوطني.

المعادن والطاقة

لقد تضرر القطاع المعدني سنة 1982 من تدهور الوضعية الاقتصادية العالمية. كما تضرر اكثر من ذلك من انخفاض الطلب الدولي على الفوسفاط وما كان له من تاثير ملموس على انتاج وصادرات هذا المعدن. هذا وبعد سنتين من الانكماش، عرف نشاط استخراج المعادن تقلصا جديدا نسبته 6,9 ٪. كما ان المبيعات الى الخارج والتي سبق لها ان سجلت ارتفاعا قويا خلال السنة السابقة، انخفضت من حيث القيمة بمعدل 7,4 ٪ خصوصا بسبب هبوط اسعار الفوسفاط.

اما في ميدان الطاقة. فقد اتسع الانتاج بنسبة 5 ٪ اي بنسق مشابه لما سجل سنة 1981. وقد نتج هذا التطور عن زيادة انتاج الكهرباء، وانتعاش حركة تكرير النفط والذي نتج بدوره الى حد كبير عن توسع حاجيات المحطات الحرارية التي ازداد نشاطها لا سيما وانه تعين عليها تعويض التقلص الكبير الحاصل في انتاج وحدات الكهرباء المائية ومن ثم، فان معدل توقف البلاد على الخارج في ميدان الطاقة انتقل من 83 ٪ الى 87 ٪ ومثلت كلفة مشتريات النفط ما يعادل اكثر من نصف الصادرات.

(الاساس 100 في 1969)	1979	1980	1981	1982
مقاييس				
الاستخراج المعدني	156	149	145	135
إنتاج الطاقة	268	272	279	293

المعادن

ان الركود الذي تميز به الطلب الدولي قد كان له اثر سيء على الاستخراج الذي تقلص للسنة الثالثة على التوالي. فبعد ان سبق لمقياس الاستخراج ان انخفض بنسبة 4,5 ٪ سنة 1980 و 2,7 ٪ سنة 1981، نزل من جديد بمعدل 6,9 ٪ على اثر حركة الانخفاض التي عرفها الفوسفاط وبدرجة اقل الرصاص والمانغنيز. ذلك ان هذا الانخفاض لم يتمكن من تعويضه كليا بواسطة التطور الملائم الذي شهدته باقي المعادن الاخرى. ومن ثم، فان حصة القطاع المعدني ضمن الناتج الداخلي الاجمالي نزلت في ظرف سنة من 2,9 ٪ الى 2,6 ٪.

وفي نفس الوقت، عرفت الاسعار الدولية للمنتوجات الاساسية انخفاضا قويا بالقياس لمستواها في سنة 1981، وذلك بموازاة تقلص النشاط الصناعي للدول المتقدمة. غير ان ارتفاع قيمة الدولار الذي هو العملة الرئيسية للتسديد قد خفض من اثر انخفاض الاسعار. وفي هذه الظروف، نزلت القيمة الكلية للمعادن بحسب المعدن في مكان استخراجه (1) الى 4.172 مليون درهم مسجلة بذلك تقلصا نسبته 10,3 ٪ يعزى بصفة رئيسية الى انخفاض الكميات التي نزلت من 19,6 ملايين الى 18,3 ملايين طن. وقد شمل هذا التطور على الخصوص الفوسفاط حيث تقلصت قيمة انتاجه القابل للتسويق بمعدل 11,8 ٪ ونزلت حصته ضمن المجموع من 83,4 ٪ الى 82 ٪. كما انخفضت قيمة باقي المنتوجات الاخرى بنسبة 2,4 بسبب توقف استخراج البيروتين وركود نشاط معادن الرصاص والمانغنيز والفليورين (2).

اما مبيعات الفوسفاط للخارج، فقد تقلصت بمعدل 10,6 ٪ من حيث الحجم، وبنسبة 9,0 ٪ فيما يخص القيمة، كما ان مجلوب مبيعات المعادن الاخرى لم يزد سوى بحوالي 2 ٪، على الرغم من توسع الكميات المصدرة بما يفوق 18 ٪. وفي المجموع، قدرت مداخيل الصادرات من طرف مديرية المعادن بمبلغ 4.070 مليون درهم مقابل 4.397 مليون سنة 1981 اي بانخفاض نسبته 7,4 ٪.وقد مثل الفوسفاط وحده 84,6 ٪ من هذا المبلغ.

هذا وقد تم تسليم ما يناهز 23 ٪ من الكميات المستخرجة الى وحدات التحويل المحلية اي ما يفوق قليلا 4,2 مليون من الاطنان. وتعزى زيادة هذه الكميات البالغة نسبتها 10,5 ٪، بصفة رئيسية الى توسع الطلب على الفوسفاط من طرف معامل الحامض الفسفوري والاسمدة. الا ان قيمتها نزلت الى 833 مليون درهم، فانخفضت بذلك بمعدل 3,6 ٪ نتيجة لتوقف انتاج البيروتين ولهبوط اسعار الرصاص والنحاس.

وامام تعدد الاسعار داخل السوق الدولية، وعدم ملاءمة الوضعية الاقتصادية للمواد الاولية، فقد تواصل العمل بمسلسل تقييم الموارد المعدنية خصوصا فيما يتعلق بالفوسفاط والنحاس.

الفوسفاط

ان استخراج الفوسفاط الذي كان قد زاد بنسبة 5 ٪ سنة 1981، بلغ هذه السنة 21,4 مليون طن، فشهد بذلك انخفاضا بمعدل 2,3 ٪. فقد وصل الانتاج القابل للتسويق الى 19,6 ملايين طن، مسجلا بذلك تقلصا نسبته 3,4 ٪. اما فيما يتعلق بالصادرات، فقد شملت 14 مليون طن من الفوسفاط الطبيعي، اي بانخفاض نسبته 10,6 ٪. وبلغت مداخيلها 3.445 مليون درهم. كما ان الصادرات شملت ايضا 3,5 ملايين طن من المواد المشتقة التي مافتئت حصتها ضمن المجموع تزداد ارتفاعا بالنظر لتطور الطلب الدولي الذي يرتكز اكثر فاكثر على المواد المحولة. وقد عرفت اسعار الفوسفاط الطبيعي تطورا غير ملائم ، اذ نزل متوسط سعر الطن الواحد في ظرف سنة من 49 الى 40 دولار. غير ان اسعار المنتوجات المشتقة هي التي كانت اكثر تضررا. وقد ظلت السوق الدولية تتميز بالمنافسة الحادة وبالركود، اذ تقلص كل من الانتاج والاستهلاك. الا ان مبيعات المغرب انخفضت بنسبة 3,8 ٪ فقط حيث تضررت اقل من مبيعات منافسها الرئيسي، الولايات المتحدة الامريكية والتي تقلصت من حصتها بمعدل 9,3 ٪. وبذلك امكن الحفاظ على حصة المغرب فيما يناهز 27 ٪، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة الى حوالي 35 ٪.

وفي الواقع، فقد تقلص طلب كل زبنائنا تقريبا، الا ان التوزيع الجغرافي لمبيعات الفوسفاط الطبيعي لم يشهد اي تغيير. ذلك ان دول اوروبا الغربية لازالت تشكل اهم العملاء بما يقرب من 6 ٪ من المجموع على الرغم من كونها خفضت مشترياتها من 10,5 الى 9,5 ملايين طن، وعلى العكس من ذلك، فقد نزلت حصة دول اوروبا الشرقية من 18,2 ٪ الى 16,5 ٪ نتيجة لتقلص طلباتها بما يناهز 19 ٪، بينما زادت حصة السوق الاسيوية حيث تشكل الهند واليابان اهم الزبناء. ولا زالت اسبانيا وفرنسا العميلين الرئيسيين حيث حصلتا تواليا على 2,1 مليون طن و 1,9 مليون طن وتلتهما بولندا بكمية 1,5 مليون وبلجيكا 1,4 مليون. وقد استوعبت هذه الدول الاربعة ما يقرب من نصف مجموع الصادرات.

اما بالسوق الداخلية. فقد بلغت الكميات التي تم بيعها 4 ملايين طن ومثلت 22,2 ٪ من الانتاج الكلي بدلا من 19,2 ٪ في السنة السابقة و 12,7 ٪ سنة 1980. ذلك ان المبيعات للمعامل الكيماوية لاكسفي والتي سبق لها ان زادت بنسبة 50 ٪ سنة 1981 على اثر التوسع الهام الذي طرأ على الطاقة التحويلية لمعمل المغرب فوسفور رقم 1، قد ارتفعت هذه السنة بما يربو على 11 ٪. وبذلك فقد امكن رفع انتاج الحامض الفسفوري الى ما يفوق مليون طن اي بزيادة نسبتها 37,4 ٪، كما تم رفع انتاج الاسمدة الى 565.000 طن اي بزيادة معدلها 31,4 ٪. وقد وصلت صادرات هتين المادتين على التوالي

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن مضاف اليه ثمن هذا الطن مضروب في الكمية والناتج هو المترجمة عن قيمة من مكان الاستخراج الى ميناء الشحن

(2) يرجع للملحقين الاحصائيين 20 و 21

الى 664.500 طن وحوالي 432.800 طن مسجلة بذلك ارتفاعا بلغ تواليا 23 ٪ واكثر من 60 ٪. وقد جلبت اجماليا 2.053 مليون درهم اي ما يفوق مجلوبات سنة 1981 بنسبة 26 ٪.

وفي المجموع، فقد وصلت مداخيل مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط برسم مادة الفوسفاط ومشتقاتها الى مبلغ يقارب مبلغ سنة 1981 ومكنت من الحصول على ما مقابل قيمته 5.498 مليون درهم. وقد ساهمت بذلك في حدود 44 ٪ من مجموع الصادرات، كما مثلت 83 ٪ من كلفة مشتريات المواد النفطية.

وحرصا من المكتب الشريف للفوسفاط على الاحتفاظ بمكانته كاول مصدر لحصة تناهز ثلث التجارة الدولية، وتنمية مبيعاته من المواد المحولة في نفس الوقت، فقد تابع المكتب السياسة التي ينهجها منذ عدة سنوات والرامية الى الوصول الى درجة المنتج الاول في العالم والى رفع مستوى التحويل المحلي الى نسبة 30 ٪ سنة 1985. ولهذا العرض، فقد تميزت سنة 1982 من جهة بتجهيز عدة مناجم جوفية بخريبكة واليوسوفية ومن جهة اخرى ببداية الانتاج بمنجم ابن جرير في شهر مارس ومعاودة النشاط في شهر يوليوز بمناجم بوكراع.وبموازاة ذلك، فقد تم تدعيم طاقة المعالجة بفتح معمل للتجفيف بوادي زم بطاقة قدرها 6 ملايين طن. اما فيما يخص التحويل، فقد ادخلت بعض الاصلاحات على معامل المغرب فسفور رقم 1 و رقم 2 قصد رفع انتاجيته، في الوقت الذي توبع فيه بناء المركب الكيماوي بالجرف الاصفر. واخيرا، ولتعويض اغلاق منجم القطارة، والاستجابة الى طلبات الكبريت الضرورية لمعالجة الفوسفاط وبالتالي الحد من استيرادات هذه المادة والتي بلغت سنة 1982 ما يفوق مليون طن، فقد اجريت بعض البحوث بمنطقة الجبيلات بالجنوب.

المنتوجات المعدنية الاخرى

بلغت قيمة الانتاج المعدني باستثناء الفوسفاط وبحساب المعدن في مكان الاستخراج 753 مليون درهم، منخفضة بذلك بنسبة 2,4 ٪ بعد ان سبق لها ان سجلت تقلصا بمعدل 12 ٪ سنة 1981. وقد نتج هذا التطور الغير الملائم عن هبوط اسعار جل المنتوجات وبالاخص اسعار الرصاص والنحاس والفضة، اذ ان الكميات المستخرجة وصلت الى 1,2 مليون طن اي بزيادة نسبتها 17,5 ٪. وقد شملت حركة الارتفاع على الاخص الحديد والبارتين والنحاس بدرجة اقل.

وعلى النقيض من ذلك، انتقلت الصادرات من 613 الى 625 مليون درهم من حيث القيمة ومن 721.100 طن الى 856.000 طن من حيث الحجم، فشهدت بذلك تحسنا بلغ على التوالي 1,9 ٪ و 18,7 ٪. وتعزى هذه النتيجة بصفة رئيسية الى الترسع القوي لصادرات الحديد ذات القيمة التسويقية الضعيفة وصادرات كل من النحاس والفليورين بنسبة اقل.

وهكذا، فان المعادن من غير الفوسفاط، نظرا لتعددها واختلاف انواعها ولكمياتها المستخرجة الضعيفة نسبيا، تبدو هامشية اكثر فاكثر، لاسيما وان استغلالها المرتبط الى حد كبير بالوضعية الاقتصادية الدولية التي لم تكن ملائمة لها في اغلب الاحيان ومنذ عدة سنوات، يصبح غير مستقر ومردوديته غير ثابتة. الا اذا وجه للتحويل الداخلي بصفة تلقائية. ففي هذا الاطار يندرج مسلسل التقييم الذي عرف تقدمات جديدة سنة 1982 خصوصا فيما يتعلق بالنحاس والرصاص والمعادن النفيسة. اما فيما يخص عمليات التنقيب، فقد افضت هذه السنة الى اكتشاف مناجم للانتيوان بالفنيدق والمانيزيت بناحية الشاون والولفان بسيدي بوعزو.

الرصاص

نظرا لاستمرار الركود بصناعة السيارات ولانعدام المشتريات من طرف الاتحاد السوفياتي وامريكا على الخصوص، فان مخزونات الرصاص اتسعت، واتجهت الاسعار نحو الانخفاض وعرفت تغيرات حادة. وفي هذا الاطار، وعلى الرغم من فتح مناجم سيدي لحسن وزكوندر خلال السنة، فان الانتاج كان محدودا في 148.500 طن اي بتقلص نسبته 11,8 ٪. كما ان الصادرات نزلت الى 52.900 طن، فانخفضت بمعدل 39,8 ٪. اما فيما يرجع للمداخيل التي سبق لها ان تقلصت بنسبة 27 ٪ سنة 1981، فقد انخفضت من جديد بما يناهز النصف فلم تتجاوز قط 103 ملايين درهم.

البارتين

وصل استخراج البارتين الذي كان قد اتسع بمعدل 45 ٪ سنة 1981 الى 536.900 طن فبذلك بما يقرب من 16 ٪. ويرجع الفضل في ذلك على الخصوص الى البدء في استغلال منجم زلو باقليم فكيك. وهكذا، انتقل المغرب الى الصف الاول من بين المنتجين في افريقيا والى الصف الخامس في العالم. غير ان المبيعات الى الخارج لم تشمل في المجموع سوى 310.100 طن، فانخفضت بنسبة 5,6 ٪. ولكن نظرا لارتفاع قيمة الدولار، فان مجلوبها تحسن بمعدل 8,8 ٪ اذ بلغ 100,5 ملايين درهم. ويعزى انخفاض صادرات هذا المعدن المستعمل بصفة رئيسية في حفريات التنقيب عن النفط، الى تباطؤ الطلب والى المنافسة الحادة من طرف اسبانيا وتركيا والصين.

النحاس

ان توسع طاقة انتاج مركز النحاس الذي حصل سنة 1981 حين بدئ اشتغال معمل الاغناء بالبليدة، سمح هذه السنة بانتاج 63.300 طن اي ما يعادل ثلاثة اضعاف انتاج السنة السابقة. ويوجه مجموع انتاج مركز النحاس الى التحويل فيما بعد بمركب صناعة التعدين المزمع انشاؤه بالصويرة بقرب مناجم الغاز بمسقلة، والذي ستبلغ طاقته حوالي 45.000 طن من معدن النحاس وحوالي 15 طن من الذهب والفضة.

وقد اتسمت السوق العالمية للنحاس بالركود نظرا لتقلص الاستعمالات بالدول الصناعية، ولتضخم المخزونات مما ادى الى انخفاض الاسعار منذ شهر فبراير والى عاية نهاية السنة حيث عرفت انتعاشا ضعيفا. وفي اطار هذا الوضع، اتسعت الصادرات بثلاث مرات تقريبا من حيث الحجم اذ انتقلت من 20.600 طن الى 61.200 طن. غير ان مداخيلها قدرت بمبلغ 103,5 ملايين درهم، فزادت بنسق اقل سرعة حيث تضاعفت فقط.

المانغنيز الكيماوي

نزل استخراج هذا المعدن الى 94.100 طن فانخفض بنسبة 14,2 ٪. كما نزلت صادراته في نفس الوقت الى 80.300 طن فتقلصت بمعدل 18,2 ٪. الا انه اعتبارا لتقوية قيمة الدولار، فإن مداخيل الصادرات ظلت قارة تقريبا من سنة لاخرى وذلك فيما يناهز 62 مليون درهم.

المعادن الاخرى

فيما يتعلق بالمعادن الاخرى وهي بصفة رئيسية الفليورين والكوبالت والفضة والحديد والزنك، بلغت كمية الانتاج 405.500 طن، اي بزيادة اجمالية نسبتها 35,8 ٪. كما وصلت الكميات المصدرة الى 351.300 طن، فزادت بمعدل 89 ٪. الا ان قيمة الانتاج قدرت بما يفوق قليلا 248 مليون درهم، اي بتقلص نسبته 7,7 ٪ يعزى بصفة رئيسية الى انخفاض اسعار بعض المعادن. وبلغت مداخيل الصادرات 257 مليون درهم، فلم تزد في المجموع سوى بحوالي الربع.

ان استخراج الكوبالت الذي كان قدانخفض بنسبة 6,5 ٪ سنة 1981، ظل يناهز 6.300 طن. اما الصادرات فقد كانت محدودة في 5.700 طن اي بتقلص نسبته 8,1 ٪ وجلبت 78,1 مليون درهم اي بانخفاض معدله 16,5 ٪ يرجع الى هبوط الاسعار.

وعلى الرغم من كون استخراج الفليورين لم يتجاوز 50.200 طن متقلصا بذلك بنسبة الربع، فان المبيعات الى الخارج وصلت الى 70.100 طن مسجلة بذلك زيادة بمعدل 31,8 ٪ في حين ان المداخيل بلغت 64,4 مليون درهم، فارتفعت بنسبة 46,8 ٪.

وقد بلغ انتاج الفضة 27 طن سنة 1982، فزاد بنسبة 27,2 ٪ على اثر فتح منجم زكوندر والوحدة التي احدثت بجانبه والتي تستطيع تحويل 73.000 طن من المعدن الخام، مما يسمح بانتاج 32 طن من معدن الفضة. اما الكميات المصدرة، فقد بلغت 29 طن، فاتسعت بمعدل 45,4 ٪. الا انها لم تجلب سوى 42,9 ملايين درهم اي ما يزيد على مداخيل السنة السابقة بنسبة 21,6 ٪، الشيء الذي يعكس الانخفاض الملموس للاسعار وخصوصا خلال النصف الاول من السنة.

وقد سمح انتعاش الطلب على الحديد من رفع انتاج هذا المعدن من 50.000 طن الى 224.000 طن تقريبا. و من ثم، فإن الصادرات وبالخصوص في اتجاه اسبانيا، قاربت 234.000 طن، فاتسعت بثلاث مرات من سنة لاخرى، وجلبت 24,5 ملايين درهم اي ما يفوق باكثر من اربع مرات مداخيل السنة السابقة.

ان الركود الذي اتسمت به الوضعية الدولية سنة 1982 فيما يخص معدن الزنك، قد اثر على استخراج صادرات هذا الاخير. فقد بلغت الصادرات 17.800 طن فزادت بنسبة 6,4 ٪ بقية قدرها 24,5 ملايين درهم اي بارتفاع معدله 3,3٪. وقد اتسع نشاط المناجم بفضل افتتاح مراكز تيويت وسيدي لحسن باكثر من النصف حيث انتقلت الكميات المستخرجة من 14.600 طن الى 22.400 طن، بينما تدعمت الاحتياطيات باكتشاف منجم هام بتيويلي بناحية وجدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الطاقة

ان الاستهلاك الكلي للطاقة الاولية الذي يعكس نمو النشاط الاقتصادي والذي كان قد عرف شبه ركود سنة 1981، سجل هذه السنة توسعا بنسبة 1,5 ٪ حيث بلغ 4.743.000 من الاطنان المعادلة للنفط، بدلا من 4.673.000 في السنة الفارطة (1). وقد شملت المنتوجات النفطية 87 ٪ من الطلب عوضا عن 83 ٪ فيما قبل، بينما كانت مساهمة الكهرباء من اصل مائي محدودة في نسبة 3 ٪ في نظير 6 ٪ سنة 1981، وظلت حصتا كل من الفحم والغاز الطبيعي قارة في نسبة 9 ٪ و 1 ٪ على التوالي.

وقد وصل الانتاج الوطني الى 619.000 طن معادل للنفط، فتقلص بذلك بمعدل 19 ٪، فلم يغط سوى 13 ٪ من الطلب. ويعزى هذا الانخفاض إلى هبوط انتاج الكهرباء المائية بنسبة 43 ٪ بسبب قلة المياه بالسدود.

وفي هذه الظروف، فقد اتسع عجز الطاقة بمعدل 5,5 ٪، وانتقل معدل توقف البلاد على الخارج من 83 ٪ الى 87 ٪. غير ان كميات المحروقات المستوردة ظلت تعادل تقريبا كميات السنة الماضية، بينما ارتفعت الكلفة بنسبة 17,2 ٪ خصوصا من جراء ارتفاع قيمة الدولار. ولذلك، واعتبارا لاهمية المساعدات التي تقدمها السلطات العمومية بهذا الرسم، فقد قررت هذه الاخيرة رفع اسعار جل المواد الطاقية، في الوقت الذي واصلت فيه مجهودات التنقيب وتقييم الموارد الوطنية.

المنتوجات النفطية

ظل الاستخراج المحلي للنفط يتسم بالتقلص المستمر حيث لم يصل سوى الى 15.200 طن. كما انخفض استخراج الغاز الطبيعي كذلك اذ نزل من 84,9 ملايين من الامتار المكعبة الى 78,6 ملايين. وفي المجموع، فقد مثل الانتاج المحلي من المحروقات ما يناهز 74.000 طن معادل للنفط أو ما يمثل 12 ٪ من الموارد الوطنية، و 1,6 ٪ فقط من استهلاك المنتوجات الطاقية. ذلك ان الحاجيات من المواد النفطية بلغت 4.095.000 طن معادل للنفط مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا نسبته 5,1 ٪ بدلا من 0,8 ٪ سنة 1981. وقد نتج ذلك بصفة رئيسية عن طلب المكتب الوطني للكهرباء قصد تعويض انخفاض انتاج الكهرباء من اصل مائي. وضمن هذا المجموع، فان مبيعات البنزين التي ربما عاقها مستوى الاسعار ظلت راكدة، في حين ان مبيعات الفويل وزيت الغاز والتي تمثل ما يقرب من اربعة اخماس المجموع اتسعت بشكل ملموس. وهكذا، فان استعمالات زيت الغاز التي بقيت قارة في السنة السابقة، زادت بنسبة 4,8 ٪، كما ارتفعت مبيعات الفويل بمعدل 7,4 ٪ عوضا عن 4,6 ٪ سنة 1981. وقد اتسعت حاجيات المحطات الحرارية بما يناهز 20 ٪، فاستوعبت وحدها 46 ٪ من ا . يل المستهلك و 22 ٪ من مجموع المنتوجات النفطية. اما مبيعات الغازات السائلة التي لم تشهد اسعارها اي زيادة سنة 1982، فقد نمت بمعدل 8,1 ٪.

وقد شملت استيرادات المواد المحروقة 4.408.000 طن اي بدون تغيير ملموس من سنة لاخرى. وقد جلبت في حدود 81 ٪ من لدن بلدان الشرق الاوسط. غير ان كلفتها وصلت الى 6.592 مليون درهم ممجلة زيادة نسبتها 17,2 ٪ وذلك خصوصا على اثر ارتفاع قيمة الدولار. وقد مثلت كلفة المنتوجات النفطية ما يفوق قليلا ربع مجموع الاستيرادات، واستلزمت ما يعادل 53 ٪ تقريبا من مداخيل الصادرات، كما انها تجاوزت مداخيل صادرات القطاع المعدني وذلك بحوالي 70 ٪.

وقد شمل تكرير النفط بمعملي المحمدية وسيدي قاسم نحو 4,3 ملايين طن اي بتوسع نسبته 2,8 ٪.

وقد ادت زيادة كلفة استيرادات النفط بالسلطات العمومية الى رفع الاسعار الداخلية ابتداء من 10 نونبر. وهكذا، فقد زيد في ثمن الوقود العادي بنسبة 5,9 ٪ وثمن الوقود الممتاز بنسبة 5,6 ٪، وسعر زيت الغاز بمعدل 6,3 ٪ وثمن بترول المصابيح والفويل بنسبة 7,1 ٪ و 7,6 ٪ توالياً. وكما كان الحال سنة 1981، فان هذا الاجراء لم يشمل البوطان والبروبان اللذين لم تتغير اسعارهما . هذا وعلى الرغم من الزيادات التي طرأت خلال سنة 1982، فقد تعين على صندوق الموازنة ان يؤدي 855 مليون درهم برسم المنتوجات النفطية.

الكهرباء

تم انتاج الكهرباء بصفة اساسية على يد المكتب الوطني للكهرباء، وقد تم تقدير الانتاج الكلي الصافي لسنة 1982 ب : 5.750 مليون من الكلواط الساعة بدلا من 5.366 مليون في السنة السابقة، اي بزيادة نسبتها 7,2 ٪ مقابل 8,7 ٪ سنة من قبل. وقد تم

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 22 الى 25.

انتاجها بنسبة عالية من طرف المحطات الحرارية نتيجة للتقلص القوي الذي عرفه انتاج الكهرباء من اصل مائي. فبعد ان سبق لهذا الاخير ان تقلص بنسبة 32 ٪ سنة 1981، فقد انخفض من جديد و بشكل ملحوظ اي بمعدل 43 ٪ حيث كان محدودا في 572 مليون كلواط الساعة وهو ادنى مستوى يسجل منذ ثلاثين سنة، ويمثل اقل من ثلث الطاقة الانتاجية الموجودة ومن ثم، فان مساهمة هذا النوع من الكهرباء ضمن مجموع الانتاج الكهربائي والتي كانت تفوق 30 ٪ سنة 1980، نزلت الى 18,7 ٪ في السنة الموالية ثم الى اقل من 10 ٪ سنة 1982 حيث لم تغط سوى 3 ٪ من الحاجيات الوطنية. وقد بلغ الانتاج من اصل حراري 5.178 مليون كيلواط الساعة، مسجلا بذلك زيادة بنسبة 18,6 ٪ اي ما يقل مع ذلك عن زيادة سنة 1981. هذا وقد تم تدعيم الطاقة الانتاجية بابتداء العمل في الجزء الثاني من محطة المحمدية.

وقد قدر الاستهلاك ب : 5.026 مليون كلواط الساعة، اي بتوسع معدله 6,2 ٪، مشابه لما سجل في السنة السابقة. وقد تم ادخال تعديل جديد على الاثمان يختلف باختلاف المستعملين وذلك بعد الزيادات الهامة التي سبق ان طرات خلال السنتين المنصرمتين.

الفحم

بعد ان سبق للكميات المستخرجة من الفحم الحجري ان زادت بنسبة 3,5 ٪ سنة 1981، فقد اتسعت من جديد بمعدل 4,6 ٪ اذ بلغت 735.000 طن.اما المبيعات الكلية، فقد شهدت على العكس من ذلك انخفاضا بنسبة 8,5 ٪ ولم تشمل سوى 735.000 طن بدلا من 803.000 طن في السنة السابقة. ذلك انه اذا كان طلب معامل السكر و الشركات المعدنية قد نما في ظرف سنة باكثر من 42 ٪، فان مشتريات المكتب الوطني للكهرباء والتي تمثل ما يناهز تسعة اعشار مجموع المبيعات الداخلية تقلصت بنحو 9 ٪ وذلك خصوصا إثر انخفاض في استهلاك المحطة الحرارية لجرادة. كما ان الصادرات تقلصت بمعدل 32 ٪. وقد زيد في أسعار بيع الفحم الحجري بنسبة 25 ٪ في فاتح شتنبر. وفي الاخير، ارتفعت استيرادات الفحم الموجهة بصفة رئيسية لقطاع الصناعة الى 66.200 طن.

نظرا لوزن استيرادات المواد الطاقية ضمن الميزان التجاري، ولضرورة تخفيض نسبة توقف البلاد على الخارج في هذا المجال، فقد اعطيت دفعة جديدة للبحث عن النفط والغاز، وتوبع البرنامج الخاص بانتاج الكهرباء من اصل مائي، كما تم الاسراع في اشغال الدراسات المتعلقة بتقييم الصخور النفطية. وقد اعطيت اخيرا اهمية جديدة للطاقات المتجددة.

وقد حققت اشغال الحفر تقدما ملموسا في ناحية تازة وبالاخص في احواض الصويرة والغرب وذلك بغية تحديد اهمية احتياطيات غاز مسقالة والتنقيب عن منابع جديدة للنفط. وقد تم القيام بعمليات للبحث كذلك في عرض الصويرة وفي المنطقة الممتدة من اكادير الى طرفاية.

وقد بدأ الشغل في شهر اكتوبر في بناء معمل تجريبي لمعالجة الصخور النفطية لتمحضيت. وفي حالة نجاح هذه الطريقة، فانه من المقرر بناء وحدات صناعية لاستخراج الزيت من الصخور، وتشييد محطة حرارية قوتها 1.000 ميكاواط. وسيتم رفع الطاقة الانتاجية للكهرباء ابتداء من سنة 1983 وذلك بفتح معمل للا تكركوست بناحية مراكش، ثم سنة 1984، ببدئ العمل في الشطرين الثالث والرابع للمعمل الحراري للمحمدية.

وقد تم في مراكش احداث مركز لدعم تنمية الطاقة المتجددة. وقد تم تحقيق المنجزات الاولى المستعملة للطاقة الشمسية.

واخيرا، وتحسبا لاستعمال الطاقة النووية، فانه يجري حاليا بأسفى بناء وحدة تهدف الى استخراج مادة اكسيد الاورانيوم من الحامض الفسفوري، ومن المقرر ان تدخل نطاق العمل خلال سنة 1985.

الصناعة ـ السياحة

الصناعة

حسب معطيات مؤقتة، يبدو ان النشاط الصناعي انخفض سنة 1982. اذ نزلت القيمة المضافة لهذا القطاع بمعدل 2,8 ٪.كما انخفض مقياس الانتاج بنسبة 3,4 ٪ (1). وهذا المقياس الذي يرجع تاريخ اساسه الى سنة 1969، لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت منذ التاريخ المذكور، ولا الانشطة الجديدة المحدثة. وهكذا، فانه لا يشمل صناعة الملابس الداخلية وصناعة الملابس الجاهزة، وصناعة المنتوجات الصيدلية والحامض الفسفوري

(1) يرجع للمنحنى الاحصائي رقم 1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكيماء الكلور. وفي هذه الظروف، فانه يعكس فقط تطور الصناعات التي كانت مهيئة اثناء اعداده، و بالتالي، فانه لايعكس التغيرات التي عرفتها السنة فيما يتعلق بمجموع القطاع الصناعي.

وفي الواقع، هناك بعض الفوارق التي تظهر على مستوى بعض الفروع فيما بين المقياس وباقي المعلومات المستقاة من مصادر اخرى. ومع ذلك، فسوف يقتصر العرض التالي على المقاييس الرسمية فقط.

تميز التطور الاجمالي لصناعة التحويل مرة اخرى سنة 1982، بمفارقات من فرع لاخر. ذلك ان نشاط فروع التغذية والتعدين والنسيج سجل انخفاضا، بينما شهد نشاط فروع الكيماء والمعدات والبناء اتجاها افضل.

هذا وتبدو التوقعات اكثر تشجيعا نظرا للمجهودات المبذولة قصد انعاش النمو الصناعي، وذلك على الخصوص بواسطة وضع قانون يتعلق بالتكامل الاقتصادي، واتخاذ اجراءات لتشجيع الصادرات وإقرار قانون جديد للاستثمارات الصناعية . وهكذا، فقد زاد مبلغ الاستثمارات المقبولة اذ انتقل في ظرف سنة من 1509 ملايين الى 2.165 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 43,4 %، كاشمل 925 ملفا بدلا من 739 في السنة السابقة وسمح باحداث 30.493 منصب شغل عوضا عن 24.534 سنة 1981.

مواد التجهيز والمواد الوسيطة

صناعة المعادن

ان حركة الانتعاش التي شهدتها صناعة التعدين خلال السنتين المنصرمتين، خلفها سنة 1982 انخفاض نسبته 8,4 %. ذلك ان الزيادة التي حققها فرع «معدات النقل» ونسبتها 3,9 % صاحبها تقلص يناهز 11 % في فروع «منتوجات صناعة التعدين» و «المعدات المعدنية».

اما انتاج معامل الصهر الذي كان قد زاد بمعدل 2,2 % في السنة السابقة، فقد سجل تقلصا بنسبة 11,3 %. كما ان صنع الاواني المعدنية والنجارة المعدنية الذي سبق له ان اتسع بنسبة 30 % سنة 1981 سجل تقلصا بمعدل 18,6 %. وقد كان الشان كذلك فيما يرجع لانتاج واصلاح معدات السكك الحديدية والذي انخفض بنسبة 34 %. اما صناعات التلفيفات المعدنية التي تضررت من انخفاض نشاط معامل تعليب السمك فقد تقلصت من جهتها بمعدل 1,4 %، على الرغم من التوسع القوي الذي عرفته صناعات تعليب الخضر.

وقد انتقل تركيب السيارات في ظرف سنة من 16.226 الى 16.690 وحدة، فسجل زيادة خفيفة. اما تركيب السيارات النفعية الذي استفاد من توسع الطلبات العمومية، فقد تحسن بنسبة 13.5 %.

الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية

وتحويل المطاط و مواد البلاستيك

يفيد المقياس الرسمي بان نشاط قطاع الكيماء وشبه الكيماء الذي كان قد زاد سنة 1981 بنسبة 2,8 %، ظل مستقرا سنة 1982، غير ان هذا المقياس لايأخذ بعين الاعتبار انتاج الحامض الفسفوري والاسمدة الاخرى، كما لايشمل تحويل الكلور والصودا، والذي اتسع بشكل ملحوظ. ومن ثم، فانه لايعكس النشاط الكلي لهذا القطاع. ذلك انه باستثناء طلبات الغازات المضغوطة التي انخفضت من جراء تباطؤ نشاط صناعة التعدين، فان جل الفروع الاخرى استفادت من انتعاش الطلب الداخلي ومن ارتفاع الصادرات. وقد قامت الفروع المذكورة علاوة على ذلك باستثمارات هامة بهدف تجديد التجهيزات أو توسيع الوحدات الموجودة وكذا احداث وحدات جديدة.

وبالاضافة الى ذلك، فان صناعة الحامض السلفوري وصناعة الاكسجين والاستلين وانتاج الغاز الكاربوني سجلت تطورات تبدو في اغلب الاحيان متناقضة مع المعطيات التي يقدمها المقياس نفسه بالنسبة لفروع اخرى. وتفسر هذه المفارقات على ما يبدو بما ظهر من انشطة هامة جديدة خلال الفترة بعد اعداد المقياس. ويتعلق الامر على وجه الخصوص بالحامض الفسفوري الذي انتقل انتاجه من 738.700 طن الى 1.105.169 طن، مسجلا بذلك توسعا بنسبة 37 % بعد ان سبق له ان راد بمعدل 29 % سنة 1981. كما يتعلق الامر بالمواد المشتقة من كيماء الكلور ومن الصودا التي اتسع انتاجها بشكل ملحوظ.

اما صناعات العجلات المطاطية، فقد زادت بنسبة 5 % حسب المقياس وبمعدل 30 % اذا تم اعتبار مجموع المؤسسات ويعزى الارتفاع الى الطلبات سواء لتركيب السيارات او التصدير. وعلى العكس من ذلك، فان انتاج المواد المختلفة من المطاط والذي سبق له ان تقلص بشكل قوي خلال السنة السابقة، فقد نزل بمعدل 13,7 %. واخيرا سجل تحويل مواد البلاستيك زيادة بنسبة 8,4 %، نتجت بصفة خاصة عن انخفاض صناعة القنينات وتحسن انتاج الاكياس والانابيب.

مواد البناء ـ المباني والاشغال العمومية

مواد البناء

استمر تحويل معادن المقالع في الانخفاض. ذلك ان المقياس الخاص به ارتفع بنسبة 1,3 % بدلا من 4,5 % سنة 1981. فقد انخفض انتاج الاجور والقراميد بمعدل 14,7 %. بينما ارتفع انتاج المواد من الاسمنت الحجري بنسبة 21,7 %. اما انتاج الاسمنت، فقد بلغ من جهته 3.739.000 طن عوضا عن 3.605.000 طن في السنة السابقة، فسجل ذلك توسعا بمعدل 3,7 % في نظير 1,6 % سنة 1981. وقد وصل مجموع المبيعات الى 3.728.500 طن بدلا من 3.581.200 طن، اي بارتفاع نسبته 4,1%

البناء والاشغال العمومية

يتوقف نشاط البناء والاشغال العمومية الى حد كبير على بناء المساكن والصفقات العمومية. وقد عرف هذه السنة تطورا مرضيا اذ تحسنت القيمة المضافة بالنسبة لمجموع القطاع بنسبة 4,9 % من حيث الحجم و 15,2 % بالاسعار الجارية. فقد وصل عدد رخص البناء، حسب معطيات مؤقتة الى 20.367، اى بزيادة تفوق نسبتها 59 % وذلك بقية مصرح بها تبلغ 3,7 ملايير درهم، أي باتساع بمعدل 45 % وقد تجاوزت المساحة المبنية 5 ملايين متر مربع، فزادت بنسبة 25 %. واخيرا فقد بلغ التكوين الاجمالي للرسال الثابتة لهذا القطاع 11.343 مليون درهم، فشهد ارتفاعا معدله 19,4 %. وقد بلغت استثمارات الاشغال العمومية وحدها 4.176 مليون، واتسعت بنسبة 25,1 %.

مواد الاستهلاك

الصناعة الغذائية

تفيد المقاييس الثلاثة الخاصة بهذا القطاع، بان نشاط الصناعات الغذائية قد انخفض اجماليا بمعدل 5 % وذلك بسبب اختلال وضعية صناعة المشروبات ومعامل تعليب السمك التي واجهت مرة اخرى صعوبات في التموين، وتقلص في المنافذ الخارجية. اما صناعات تعليب الخضر والفواكه وصناعة السكر، فقد تميزت بتطور افضل.

إن مقياس « الصناعات الغذائية» الذي كان قد سجل سبقا بنسبة 3,7 % سنة 1981، انخفض هذه السنة بمعدل 1 %. فقد انتقلت كميات السكر المنتوج من 353.050 طن الى 374.700 طن، وذلك على اثر زيادة محاصيل الشمندر وعلى الرغم من تقلص انتاج قصب السكر. وقد سمح هذا الانتاج بتخفيض حجم الاستيرادات وتغطية 53 % من استهلاك السكر الذي اتسع بدوره بنسبة 2 % بالمقارنة مع سنة 1981. وقد تدعم نشاط المطاحن الصناعية هذه السنة بافتتاح وحدتين جديدتين لا يدخل انتاجها ضمن المقياس. وقد سجل مع ذلك انخفاضا بنسبة 2,9 %. وقد كانت حركة الانخفاض اكثر بروزا فيما يتعلق بالكسكس والعجائن الغذائية والتي تقلصت بمعدل 21,4 %. وعلى النقيض من ذلك، فقد زاد انتاج كل من البسكوت والشكلاطة والحلويات على التوالي بنسبة 11,8 % و 4,4 % ويرجع السبب في ذلك على الخصوص الى الطلب الناجم عن اصدار منتوجات جديدة

وقد اتسعت « الصناعات الغذائية الاخرى » في المجموع بنسبة 4,2 % عوضا عن 2,7 %، وذلك خصوصا بفضل الزيادة بمعدل 70,7 % في معلبات الفواكه والتي نتجت عن تحسين الصادرات وجاءت لتعويض حركة الانخفاض التي شهدتها باقي الفروع الاخرى باستثناء المواد الدهنية التي زادت بنسبة 2,2 %. وهكذا، فإذا كان إنتاج وحدات عصر الحبوب الزيتية قد نزل بنسبة 11,5 %، فان انتاج معامل التصفية التي تحول على الاخص الزيوت الخام المستوردة نما بمعدل 7,5 % وذلك من اجل الاستجابة للاستهلاك الذي انتقل في ظرف سنة من 177.209 الى 180.00 طن. اما معامل تعليب السمك، فقد تضررت من موسم الصيد الذي لم يكن مرضيا تماما ومن تقلص بعض المنافذ الاوروبية، وكذا من النافسة الحادة خصوصا داخل الاسواق الافريقية. وقد سجلت من جراء ذالك انخفاضا بنسبة 5,6 %.

وقد عرف نشاط « المشروبات والتبغ » تقلصا بمعدل 11,4 % يشمل كل الفروع وبالاخص منها فرعي المشروبات غير الكحولية والتبغ واللذين انخفضا على التوالي بمعدل 21,5 % و 6,5 %.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

صناعة المواد الصيدلية

شهدت صناعة المواد الصيدلية تطورات مختلفة حسب المختبرات. غير انها سجلت في المجمل ارتفاعا يرجع الفضل فيه الى تصاعد الطلب الناتج في آن واحد عن توسع الاستهلاك وصنع ادوية جديدة في أطار مسلسل تعويض الاستيرادات وتوجيهها الى كل من السوق الداخلية وللتصدير.

صناعة النسيج

سجلت صناعة النسيج كما هي محصاة ضمن المقياس انخفاضا بمعدل 0,9 ٪ وذلك بسبب ضعف الطلب. ولو أن المقياس كان يأخذ بعين الاعتبار مجموع الفروع وبالاخص صناعة الملابس الداخلية، والملابس الجاهزة، لربما كان الانتاج افضل. ذلك ان الفرعين المذكورين اللذين يعملان من اجل الاسواق الخارجية سجلا تقدمات جديدة. وقد زادت الصادرات في المجموع على إثر انتهاء المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية وفتح منافذ جديدة خصوصا بمنطقة الشرق الاوسط.

سجلت صناعة الصوف سبقا بمعدل 10,5 ٪ يشمل ارتفاعا بنسبة 29,9 ٪ من النسيج وانخفاضا بنسبة 6 ٪ في الغزل. كما ان صناعة الحرير الاصطناعي والخيوط المركبة والتي كانت قد نزلت في السنة السابقة بمعدل 1,8 ٪،ارتفعت هذه السنة بنسبة 14,4 ٪، وذلك بفضل تحسن الطلب الداخلي والخارجي. وعلى النقيض من ذلك، سجلت صناعة القطن تقلصا جديدا بمعدل 18,1 ٪ نتج عن انخفاض بنسبة 34 ٪ في انتاج خيوط القطن وعن زيادة طفيفة نسبتها 2,1 ٪ في انتاج المنسوجات.

وقد استفادت معامل صنع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة من وضعية اكثر ملاءمة، فزادت من انتاجها مرة اخرى. وقد اتسعت الصادرات بفضل الزيادة في الكميات الموجهة للمجموعة الاقتصادية الاوربية، ولكن أيضا بفضل استجابة افضل لمستلزمات الاسواق الاوروبية.

صناعة الصابون والمطهرات

يفيد المقياس الخاص بهذا الفرع، بان نشاط هذا الاخير قد زاد بمعدل 5,6 ٪، مما يعزى بصفة خاصة الى النمو الملحوظ الذي عرفته المطهرات، اذ سجل نشاط الصابون على العكس من ذلك انخفاضا بنسبة 10,6 ٪ نتج عن تقلص قوي في الصادرات، لم يتمكن من تعويضه بواسطة الزيادة الملحوظة في المبيعات للسوق الداخلية.

صناعة الورق والورق المقوى

تتوقف صناعة عجينة الورق الى حد كبير على امكانيات التصدير الى الاسواق الخارجية . وقد تضررت كثيرا من جراء تقلص صادراتها، وعلى الرغم من الاتجاه الحسن الذي شهده الطلب الداخلي، فان انتاجها قد انخفض بنسبة 15,1 ٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. فاذا كان صنع الورق والورق المقوى قد زاد بمعدل 4,6 ٪، فان نسق النشاط على مستوى التحويل عرف تقلصا يعزى الى انخفاض الطلبات الصادرة عن مكتب التسويق والتصدير.

صناعة الجلد

تحسنت صناعة الجلد من سنة لاخرى بنسبة 18 ٪ فعادت بذلك الى مستوى نشاطها سنة 1980. فقد انخفضت كميات الجلود الثقيلة بمعدل 4,1 ٪ بسبب قلة التموينات بالجلود الخام. إلا ان صناعة تحويل الجلود زادت من انتاجها بنسبة 29,6 ٪. كما ان صناعة الاحذية الذي استفادت من الاتجاه الحسن للطلب الخارجي نمت بنسبة 18,5 ٪ بعد ان كانت قد انخفضت بمعدل 7 ٪ سنة 1981.

صناعات مختلفة

كانت النتائج الاجمالية الخاصة بالصناعات المختلفة تميل الى الضعف. ذلك ان صناعة الخشب لم تشهد اي تغيير ملموس، بينما شهد نشاط فرع المعدات الكهربائية والالكترونية انخفاضا بنسبة 6,9 ٪.

ان الاهمية المتزايدة للصناعة ضمن النشاط الاقتصادي للبلاد، لا تعبر عنها الاحصائيات الرسمية المتعلقة بهذا القطاع سوى بصفة غير مرضية. ومعلوم ان العمل موضوع على هذا القطاع لتوين السوق الداخلية والصادرات وتوفير وظائف جديدة للشغل. وفي هذه الظروف، فانه يبدو من المستحب اعداد معطيات جديدة اكثر دلالة.

السياحة

ان الانتعاشة التي شهدتها السياحة سنة 1981 تدعمت هذه السنة حيث تجاوز عدد الزوار 1,9 مليون، مسجلا بذلك زيادة نسبتها 15,6 ٪. ويشمل هذا التطور الاجمالي حركات مختلفة اذ بلغ معدل ارتفاع عدد الزوار من المواطنين القاطنين بالخارج 46 ٪، بينما زاد عدد السياح الاجانب بنسبة 6,8 ٪ (1).

وتبدو هذه النتائج مرضية نظرا لكونها سجلت في اطار وضعية اقتصادية دولية غير ملائمة وفي وقت تباطأت فيه الحركة السياحية العالمية بصفة عامة. ذلك ان المغرب ظل يستفيد من موقعه الجغرافي بالقرب من اوروبا الغربية، ومن تحسن نوعية الخدمات التي يقدمها، واكثر من ذلك على مايبدو من استقرار اسعار القطاع الفندقي التي ظلت في مستوى غير مرتفع.

وقد تبلور هذا الاتجاه الملائم في عودة نشاط القطاع الى التوسع، وكذا في زيادة المداخيل من العملات الاجنبية. وهكذا، فان عدد الفترات المؤدى عنها والتى كانت تقلصت بنسبة 2,8 ٪ سنة 1981، ارتفعت بمعدل 8,5 ٪ اذ وصلت الى 8,2 ٪ ملايين، كما تم تسجيل بعض التحسن في معدل استعمال المؤسسات الفندقية، اذ انتقل هذا الاخير من 38,7 ٪ الى 39,4 ٪. اما فيما يتعلق بمداخيل الاسفار، فقد تم تقديرها من طرف مكتب الصرف بما مقابل قيمته 2.480 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 21 ٪ بدلا من 14,8 ٪ سنة 1981. وقد مثلت بذلك 14,1 ٪ من المداخيل الخاصة بالسلع والخدمات.

دخول السياح

بلغ عدد الزائرين 1.903.735 عوضا عن 1.646.610 في السنة السابقة، اي بارتفاع نسبته 15,6 ٪ بدلا من 8,5 ٪ سنة 1981. هذا ولم تشمل سياحة العبور ضمن هذا المجموع سوى 88.327 سائحا. ورغم كونها زادت بمعدل 11,1 ٪، فانها لم تعد تمثل سوى 4,6 ٪ من مجموع الزوار. ومن ثم، فان الزيادة القوية التي تم تسجيلها ترجع في رمتها الى سياحة الاقامة التي شملت 1.815.408 سائح. وعلى الخصوص، فقد وصل عدد الزوار من المواطنين القاطنين بالخارج الى 527.600، فاتسع بنسبة 46 ٪ في ظرف سنة، و مثل 27,7 ٪ من المجموع. اما عدد السياح الاجانب، فقد بلغ 1.287.809 فزاد بمعدل 6,8 ٪ بدلا من 9,9 ٪ في السنة الفارطة فنزلت بذلك حصتهم ضمن المجموع من 73,2 ٪ الى 67,7 ٪. وقد بلغ عدد الزوار من جنسية فرنسية حوالي 400.000 سائح اي بارتفاع يناهز 15 ٪ بالقياس للسنة المنصرمة، وبذلك فانهم لا زالوا يشكلون اهم مجموعة من الزوار. وقد شهدت حركة السياح القادمين من كل من اسبانيا وايطاليا، والولايات المتحدة والشرق الاوسط تطورا ملائما، غير انه تم تسجيل حركة معاكسة فيما يتعلق بالسياح الاسكندنافيين، والالمان والبلجيكيين والهولنديين. ويبين التوزيع الموسمي للتوافد بان اكبر عدد من السياح سجل خلال النصف الثاني من السنة وبالخصوص خلال فترة الصيف التي كانت قد شهدت فتورا استثنائيا خلال سنة 1981. وقد تبلور انتعاش النشاط السياحي، ولكن ايضا تمديد فترة الاقامة، في زيادة بنسبة 8,5 ٪ في عدد الفترات المؤدى عنها والتي كانت قد تقلصت بمعدل 2,8 ٪ سنة 1981. هذا وقد ظلت حصة الزبناء الاجانب ضمن هذا المجموع تناهز نسبة 78 ٪. واخيرا، فقد توجه سياح الاقامة هذه السنة ايضا بصفة رئيسية الى منطقة اكادير التي استقبلت ما يقرب من الثلث، ومنطقة طنجة وتطوان التي جلبت مايزيد قليلا على 20 ٪ ومنطقة مراكش التي سجلت نسبة 15 ٪ من الزوار.

ومن جهة اخرى، ماقتئت مدينتا سبتة وطنجة تشكلان نقطتي العبور الاكثر استعمالا، مع انها لم تسجلا دخول سوى 57,5 ٪ من الزوار بدلا من 60 ٪ سنة 1981. أما فيما يتعلق بوسائل النقل المستعملة، فقد ظلت الطريق البحرية والبرية تحتلان مكان الصدارة، وان كان استعمالها لم يزد سوى بنسبة 11,3 ٪، بينما عرفت الطريق الجوية سبقا تناهز نسبته 22 ٪، الشيء الذي نتج دون شك عن تطبيق أسعار تشجيعية وجلب، خصوصا لفائدة مطار الدار البيضاء 45 ٪ من الاسفار عوضا عن 43 ٪ من السنة السابقة.

التجهيز الفندقي والسياحة السياحية

لقد تم رفع الطاقة الايوائية سنة 1982 الى 62.000 سرير تقريبا بعد احداث 1.563 سرير جديد، اي بزيادة نسبتها 2,6 ٪ بدلا من 7,7 ٪ سنة 1981. ويعزى هذا التباطؤ على مايبدو، الى ترقب تطبيق قانون الاستثمارات الخاص بالقطاع السياحي، بينما كان هناك 18.000 سرير في طور البناء عند نهاية سنة 1982.

(1) ترجع مصدر الاحصائي رقم 1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد استفادت مدينتا اكادير والرباط من ثلثي التوسع الذي طرأ على الطاقة الايوائية للفنادق والذي شمل الفئات المتوسطة من المؤسسات بصفة رئيسية.

واخيرا، فقد ارتفع معدل استعمال المؤسسات المقبولة حيث انتقل من 38,7 ٪ الى 39,4 ٪ وذلك بسبب تحسن معامل اشغال الفنادق من فئة 4 و 5 نجوم والتي تمثل 44 ٪ من الطاقة الكلية للاستقبال. اما فيما يرجع للتوزيع حسب المناطق، فقد تم تسجيل اكبر نسبة للاستعمال اي ما يناهز 52 ٪ بمدينة اكادير، واقل نسبة وهي 29 ٪، فقد سجلت بمنطقة طنجة وتطوان.

ما فتىء القطاع السياحي الذي يشكل عنصرا هاما ضمن ميزان الاداءات يرتبط بالاوضاع الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، فان النتائج المسجلة هذه السنة لا يمكن ان تعتبر نهائية. ومن تم، فان تقوية البحث عن الزبائن بالخارج وكذا تشجيع السياحة الداخلية وتكوين الاطر المؤهلة من اجل تحسين مستوى الخدمة، يجب ان تظل كأهداف دائمة. وفي هذا الباب، فقد قامت السلطات العمومية باعادة النظر في قانون الاستثمارات السياحية بقصد الزيادة في التشجيعات المالية والجبائية التي من شأنها ان تعمل على اشراك المبادرة الحرة وتنمية نشاط القطاع السياحي.

الاسعار ـ الاجور ـ السكان ـ التشغيل

الاسعار

تميز تطور الاسعار سنة 1982 برخاء نسبي نتج عن تحسن مستوى العرض الداخلي، مما تبلور على الخصوص في تباطؤ غلاء اسعار المنتوجات الفلاحية. وفي نفس الوقت، عرفت اثمان عدد كبير من المواد الاولية انخفاضا في الاسواق الدولية. غير ان سعر العديد من العملات الاجنبية وبالاخص منها الدولار شهد ارتفاعا ملموسا.

وقد لوحظ التباطؤ سواء على مستوى الانتاج ام على صعيد تجارة التقسيط. وهكذا، سجل مقياس تكاليف المعيشة من نهاية سنة لاخرى ارتفاعا بنسبة 6,7 ٪ بدلا من 13,2 ٪ في السنة السابقة، كما زاد بالمتوسط السنوي بمعدل 10,5 ٪ عوضا عن 12,5 ٪. اما فيما يخص مقياس اسعار الانتاج، والذي سبق له ان زاد بنسبة 13,8 ٪ سنة 1981، فقد سجل، حسب معطيات موقتة توسعا محدودا بمعدل 5,8 ٪.

مقياس تكاليف المعيشة

يتم تتبع تكاليف المعيشة رسميا بواسطة مقياس يضم 210 من المواد والخدمات المستهلكة من طرف خمس فئات اجتماعية اقتصادية داخل المدن الثانية الكبرى بالبلاد. فيتضح ان هذا المقياس يقتصر على الاستهلاك الخاص ببعض طبقات السكان الحضريين، ويقوم على اساس تعود الى اكثر من عشر سنوات خلت، كما انه يغالي في الحصة المخصصة لبعض المواد الغذائية. ومن تم، فان الصبغة التمثيلية لهذا المقياس تزداد تقلصا باستمرار.

ان إرتفاع تكاليف المعيشة الذي كان قد بلغ 9,4 ٪ سنة 1980 و 12,5 ٪ سنة 1981، وصلت نسبته هذه السنة الى 10,5 ٪. ويعبر هذا التباطؤ عن الانخفاض النسبي للضغوطات على اسعار التقسيط الناتج عن زيادة الانتاج الفلاحي (1).

وقد تميز التطور الموسمي للمقياس على مدار السنة بحركة تصاعدية واضحة جدا خلال الربع الاول من السنة تلاها انخفاض طوال الربع الثاني ثم ارتفاع ولكن بنسق اقل بروزا من السنوات السابقة.

هذا ولم تشمل حركة تباطؤ مقياس تكاليف المعيشة كل المدن، حيث سجل معظم هذه الاخيرة معدلات اكثر ارتفاعا من المتوسط العام، وشهدت مدن الدار البيضاء وتطوان والقنيطرة وحدها زيادات تقارب او تقل عن المتوسط العام.

ويبين تحليل التطور الاجمالي، حسب مجموعات المواد كما هو وارد في الجدول التالي، بان غلاء اسعار المواد الغذائية ساهم بنسبة 70 ٪ في ارتفاع تكاليف المعيشة.

	الترجيح ٪	المتوسط السنوي 1981	المتوسط السنوي 1982	التغيير الاجمالي ٪	التغيير * المرجح ٪
التغذية	54	248,5	280,8	13,0	7,1
الملبس	8,5	206,7	218,4	5,7	0,4
السكن	13,5	204,6	217,7	6,4	0,8
الصيانة، الصحة، العلاج	5,5	172,8	191,8	11,0	0,4
النقل، التسلية وغير ذلك	18,5	250,6	269,6	7,6	1,5
المقياس العام	100	235,2	260,0	10,5	10,5

* التغيير الاجمالي للمجموعة × الترجيح / المقياس العام للسنة السابقة

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

فقد شهدت المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 13 ٪، يقل عما تم تسجيله سنة 1981 اي 14,9 ٪ ويعزى فيما يرجع لاكثر من نصفه الى اللحم الذي عرفت اسعاره زيادة بمعدل 26 ٪. والواقع ان منتوجات الحبوب لم تعرف سوى ارتفاع نسبته 3,8 ٪ بدلا من 25,2 ٪، وزادت اسعار المواد الدهنية بمعدل 10 ٪ عوضا عن 25 ٪، وتصاعدت اثمان المنتوجات الحليبية بنسبة 11 ٪ في نظير 19,3 ٪، واسعار السكر بمعدل 8,2 ٪ بدلا من 31,3٪ في السنة الفارطة. كما زادت أثمان الخضر والفواكه الجافة على التوالي بنسبة 13٪ و24٪ في نظير 33٪ سنة 1981.

إن ركن «النقل والتسلية وغير ذلك» الذي يتأثر عادة بأثمان المحروقات، كما حصل له ذلك سنة 1981 حيث طرأت زيادة قوية على هذه الاخيرة، سجل هذه السنة ارتفاعا جديدا بمعدل 7,6 ٪، وهي أقل نسبة ارتفاع تسجل منذ سنة 1976.

كما ان مجموعتي « الملبس » و « المسكن » شهدتا تصاعدا بنسبة 5,7 ٪ و 6,4 تواليا، اي باقل من معدلات السنين السالفة.

اما مجموعة « الصيانة والصحة والعلاج »، فقد سجلت تصاعدا بنسبة 11 ٪ بدلا من 8,3 ٪ سنة 1981، مما يعزى بصفة رئيسية الى غلاء اثمان العلاج الطبي بمعدل 11,4 ٪.

ومن جهة اخرى، فبغض النظر عن بعض الحالات المحدودة في الزمان والمكان والتي سجل فيها غياب بعض المواد الغذائية ، فقد تم تموين الاسواق بصفة منتظمة، كما كانت الزيادات اللا مشروعة قليلة بفضل تدعيم نظام المراقبة. وبصفة عامة، فقد تطور كل من العرض والطلب في ظروف ملائمة نسبيا، في حين ان الاسعار الرسمية ظلت مستقرة او زيد فيها بنسبة اقل ارتفاعا من سنة 1981 وذلك بسبب الابقاء على مساعدات الدولة. وفي هذا الصدد، بلغت المدفوعات الصافية التي قام بها المكتب الوطني للحبوب والقطاني وصندوق الموازنة على التوالي 520 مليون و 1.480 مليون منها 386 مليون برسم السكر و118 مليون برسم المواد الحليبية و 213 مليون برسم المواد الدهنية و 855 مليون برسم المنتوجات النفطية.

مقياس اسعار الانتاج الصناعي وإنتاج الطاقة والمعادن

يبين مقياس اسعار الانتاج الصناعي والطاقي والمعدني حركة تطور الاسعار قبل تطبيق اية ضريبة وذلك فيما يتعلق ب : 171 منتوج مبوبة في 22 فرع للمحاسبة الوطنية وموزعة ما بين المعادن والطاقة وصناعات التحويل. وهذا المقياس الذي يرتبط هيكله الاساسي لانتاج سنة 1975، ويستعمل لتحويل قيمة هذه الفروع من الاسعار الثابتة الى الاسعار الجارية، لا يمكنه ان يقوم مقام مقياس اسعار الجملة، كما ان تقديره يتم في وقت متأخر ويظل موضوعا لعدة مراجعات. وفي هذه الظروف، فان التعليق عليه يجب ان يتم بحذر لاسيما وان تطوره وتطور مكوناته لا يبدو دائما مطابقا للتغييرات المحصل عليها من جهة اخرى فيما يتعلق بالقطاعات التي يشملها.

وحسب التقديرات الرسمية المؤقتة، فان مقياس اسعار الانتاج الصناعي والطاقي والمعدني، زاد بنسبة محدودة بلغت 5,8 ٪، تعزى الى انخفاض اسعار المنتوجات المعدنية، وكذا الى ارتفاع اقل في اثمان الطاقة واثمان المنتوجات الصناعية (1).

وهكذا، فان المقياس المتعلق بصناعات التحويل سجل زيادة بنسبة 8,6 ٪ بدلا من 11,8 ٪ في السنة السابقة. وضمن هذه المجموعة، زادت اسعار مواد الصناعات الغذائية بمعدل 11 ٪، بينما ارتفعت اثمان الملبس والنسيج بنسبة 4,3 ٪، واسعار منتوجات صناعات التعدين بمعدل 8 ٪، واخيرا اثمان منتوجات باقي الصناعات الاخرى بمعدل 8,5 ٪.

كما ان المقياس المتعلق بالطاقة ارتفع بنسبة 10,2 ٪ مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى زيادة اسعار النفط الخام والمصفى واسعار المحروقات الصلبة.

وعلى النقيض من ذلك، فان مقياس المعادن تقلص بمعدل 5,7 ٪، بينما ظل يسجل ارتفاعات قوية خلال الثلاث سنوات الاخيرة. ويرجع ذلك الى الانخفاض الذي شمل عموما أثمان المواد المعدنية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالفوسفاط والرصاص.

الاجور

لقد تم رفع الاجر الادنى المضمون بمعدل 15 ٪ ابتداء من فاتح مايو 1982 بالنسبة لعمال ومستخدمي القطاع الصناعي. وبذلك انتقل من 2,36 الى 2,72 درهم للساعة الواحدة، اي 21,76 درهم لليوم الواحد من ثماني ساعات. كما انتقل الاجر الادنى فيما يخص العاملين بالقطاع الفلاحي من 12,20 الى 14 درهم لليوم الواحد.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اما في الميدان الاجتماعي، فقد تم تحديد سن التقاعد ابتداء من 6 مايو 1982 في 60 سنة، واصبح لزاما على المشغلين العمل على تعويض العمال المحالين على التقاعد. وقد بدأ تطبيق العمل بنظام الضمان الاجتماعي بالنسبة لعمال القطاع الفلاحي ابتداء من فاتح يوليوز 1982.

السكان - التشغيل

وصل عدد السكان القانونيين، كما تم احصاؤهم في شتنبر 1982 الى 20.419.555 نسمة منهم 61.935 اجنبي وذلك في نظير 15.379.259 نسمة سنة 1971. وقد زاد عدد السكان المغاربة بنسبة 33,3 ٪ خلال فترة تزيد قليلا على العشر سنوات. وبلغ عدد سكان البادية 11.689.156 نسمة عوضا عن 9.969.534 نسمة سنة 1971، اي بزيادة بلغت بالمتوسط 1,4 ٪، بينما انتقل عدد سكان الحواضر من 5.409.725 نسمة الى 8.730.399 نسمة، فزاد بنسق اسرع اي بنسبة 4,4 ٪ بسبب الزيادة الطبيعية من جهة والهجرة القروية وتوسيع المحيطات الحضرية واحداث مراكز جديدة من جهة اخرى. ومن ثم، فانه يوجد 27 مدينة يفوق عدد سكانها 50.000 نسمة و 14 المدينة يزيد عدد سكانها على 100.000 نسمة. اما نسبة سكان الحواضر ضمن المجموع، والتي كانت تبلغ 29,3 ٪ سنة 1960، و 35,1 ٪ سنة 1971، فقد انتقلت الى 42,7 ٪ سنة 1982.

وقد ظلت سوق التشغيل تتميز باختلال جوهري. ومع انه من الصعب الوقوف على تطوره الفعلي نظرا لانعدام معطيات شاملة ، فان المعلومات الجزئية المتاحة تسمح بالقول بان الظروف الملائمة التي تم فيها الموسم الفلاحي سنة 1982، قد اسفرت دون شك عن تحسن في مستوى التشغيل بالمحيط القروي، وبانه تم إحراز بعض التقدمات داخل العالم الحضري. ذلك ان التوظيفات المحصات بالقطاع الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات شملت 18.610 وظيفة، بدلا من 16.972 في السنة السابقة، بينما بلغت التسريحات الناجمة عن اغلاق بعض المؤسسات او تخفيظ عدد عمالها 5.881 عامل مقابل 5.485 سنة 1981. وفي المجموع انتقل فائض الوظائف المحدثة من 11.487 الى 12.729 وظيفة قدمها بصفة رئيسية قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الصناعات الغذائية. ومن جهة اخرى، فقد شمل تخفيض مدة العمل 7.508 مأجور في نظير 13.903 في السنة السالفة.

وقد اتسعت حركة الهجرة نتيجة لزيادة ملحوظة في الاسفار نحو فرنسا التي تعتبر البلد الرئيسي فيما يخص استقبال العمال والتي قدمت سنة 1982 نحو 18.500 عقدة عمل عوضا عن 12.000 بالمتوسط منذ سنة 1975.

انتقل عدد الاضرابات الجماعية التي تم احصاؤها رسميا من 1.062 الى 1.105، تسببت في فقدان 290.087 يوم عمل مقابل 303.921 يوم في السنة الفارطة. وقد همت الاضرابات بصفة اساسية قطاع الصناعة والقطاع البنكي.

التجارة الخارجية

تاثرت المبادلات التجارية مع الخارج من جراء وضعية اقتصادية دولية صعبة وعلى الخصوص من تقلص الطلب واجراءات الاحتماء التي اتخذتها بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية، كما تاثرت ايضا من ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض اسعار المواد الاولية وبالاخص اسعار الفوسفاط. ونظرا لقوة الطلب الداخلي، فان العجز التجاري بدا واسعا بصفة استثنائية. ويشكل هذا العجز عائقا كبيرا في طريق نمو البلاد المتفتحة على الخارج بشكل واسع. وقد وصلت المبادلات الى 38,4 ملايير درهم، فزادت بنسبة 11,5 ٪ من سنة لاخرى. ومع ان حصتها ضمن الناتج الداخلي الاجمالي نزلت من 44,9 ٪ الى 43,4 ٪، فانها لازالت مرتفعة مع ذلك. وعلاوة على هذا، فان الاستيرادات كانت تفوق الصادرات بما يزيد على مرتين، ولم يبلغ معدل التغطية سوى ما يناهز 48 ٪.

ذلك ان نسق تصاعد الاستيرادات لا يمكن مقارنته باي شكل مع معدل زيادة الصادرات. فقد بلغت هذه الاخيرة 12,4 ملايير درهم، فلم ترتفع سوى بنسبة 3,6 ٪ والسبب في ذلك بصفة رئيسية هو التقلص الملحوظ لمداخيل الفوسفاط واستقرار مداخيل المواد الغذائية، وعلى الرغم من زيادة مبيعات نصف المنتوجات ومواد الاستهلاك. اما الاستيرادات، فقد وصلت الى 26 مليار درهم مسجلة بذلك تصاعدا بمعدل 15,7 ٪ يعزى بصفة خاصة الى ارتفاع كلفة المنتوجات النفطية وبالاخص الى النمو الملحوظ لمشتريات مواد التجهيز. وفي هذه الظروف، فان عجز التجارة الخارجية، محسوبا على اساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن و الواردات باعتبار القيمة والشحن والتامين بلغ مستوى عال قدره 13,6 ملايير من الدراهم، اي بتفاقم نسبته 29,6 ٪، وما يمثل ازيد من 13 شهر من الصادرات في نظير 10 اشهر في ختام السنة السابقة (1).

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 30 الى 35.

باستثناء تقلص مشتريات المواد الغذائية نتيجة لاهمية المحصول الزراعي، ولانخفاض بعض الاسعار فان توسع باقي الواردات الاخرى يعزى لا لزيادة الكميات التي لم تشهد سوى تغيير بسيط، ولكن لارتفاع اسعار الاقتناء. وقد صاحب هذا التطور تبسيط في إجراءات الحد، مما تبلور في تبسيط المسطرات الادارية ، وشيء من التحرر في البرنامج العام للاستيرادات والذي تمثل في الاعفاء من الحصول على الرخصة بالنسبة لبعض المواد، كما تبلور اخيرا في الغاء الضريبة على استيراد مواد التجهيز والغاء الايداع المسبق فيما يتعلق ببعض السلع.

اما الصادرات، فقد ظلت قارة تقريبا من سنة لاخرى. ويشمل هذا الاستقرار حركات تطور متباينة. غير انه نتج في النهاية عن تقلص اما اسعار او كميات بعض المنتوجات وخصوصا منها الفوسفاط والمواد الفلاحية ومنتوجات الصيد. وقد ادت المنافسة وتقوية اجراءات الاحتماء المتخذة بالاخص من طرف دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية الى الحد من حجم الصادرات، مع ان هذه الاخيرة ظلت تستفيد من بعض الاجراءات التشجيعية كتخفيف القانون الجبائي، وتحسين نظام تغطية الصرف لاجل، وتبسيط المسطرات المتبعة فيما يتعلق بالانظمة الاقتصادية بالجمارك، واحداث قرض قابل لاعادة الخصم للتمويل المتوسط الاجل، والحفاظ على التسليفات من اجل التصدير خارج التأطير وتقييمها بمعدل فائدة غير مرتفع مع إمكانية اعادة خصمها دون سقف. واخيرا، فقد واصل المركز المغربي لتشجيع الصادرات عمله في البحث عن المنافذ الخارجية، وقد تم سنة 1982 تنصيب مستشارين اقتصاديين لدى الهيئات الرسمية التي تمثل المغرب بالخارج.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة قصد تحسين وتنويع الصادرات، والاجراءات المتخذة، وان كانت لازالت لم تحدث كل الاثار المتوخاة منها، فان الانتاج القابل للتصدير لم يشهد اي نمو. وتعتبر هذه الوضعية مصدر انشغال وقلق كبير لاسيما وان مواد التبادل ما فتئت تتدهور. وقد بلغ التفاقم المسجل هذه السنة نسبة 2,8 ٪، حيث ان مقياس القيم المتوسطة الخاصة بالتصدير لم يصل سوى الى 102 بينما بلغ المقياس المتعلق بالواردات 105.

بالملايير الدراهم	1978	1979	1980	1981	1982
الواردات مسلمة بميناء الشحن (1) ...	10 878	12 609	14 778	19 760	22 870
الصادرات مسلمة بميناء الشحن (2) ...	6 261	7 622	9 645	12 003	12 440
الرصيد	4 617–	4 987–	5 133–	7 757–	10 430–
التغطية (بالنسبة المائوية)	57.6	60.4	65.3	60.7	54.4

(1) باستثناء المواد المستوردة دون مقابل.
(2) و (3) ما في ذلك وفود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

على أساس الصادرات مسلمة بميناء الشحن والواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين، اي باعتبار تكاليف التأمين والنقل والتي تم تقديرها بمبلغ 3.119 مليون درهم بدلا من 2.695 مليون سنة 1981، ودون اعتبار للمداخيل من نفس النوع، فان معدل تغطية الواردات بالصادرات والذي سبق ان تقلص بنسبة 6,8 ٪ في السنة السابقة، انخفض من جديد بنسبة 10,5 ٪ سنة 1982 اذ نزل من 53,5 ٪ الى 47,9 ٪ فقط.

ومن جهة اخرى يتضح من تحليل الارصدة الصافية حسب فئات المواد انه باستثناء ميزان المواد الغذائية التي تقلص عجزها بمبلغ 1.097 مليون، مما يعزى بصفة رئيسية الى انخفاض استيرادات القمح والسكر، وبغض النظر عن انخفاض طفيف في الرصيد السلبي لمواد الاستهلاك، فان المجموعات الاخرى قد سجلت من سنة لاخرى ارصدة سلبية مرتفعة او ايجابية ناقصة. ذلك ان عجز كل من مواد الطاقة، والمنتوجات نصف المنتهية الصنع ومواد التجهيز تفاقم في المجموع بمبلغ 3.176 مليون درهم بينما تقلص الفائض الذي اسفرت عنه المواد الخام بمقدار 1.020 مليون وذلك خصوصا على اثر انخفاض مبيعات الفوسفاط.

بالملايين الدراهم	1978	1979	1980	1981	1982
المواد الغذائية	17+	139+	234–	1 573–	476–
مواد الطاقة والزيوت	1 694–	2 493–	3 494–	5 582–	6 536–
المواد الخام	1 476+	1 429+	2 139+	2 368+	1 348+
أنصاف المنتوجات	2 191–	2 315–	2 187–	1 794–	2 175–
مواد التجهيز	3 354–	3 264–	3 143–	3 831–	5 672–
مواد الاستهلاك	354–	202–	229–	40–	38–
المجموع	6 100–	6 706–	7 148–	10 452–	13 549–

لم يشهد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية اي تغيير ملحوظ بالمقارنة مع السنة السابقة، حيث ظلت المبادلات مركزة بقوة في اتجاه دول أوروبا.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاستيرادات

ان الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين والتي سبق لها ان زادت بنسبة 33,7 ٪ سنة 1981، ارتفعت من جديد بمعدل 15,7 ٪ اذ وصلت الى 25.989 مليون درهم ومثلت 67,6 ٪ من مجموع المبادلات. وبالاضافة الى ذلك، فان الكميات المستوردة سجلت انخفاضا بمعدل 1,8 ٪، الشيء الذي يعبر عن تصاعد الاسعار من سنة لاخرى.

وقد نتج ارتفاع قيمة الواردات الى حد كبير عن زيادة الكلفة الاجمالية لمواد التجهيز بنسبة 48,7 ٪ وعن توسع الكلفة الثقيلة لمواد الطاقة بمعدل 15,4 ٪ وقد شهدت الاداءات برسم المواد الخام كذلك زيادة هامة نسبتها 23,6 ٪، كما ارتفعت تكاليف كل من المنتوجات نصف المنتهية الصنع ومواد الاستهلاك بنسبة 24,3 ٪ و 20,2 ٪ توالياً. وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت مشتريات المواد الغذائية انخفاضا بمعدل 24,2 ٪.

وعلى إثر مختلف هذه التطورات، فان هيكل الاستيرادات قد تغير بعض الشيء وذلك لصالح مواد التجهيز التي انتقلت حصتها ضمن مجموع الواردات من 17,2 ٪ الى 22,1 ٪. اما حصة المواد الغذائية، فقد نزلت على النقيض من ذلك من 20,5 ٪ الى 13,4 ٪، وظلت حصص باقي المواد الاخرى دون تغيير تقريبا.

المواد الغذائية

انخفضت مشتريات المواد الغذائية بشكل قوي بفضل محصول زراعي أفضل، كما انها تجوبت في بعض الاحيان باسعار تميل الى الانخفاض. وقد بلغت هذه المشتريات 3.495 مليون درهم، متقلصة بذلك بنسبة 24,2 ٪ من حيث القيمة وبمعدل 24 ٪ من حيث الحجم. ومن ثم، فقد نزلت حصتها ضمن مجموع الاستيرادات في ظرف سنة من 20,5 ٪ الى 13,4 ٪. فقد بلغت مشتريات الحبوب 1.728 مليون درهم بدلا من 2.388 مليون مثل منها القمح مايزيد على 83 ٪. وقد تقلصت كمياتها بمعدل 27,8 ٪، كما انخفضت كلفتها بنسبة 27,6 ٪. وقد كلفت التموينات بالسكر 519 مليون مقابل 1.054 مليون، فانخفضت بذلك بنسبة 50,8 ٪ من حيث القيمة وبمعدل 12,9 ٪ فقط من حيث الكمية، مما يعبر عن هبوط ملحوظ في الاسعار. اما مشتريات المواد الاخرى، فقد وصلت في المجموع الى 1.248 مليون، فلم تزد اجماليا سوى بنسبة 6,6 ٪، خصوصا على إثر ارتفاع في المواد الحليبية، والقهوة، وانخفاض في الشاي والتبغ.

مواد الطاقة

تشكل استيرادات المواد الطاقية 27,2 ٪ من المشتريات الكلية و تمثل ما يعادل 56,8 ٪ من الصادرات. وقد بلغت 7.066 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 15,4 ٪ وذلك على الرغم من استقرار الكميات في حوالي 4,7 ملايين طن. وقد شملت كميات زيت النفط الخام 4,4 ملايين طن، اي ما يعادل تقريبا كمية سنة 1981، فمثلت بذلك ما يفوق 93 ٪ من هذه المجموعة، واستلزمت نفقة قدرها 6.592 مليون درهم، مرتفعة بنسبة 17,2 ٪ بالمقارنة مع السنة السابقة. ويعزى ذلك الى الارتفاع القوي لسعر الدولار الامريكي. وعلى النقيض من ذلك، فقد انخفضت استيرادات المواد الاخرى بنسبة 5,4 ٪ من حيث القيمة، بينما زادت بمعدل 1,6 ٪ فيما يخص الحجم.

المواد الخام

ان استيرادات المواد الخام التي كانت قد زادت بنسبة 24,7 ٪ سنة 1981 بلغت هذه السنة 3.038 مليون درهم اي ما يمثل 11,7 ٪ من مجموع المشتريات، وارتفعت بذلك بمعدل 23,6 ٪ نتيجة لتوسع الكميات بنسبة 19,3 ٪، ولكن ايضا بسبب تصاعد الاسعار. وقد كلفت المواد الخام من اصل حيواني ونباتي في المجموع 1.858 مليون، اي بزيادة نسبتها 16,4 ٪ تعزى على الخصوص الى ارتفاع تكاليف مشتريات الزيوت النباتية، والحبوب الزيتية، والخشب الخام والقطن. غير ان حصة المواد المذكورة ضمن مجموع هذا الركن نزلت من 65 ٪ الى 61,2 ٪، بينما زادت حصة المواد الخام من اصل معدني من جراء توسع قيمتها بمعدل 37 ٪، حيث وصلت الى 1.180 مليون وذلك بسبب مشتريات الكبريت اللازمة لانتاج الحامض الفوسفوري والتي انتقلت من 589 الى 829 مليون. وقد تم تسجيل حركة تصاعدية فيما يتعلق بخيوط النسيج الاصطناعية التي بلغت كلفتها 279 مليون مقابل 196 مليون سنة 1981.

انصاف المنتوجات

تاتي انصاف المنتوجات في الدرجة الثالثة ضمن الاستيرادات بعد مواد الطاقة و مواد التجهيز. وقد وصلت مشترياتها الى 4.836 مليون درهم، اي بزيادة نسبتها 24,3 ٪ من حيث القيمة و 17,8 ٪ من حيث الحجم. والسبب في ذلك هو الارتفاع الذي شمل كل مواد المجموعة سواء منها المنتوجات الحديدية او الكيماوية او منتوجات النسيج او الورق والورق المقوى.

مواد التجهيز

نتيجة للمجهود الاستثماري، بلغت استيرادات مواد التجهيز 5.739 مليون درهم ، متسمة بذلك بمعدل 48,7 ٪، بعد ان سبق لها ان زادت بنسبة 21,7 ٪ سنة 1981. وقد ساهمت كل المواد تقريبا في هذا التطور، وانتقلت مشتريات البواخر وحدها من 140 مليون الى 981 مليون.

مواد الاستهلاك

بلغت كلفة اقتناء مواد الاستهلاك 1.815 مليون درهم اي ما يمثل 7 ٪ من الاستيرادات، فارتفعت بذلك بنسبة 20,2 ٪ بدلا من 14,7 ٪ في السنة السابقة . وقد شمل هذا التطور كل مواد المجموعة وبالاخص منها السيارات السياحية والادوية وآلات الالتقاط الاذاعي والتلفزي، والتي وصلت كلفتها الإجمالية الى 665 مليون درهم اي ما يمثل 36,6 ٪ من مجموع هذا الركن.

الصادرات

انخفضت الصادرات اجماليا بما يقرب من 6,9 ٪ من حيث الكميات، وجلبت مداخيل بلغت 12.440 مليون درهم، اي بارتفاع نسبته 3,6 ٪ فقط بالمقارنة مع السنة السابقة حيث كانت قد اتسعت بمعدل 24,4 ٪. ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية الى تقلص مبيعات المواد الخام وبالاخص منها الفوسفاط، كما نتج أيضا عن ركود صادرات المواد الغذائية. اما مبيعات انصاف المنتوجات ومواد الاستهلاك، فقد عرفت على النقيض من ذلك نموا ملحوظا.

وعلى الرغم من مختلف هذه التغيرات، فقد ظلت حصة المواد الخام مهيمنة ضمن مجموع الصادرات، اذ بلغت 35,3 ٪ مقابل 40,2 ٪ في السنة السابقة، فبقيت بذلك اكبر بكثير من حصة المواد الغذائية التي بلغت 24,3 ٪ من المبيعات في نظير 25,3 ٪ سنة 1981، بينما وصلت حصة انصاف المنتوجات الى 21,4 ٪ بدلا من 17,5 ٪ وحصة مواد الاستهلاك الى 14,3 ٪ عوضا عن 12,2 ٪.

المواد الغذائية

انخفضت صادرات المواد الغذائية بنسبة 9,8 ٪ من حيث الحجم، كما نزلت كلفتها من 3.040 مليون الى 3.019 مليون، مسجلة بذلك انخفاضا بمعدل 0,7 ٪ نتيجة لشبه ركود في مجلوب الحوامض الذي انتقل من 1.072 مليون الى 1.086 مليون، وبالاخص بسبب التقلص الملحوظ في المداخيل برسم مصبرات السمك ومعلبات البواكير والتي بلغت على التوالي 400 مليون و 322 مليون، فانخفضت بنسبة 14 ٪ و 3,6 ٪ توالياً. على العكس من ذلك، فقد تحسنت مبيعات الاسماك الطرية، ومصبرات الفواكه والخضر بنسبة 9,9 ٪ اذ انتقلت من 767 مليون الى 843 مليون.

المواد الخام

ان صادرات المواد الاولية التي كانت قد اتسعت بنسبة 17,4 ٪ سنة 1981، تأثرت هذه السنة بشكل ملحوظ من جراء تقلص مبيعات الفوسفاط نتيجة لركود السوق الدولية، وقد وصلت المداخيل الى 4.386 مليون درهم، فعرفت بذلك تقلصا نسبته 9,1 ٪، وقد جلبت مبيعات الفوسفاط 3.445 مليون اي ما يمثل 78,5 ٪ من مجموع الركن و27,7 ٪ من مجموع الصادرات. وقد شهدت انخفاضا بمعدل 10 ٪ من حيث القيمة و 10,6 ٪ فيما يخص الحجم، اذ لم تصل الكميات المصدرة سوى الى 14 مليون طن. اما صادرات باقي المعادن الاخرى، فقد تميزت بتطورات مختلفة، ولكنها اتسعت في المجمل بعض الشيء اي بمعدل 1,2 ٪ حيث بلغت 669 مليون بدلا من 661 مليون في السنة السابقة. وقد سجلت مبيعات المواد الخام من اصل حيواني ونباتي ايضا تقلصا بمعدل 19,3 ٪ بعد ان نزلت من 337 مليون الى 272 مليون، والسبب في ذلك هو هبوط صادرات عجينة الورق وتوقف مبيعات القطن.

المنتوجات نصف المنتهية و المنتهية الصنع

سجلت الكميات المصدرة من المواد المخدومة ارتفاعا قويا نسبته 37,7 ٪. غير ان ما جلبته من مداخيل بلغ 4.506 ملايين، فلم يزد سوى بمعدل 25,3 ٪. وقد انتقلت حصتها ضمن المجموع من 30 ٪ الى 36,2 ٪. ووصلت مبيعات انصاف المنتوجات الى 2.661 مليون، فنمت بنسبة 27 ٪ وذلك خصوصا بفضل توسع صادرات الحامض الفوسفوري والاسمدة والتي بلغت على التوالي 1.586 مليون و 467 مليون. فزادت في ظرف سنة بمعدل 18,2 ٪ و 62,2 ٪ توالياً. اما توريدات مواد الاستهلاك، فقد بلغت 1.777 مليون، فتصاعدت بنسبة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

20,9 ٪ وذلك نتيجة لتوسع مبيعات الملابس الجاهزة، والملابس الداخلية و الاحذية. اما صادرات الزرابي، فقد تقلصت بشكل ملحوظ.

التوزيع الجغرافي للمبادلات

لم يشهد التوزيع الجغرافي للمبادلات اي تغيير ملموس بالنسبة للسنة السابقة. ويتجلى من خلال هذا التوزيع مرة اخرى تفاقم في الاختلال بازاء جل العملاء التجاريين. و علاوة على ذلك، فان المعاملات التجارية جرت هذه السنة ايضا في حدود ما يفوق الثلثين مع البلدان الاوروبية التي استوعبت ما يربو على 76 ٪ من المبيعات و زودت بنسبة 61 ٪ من الاستيرادات.

مثلت العمليات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية 46 ٪ من المبادلات الاجمالية. وقد اسفرت عن عجز انتقل من سنة لاخرى من 3.229 مليون الى 4.143 مليون درهم ذلك ان الواردات من السوق المشتركة والتي كانت قد زادت سنة 1981 بمعدل 22,6 ٪ اتسعت من جديد بنسبة 19,5 ٪ لتصل الى 10.913 مليون درهم، بينما بلغت قيمة الصادرات 6.770 مليون، فارتفعت باقل من ذلك اي بمعدل 14,7 ٪. ويعزى هذا الاختلال الجديد للمبادلات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية بصفة رئيسية الى تصاعد مشتريات مواد التجهيز وما صاحبه من تقلص في مداخيل الصادرات وخصوصا صادرات الفوسفاط.

وقد ظلت فرنسا تشكل العميل التجاري الرئيسي تصديرا واستيرادا. وأسفرت المبادلات معها عن عجز قدره 3.439 مليون مقابل 2.937 مليون في نهاية السنة السابقة. فقد وصلت الاستيرادات الى 6.420 مليون، فمثلت 24,7 ٪ من المشتريات الاجمالية. اما المبيعات، فقد بلغت 2.981 مليون فكونت 24 ٪ من مجموع الصادرات.

وشهد العجز المسجل ازاء أهم العملاء الاخرين تفاقما ملحوظا، اذ انتقل من 6.711 مليون الى 8.728 مليون درهم وذلك على اثر تفاقم الوضعية المدينة تجاه الدول العربية وبالاخص تجاه الاتحاد السوفياتي بسبب الزيادة الملموسة في الاستيرادات مع انخفاض الصادرات في نفس الوقت. كما ان اختلال المبادلات مع اسبانيا واليابان وبولندا قد اتسع نتيجة لارتفاع المشتريات بنسق اسرع من المبيعات، في حين ان الوضعية تجاه الولايات المتحدة الامريكية تحسنت، ويرجع الفضل في ذلك في آن واحد الى تصاعد الصادرات وانخفاض الواردات بشكل خفيف.

ان دخول اليونان الى حضيرة المجموعة الاقتصادية الاوروبية، وتوسيع هذه الاخيرة لتشمل اسبانيا والبرتغال في المستقبل القريب، يزيد من ضعف المكتسبات، في وقت تشهد فيه هذه المجموعة ازمة خانقة تدفعها الى تقوية الاجراءات الاحتمائية و الاكتفاء الذاتي. وان مثل هذا الموقف ليتعارض مع الرغبة المتبادلة في تحقيق إعادة التوازن للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ومع خطة العمل التي ترغب المجموعة في اتباعها بمنطقة البحر الابيض المتوسط، وكذا مع الاطروحة التي تدافع عنها لصالح العالم الثالث. ويتعارض الموقف المذكور مع نمو المغرب الذي تربطه بالسوق المشتركة، وفي ميادين متعددة ، علاقات تزداد متانة ورسوخا، خصوصا بسبب التقارب الجغرافي والعلاقات التجارية العريقة. ومن ثم، فانه يبدو من اللازم اعادة النظر في علاقاتنا مع هذه المجموعة الاقتصادية قصد الحصول على احترام اكبر للاتفاقيات الاصلية، وازالة كل المعوقات التي تقف حجر عثرة امام الصادرات، وبالاخص، واعتبارا لروح الصداقة التي تطبع دائما علاقات تعاوننا، اعادة جو الثقة المتبادلة، الكفيلة وحدها بالحفاظ على الحاضر وصيانة المستقبل.

ذلك انه ليس من الممكن القيام بشكل سريع بتغيير جذري في اتجاه تيار المبادلات. كما أن الاهمية التي بلغها العجز التجاري و الصبغة الدائمة التي اصبح يتسم بها، يشكلان لا محالة مصدرا للقلق والانشغال.

ولذا، فانه يتعين اتخاذ اجراءات تصحيحية واسعة النطاق، وذلك من اجل تقوية الانتاج لمواجهة افضل لحاجيات السوق الداخلية ولزيادة الصادرات، وفي نفس الوقت من اجل مراقبة صارمة لنوع وحجم الواردات.

العلاقات المالية مع الخارج

لقد تمت العلاقات المالية مع الخارج في إطار وضعية اقتصادية خارجية جد مكفهرة، تميزت بالتدهور، وضعف مستمر في الطلب الدولي، وانخفاض جديد في اسعار المواد الاولية، وغلاء في اثمان مواد التجهيز، كما تميزت بمستويات مرتفعة لمعدلات الفائدة ولسعر الدولار. وقد كان من شان هذا التطور ان حث السلطات العمومية على البحث عن اجراءات تصحيحية، حيث ابرمت في هذا المجال اتفاقية مع صندوق النقد الدولي. والواقع ان اختلال الحساب الجاري لميزان الاداءات قد تفاقم بشكل ملحوظ، مما يعكس زيادة في العجز التجاري وتوسعا في كلفة الفوائد برسم الدين الخارجي. وقد بلغ عجز الحساب الجاري 11.898 مليون درهم، على الرغم من زيادة التحويلات الخصوصية و مداخيل الاسفار. وفي النهاية، فقد اسفر ميزان الاداءات عن فائض قدره 1.315 مليون وذلك بفضل اهمية التسليفات المحصل عليها من الخارج (1).

وبموازاة ذلك، فان المجموع الصافي للموجودات الخارجية التي يتوفر عليها الجهاز البنكي، تم تقديره بمبلغ 2.266 مليون درهم، بدلا من 1.093 مليون سنة 1981، فاتسع بذلك بشكل ملحوظ بسبب تقوية كل من الموجودات الصافية القابلة للتحويل التي انتقلت من 1.263 مليون درهم الى 2.248 مليون، ونظرا كذلك لكون الوضعية بالعملات الغير القابلة للتحويل اصبحت دائنة بمبلغ 18 مليون درهم، بعد ان كانت سلبية بمقدار 170 مليون سنة 1981. وفي المجموع، فقد مثل حجم الاحتياطيات الصافية في نهاية سنة 1982 ما يعادل ازيد من شهر بقليل من الواردات باعتبار القيمة و الشحن والتأمين مقابل اسبوعين فقط في ختام السنة السابقة. هذا وقد تميز تطور الموجودات الاجمالية بنفس هذا الاتجاه، حيث انتقلت هذه الاخيرة من 2.999 مليون الى 3.823 مليون، اي ما يمثل 1,8 شهر من الاستيرادات عوضا عن 1,6 شهر سنة 1981.

ميزان الاداءات

شهد عجز حساب السلع و الخدمات تفاقما جديدا. وتعزى هذه النتيجة الغير الملائمة الى الارتفاع الجديد الذي سجله كل من العجز التجاري والنفقات الحكومية بالخارج وأداءات الفوائد برسم الاقتراضات الخارجية. وقد تم تسجيل النتيجة المذكورة على الرغم من التوسع المستمر في المداخيل التي تجلبها السياحة، والفائض الذي تسفر عنه اداءات التحويل والذي بلغ 5.865 مليون، اي ما يفوق الفائض المسجل في السنة السابقة بمعدل 6,1 ٪. وقد تفاقم الرصيد السلبي للحساب الخارجي الجاري بما يناهز الربع اذ وصل الى 11.898 مليون درهم اي ما يمثل 13,4 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 12,5 ٪ سنة 1981. غير انه نظرا للمجلوبات الصافية من رؤوس الاموال الغير النقدية والتي بلغت حجما لم يسبق تسجيله حتى الان، فقد اسفر ميزان الاداءات إجماليا عن فائض قدره 1.315 مليون، وهو اول فائض يسجل منذ سنة 1974.

الارصدة بملايير الدرهم	1978	1979	1980	1981	1982
السلع والخدمات	8 737-	9 568-	9 984-	15 157-	17 763-
أداءات التحويل	3 118+	3 599+	4 395+	5 527+	5 865-
العمليات الجارية	5 619-	5 969-	5 589-	9 630-	11 898-
رؤوس الاموال غير النقدية	5 593+	5 764+	4 612+	8 284+	10 328+
منح حقوق السحب الخاصة	-	79+	79+	78+	-
الالتجاء لتسهيلات صندوق					
النقد الدولي	-	-	781+	821+	2 885+
ميزان الاداءات	26-	126-	117-	447-	1 315+

السلع والخدمات

على الرغم من التوسع الهام الذي عرفته مجلوبات السياحة، فقد اسفرت العمليات الخاصة بالسلع والخدمات عن اختلال قدره 17.763 مليون درهم بدلا من 15.157 مليون في السنة السابقة. و يرجع هذا الاختلال القوي الى زيادة الاداءات برسم مداخيل الاستثمارات واكثر من ذلك الى التوسع الجديد الذي شهده العجز التجاري.

فقد انتقل الرصيد السلبي الذي اسفرت عنه العمليات الخاصة بالسلع، بحساب كل من الصادرات و الواردات منقحة بميناء الشحن، من 8.053 مليون الى 10.674 مليون، اي الى مستوى لم يسبق تسجيله من قبل. ذلك ان الصادرات وصلت الى 12.304 ملايين، فلم تزد سوى بنسبة 4.2 ٪ نتيجة لارتفاع مبيعات انصاف المنتوجات، ومبيعات المنتوجات المنتهية الصنع، وما صاحبها من شبه ركود في صادرات المواد الغذائية ومن تقلص في مبيعات الفوسفاط. وعلى العكس من ذلك، فقد بلغت الواردات 22.978 مليون مسجلة بذلك توسعا ملحوظا بمعدل 15,7 ٪ يعزى الى ارتفاع كلفة مواد الطاقة، والى زيادة جديدة في مشتريات مواد التجهيز.

وقد تم احتساب نفقات النقل والتأمين بمبلغ 3.134 مليون، وأدرجت المداخيل من نفس النوع بمقدار 580 مليون. و بذلك، وصل عجز هذا الركن الى 2.554 مليون بدلا من 2.160 مليون في السنة السابقة.

(1) يرجع للجدول الاحصائي رقم (1).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتم تقدير المجلوبات من العملات الاجنبية برسم الاسفار بمبلغ 2.480 مليون. ونظرا لكون النفقات المقابلة بلغت 500 مليون، فان فائض هذا الركن اتسع بما يفوق الربع حيث وصل الى 1.980 مليون، وقد بلغت المداخيل التي مرت بواسطة الجهاز البنكي 2.139 مليون.

أما عجز الركن الخاص بمداخيل الاستثمارات، فقد انتقل في ظرف سنة من 3.633 مليون الى 3.915 مليون والسبب الوحيد في ذلك هو ارتفاع كلفة فوائد الدين الخارجي والتي انتقلت من 3.538 الى 3.732 مليون.

وفيما يتعلق بالاداءات الخارجية الخاصة بالعمليات الحكومية، فقد بلغت في المجموع 3.763 مليون، مسفرة بذلك عن رصيد سلبي قدره 3.283 مليون، اي ما يساوي تقريبا عجز السنة الفارطة وقد وصلت الاموال المخصصة لسير السفارات والهيآت الدولية المتواجدة بالمغرب الى 480 مليون.

اداءات التحويل

اسفرت التحويلات الخصوصية دون مقابل عن مجلوب صاف قدره 5.698 مليون عوضا عن 5.484 مليون سنة 1981، مسجلة بذلك سبقا جديدا نسبته 3,9 ٪ في نظير 30,2 ٪ في السنة السابقة. ويعزى هذا التباطؤ على ما يبدو في أن واحد الى ركود عدد المواطنين المقيمين بالخارج، والى تقلص نسبة زيادة مواردهم نظرا للوضعية الاقتصادية التي سادت البلدان التي يتواجدون بها. كما يرجع دون شك ايضا الى الغاء المكافآت الممنوحة للتحويل وذلك خلال جزء من السنة. و هكذا، فان تحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج نزلت من 5.242 مليون الى 5.115 مليون. اما من جانب النفقات، فقد انخفض مجموع التحويلات الخصوصية ايضا من 317 مليون الى 293 مليون.

اما فيما يخص فائض عمليات القطاع العمومي، فقد زاد بشكل ملموس اذ انتقل من 43 الى 167 مليون درهم.

وفي النهاية، اذا كان الفائض الاجمالي لاداءات التحويل قد سمح بتمويل ما يقرب من ثلث عجز حساب السلع والخدمات عوضا عن 36,5 ٪ سنة 1981 و 44 ٪ سنة 1980، فان الجزء الباقي اي 11.898 مليون تعينت تغطيته كليا بواسطة مجلوبات رؤوس الاموال غير النقدية.

رؤوس الاموال غير النقدية

بغض النظر عن السحوبات التي تمت في اطار التسهيلات المفتوحة من طرف صندوق النقد الدولي، اسفرت حركات رؤوس الاموال غير النقدية عن فائض لم يسبق تسجيله من قبل بلغ 10.328 مليون درهم. ذلك انه في الوقت الذي وصلت فيه نفقات القطاعين العمومي والخاص الى 4.741 مليون، ارتفعت الموارد بنسبة 16,8 ٪، فمثلت ما مقابل قيمته 15.069 مليون درهم اي 17 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وحتى بهذا المستوى القياسي، فانها لم تسمح بتسديد جميع المستحقات برسم رأس المال. ومن ثم، فقد كان من اللازم اللجوء الى تسليفات صندوق النقد الدولي بما يعادل 2.885 مليون درهم وذلك في اطار نظام التمويل التعويضي الرامي الى تغطية الزيادة المفرطة في تكاليف واردات الحبوب والنقص الحاصل في القيمة الاجمالية للصادرات، وكذا برسم تعبئة الحصص الثلاثة الاولى من السلف العادي الذي ابرم في شهر ابريل بالنسبة لسنة 1982. وفي النهاية، فقد مكن مجموع الموارد المحصل عليها من تقوية حجم احتياطيات الصرف.

هذا وان المجلوب الصافي للعمليات الخصوصية البالغ 2.481 مليون قد نتج بصفة رئيسية عن القروض التجارية الممنوحة من طرف الخارج وذلك بمبلغ 1.450 مليون وعن المداخيل برسم الاقتراضات والاستثمارات الخصوصية بمقدار 877 مليون منها 745 مليون تم تمويلها بواسطة تفويتات للعملات الاجنبية.

وقد وصلت المساهمات الصافية للقطاع العمومي في رؤوس الاموال غير النقدية الى مبلغ مرتفع بصفة استثنائية قدره 7.847 مليون بدلا من 7.017 مليون سنة 1981. فقد انتقلت الاموال المحصل عليها من 10.123 مليون الى 12.199 مليون منها 2.272 مليون في شكل قروض تجارية و 9.896 مليون في شكل تسليفات بالعملات الاجنبية قدمت للخزينة والمؤسسات العمومية في اطار التعاون الثنائي من طرف الهيآت المالية الدولية وكذا من طرف السوق الدولية للرساميل. وبالمقابل، فقد زادت الاداءات بنسبة 40,1 ٪ حيث بلغت 4.352 مليون منها 4.160 مليون برسم تسديدات رسمال الاقتراضات العمومية. ومن ثم، فان الكلفة الاجمالية للدين الخارجي، اي اذا ما اضيف الى هذه التسديدات مبلغ 3.732 مليون الذي يمثل الفوائد المسجلة ضمن النفقات في ركن مداخيل الاستثمارات ، قد اتسعت من جديد بشكل ملموس اذ انتقلت من 6.508 الى 7.892 مليون اي ما يمثل 32,7 ٪ من مجموع المداخيل المتعلقة بالعمليات الجارية عوض عن 29,2 ٪ سنة 1981 و 22,8 ٪ سنة 1980 .

تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لم يشهد تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج سنة 1982 اي تغيير يذكر، بل تمت على العكس من ذلك تقوية الطابع الليبرالي للمقتضيات الجاري بها العمل وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات جديدة.

ففي الميدان التجاري، قررت السلطات العمومية السماح باستيراد بعض المواد الاولية و مواد التجهيز والاستهلاك بدون قيد او شرط. كما قررت الغاء منع دخول عدة منتوجات واعفاء عدد كبير من المواد التي تهم الصناعة وبالاخص الفلاحة من اجراء الايداع المسبق للاستيراد. وعلاوة على ذلك، و في اطار اجراءات الدعم الجديدة التي استفاد منها القطاع الفلاحي ابتداء من شهر ابريل، فقد تم اعفاء هذا القطاع من حقوق الجمرك ومن الضرائب المؤداة على دخول الالات وقطع الغيار والمواد الكيماوية. اما في مجال الصادرات، فان نظام تحديد الكميات الذي يطبق فيما يخص دخول بعض المنتوجات الى سوق المجموعة الاقتصادية الاوروبية ظل قائما، كما استمر العمل بتطبيق نظام الاسعار الاساسية في ما يخص المواد الفلاحية. وبالاضافة الى ذلك، فان القانون الجديد للاستثمارات الذي تمت المصادقة عليه سنة 1982، يوسع نطاق الاستفادة من التخفيضات الجبائية لصالح الشركات المصدرة والتي ظلت تستفيد كما كان الشأن فيما قبل من الاعفاء من الضريبة على الارباح المهنية وذلك خلال العشر سنوات الاولى من عمرها وكذا من تعرفة جمركية منخفضة فيما يتعلق بالمنتوجات التي تستوردها. والى جانب التمويل القصير الاجل بشروط تفضيلية، فقد اضيفت هذه السنة امكانية منح تسهيلات متوسطة الاجل قابلة للتمويل دون تحديد وبمعدلات تفضيلية.

وأخيرا، فقد تم تحسين مسطرة تغطية مخاطر الصرف المطبقة منذ ابريل 1979، حيث تم رفع المدة المضمونة من ستة اشهر الى سنة، كما تم توسيع مجال تطبيق هذه المسطرة الى الارساليات والاداءات التي تتم على مراحل.

و من جهة اخرى، فان المسلسل الهادف الى حذف المبادلات الثنائية والذي ابتدأ منذ نهاية 1973 قد انتهى في بداية يناير 1982 بعد الغاء اتفاق المقاصة الذي سبق ابرامه بين المغرب والاتحاد السوفياتي في ابريل 1958.

وقد تم ايضا إقرار بعض التسهيلات فيما يتعلق بالتحويلات و بالاخص فيما يرجع لاستعمال الحسابات بالعملات الاجنبية، و حسابات الرسمال و حسابات الانتظار وكذا الحسابات الاجنبية بالدراهم القابلة للتحويل التي تم رفع معدل مكافأتها الى حد اعلى نسبته 10 ٪، كما تم اعفاؤها من الاقتطاع من المورد. وعلاوة على ذلك، فقد تم اقرار الترخيص بتحويل مبلغ 3.000 درهم سنويا لتغطية نفقات الاستقرار وذلك لفائدة الطلبة الذين يتابعون دراستهم العليا بالخارج، والذين يمكنهم الى جانب ذلك من الان فصاعدا تحويل مبلغ 1.750 درهم كل ثلاثة اشهر علاوة على منحهم، وتحويل مبلغ اقصاه 1.800 درهم كل شهر بالنسبة للغير الممنوحين منهم. واخيرا، وبغية تدعيم حركة انتعاش السياحة بين المغرب وتونس، فان مواطني البلدين يمكنهم من الان فصاعدا الحصول على رخصة تحويل خاصة بما مقابل قيمته 100 دينار او 1.000 درهم.

.اما فيما يرجع لتسعير العملات الاجنبية، فقد سجل سعر صرف الدرهم، انخفاضا نسبته 10,2 ٪ تجاه حق السحب الخاص، وذلك بموازاة الارتفاع القوي الذي شهده سعر الدولار، كما انخفض بمعدل 3,7 ٪ بالنسبة لاهم عملات النظام النقدي الاوروبي. اما تجاه اكثر العملات استعمالا في التسديدات الدولية فقد عرفت القيمة الخارجية للدرهم اكبر انخفاض تجاه الدولار و المارك الالماني بلغ على التوالي 14,9 ٪ و 10,2 ٪، بينما كان الانخفاض محدودا في نسبة 5,5 ٪ بالقياس مع الفرنك السويسري و 3 ٪ بازاء الليرة الايطالية. وعلى العكس من ذلك، فقد سجل سعر الدرهم ارتفاعا بمعدل 0,4 ٪ بازاء الفرنك الفرنسي و 10,7 ٪ بالمقارنة مع البسيطة الاسبانية.

و في النهاية، فان التفاقم المستمر لعجز الميزان التجاري و الثقل المتزايد للتحملات الخاصة بالدين في اطار وضعية اقتصادية دولية تتميز بانخفاض في اسعار المواد الاولية، وارتفاع جديد في سعر الدولار وباستمرار معدلات فائدة عالية، كل ذلك ادى الى تفاقم قوي في عجز ميزان الاداءات الجارية. وتوقعا لاهمية هذا العجز، فقد قامت السلطات العمومية باتفاق مع صندوق النقد الدولي، بوضع برنامج تصحيحي لمدة سنة، قدمت المؤسسة المذكورة على اساسه تسهيلات هامة. ونتيجة لتطبيق عدد من الاجراءات و تعبئة التسليفات الخارجية، فقد اسفر ميزان الاداءات عن رصيد ايجابي. ولكن وبغض النظر عن هذه النتيجة الملائمة، فان مواصلة الاصلاح الهيكلي الذي شرع فيه تظل حتمية، اذ ان الحصول على القروض يبدو اكثر صعوبة، كما ان الشروط التي تقدم على اساسها تزداد صرامة اكثر فاكثر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المالية العمومية

ان تحقيق توازن العمليات الجارية الذي اختل منذ سنة 1980، والرغبة في الحفاظ على الاستثمارات في مستوى يكفل دعم النمو، قد شكلا مرة اخرى سنة 1982 المحورين الرئيسيين للسياسة المالية. وفي هذا الصدد، فان تقديرات قانون المالية أخذت في الحسبان زيادة في الجباية المباشرة و غير المباشرة، فبدت بذلك متمشية مع الاهداف المذكورة. غير انه نظرا لاهمية حجم كل من الموارد والنفقات، فان التقديرات ظلت بعيدة عن امكانيات التنفيذ وخصوصا فيما يتعلق بميزانية التجهيز.

ومن تم، فانه كان ضروريا، منذ اعداد وضعية الخزينة، القيام ببعض المراجعات، واتخاذ اجراءات جديدة، والهدف في كلتا الحالتين هو تقوية المداخيل وتخفيض النفقات لتكونا متلائمتين مع حجم الموارد وخصوصا الموارد من اصل خارجي. وقد شكلت هذه الرؤيا إطارا لوضع البرنامج التصحيحي الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على تمويل تعويضي وقرض عادي يرميان معا الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتغطية جزء من حاجيات الخزينة.

والواقع ان هذه الاجراءات مكنت من تقليص العجز العادي و النزول بعجز الصندوق الى اقل من مستواه في نهاية 1981 والنزول به ايضا مما يعادل 16,7 ٪ الى 11,8 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. غير ان هذه النتائج، مهما كانت مرضية، فانها تبدو مع ذلك غير كافية بالنظر للمعايير المحددة واكثر من ذلك بازاء فائض التحملات الناجم عن تنفيذ الميزانية العامة والذي وصل الى 13,8 ملايير درهم، ممثلا بذلك، مرة اخرى نسبة 15,6 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي.

وفي النهاية، فقد تحقق تمويل عجز الخزينة هذه السنة ايضا وفي حدود واسعة بواسطة التجاءات هامة للاقتراضات الخارجية مما ادى للمرة الاولى منذ عدة سنوات الى تخفيض التزامات الخزينة ذات الصبغة النقدية.

قانون المالية

يتميز قانون المالية لسنة 1982 بتوسع ملحوظ في كل من المداخيل والنفقات. ويعكس هذا القانون الحرص المزدوج للسلطات على تلافي كل تجاوز في النفقات العادية كما حصل ذلك خلال السنتين الماضيتين، وعلى تقوية اعتمادات التجهيز وخصوصا منها الموجهة لتنمية الهياكل الاساسية. ولذلك، فعلى الرغم من كون الميزانية العادية قدمت كالسابق في شكل متوازن، فقد زيد في الحجم الكلي للتحملات بنسبة تفوق بكثير معدل زيادة المداخيل. ومن تم، فان العجز الظاهر، واكثر من ذلك الاحتياج الحقيقي للتمويل الناتج عن عدم كفاية المداخيل الجارية، اتسعا بصفة ملحوظة.

ذلك انه تم تحديد سقف التحملات في مقدار 46,8 ملايير درهم، فسجلت بذلك ارتفاعا نسبته 34,5 ٪، اي ضعف الارتفاع المسجل سنة 1981، مما يعزى الى توسع ميزانية الاستثمار بمعدل 68 ٪، حيث تم رفع هذه الاخيرة الى 16,8 ملايير، كما يعزى الى زيادة اعتمادات التسيير بنسبة 18 ٪ اذ بلغت 18,1 مليار، ويرجع في الاخير الى نمو يناهز 58 ٪ في الاموال المرصودة لخدمة الدين العمومي والتي تم تسجيلها بمبلغ 4,5 ملايير.

وأمام هذه الزيادة في النفقات، فان الموارد الاجمالية بما في ذلك حجم التمويل الخارجي المرتقب وقدره 9 ملايير، حددت في 39,9 ملايير، اي بزيادة نسبتها 25,3 ٪ تعزى بصفة رئيسية الى نمو المداخيل الجارية الناتج عن زيادة حجم الجبايات الضريبية.

ويسفر هذا كله عن عجز قدره 6,9 ملايير بدلا من 2,9 ملايير، كما يسفر عن احتياج في التمويل انتقل من 10 الى 17 مليار، اي ما يمثل ازيد من ثلاثة ارباع الموارد العادية(1).

ويبن الجدول التالي حركة تطور قانون المالية للسنتين المنصرمتين:

بملايين الدراهم	سقوف التحملات		الموارد		الارصدة	
	1981	1982	1981	1982	1981	1982
الميزانية العامة	28 174	39 361	*25 698	*33 045	2 476-	6 316-
- التسيير	15 356	18 104				
- الاستثمار	2 821	4 450				
- الدين العمومي	9 997	16 807				
الميزانيات الملحقة	1 220	1 621	1 220	1 621	-	-
الحسابات الخاصة	5 384	5 783	4 921	5 233	463-	550-
قانون المالية	34 778	46 765	31 839	39 899	2 939-	6 866-

* منها 18 630 مليون بالنسبة لسنة 1981 و22 595 مليون بالنسبة لسنة 1982 تمثل الموارد العادية و7 068 مليون و10 450 مليون على التوالي تمثل مداخيل الاقتراضات الداخلية والخارجية.

نفقات الميزانية العامة

لقد تم تحديد نفقات الميزانية العادية في مبلغ 39,4 ملايير درهم، بزيادة هامة نسبتها 40 ٪، اي ضعف الزيادة المسجلة في السنة السابقة. وقد حددت نسبة توسع اعتمادات الاستثمار في 68 ٪، ومعدل زيادة النفقات العادية في 24 ٪، بحيث انتقلت حصة ميزانية التجهيز من 35 ٪ الى 43 ٪.

وقد ادرجت التحملات العادية بمبلغ 22,6 ملايير درهم رصدت في حدود 10,5 ملايير لنفقات الموظفين التي بلغت نسبة زيادتها 14 ٪، مما يعزى بصفة رئيسية الى احداث مناصب جديدة للشغل، كما رصدت في حدود 3,9 ملايير لنفقات المعدات والصيانة والتي اتسعت بمعدل 17 ٪. و في المجموع، فان المبالغ المرصودة للموظفين وللمعدات خصصت بنسبة تفوق 40 ٪ لادارتي الدفاع والداخلية وبما يناهز الثلث للتربية الوطنية. وهكذا فان هذه الوزارات الثلاث تستوعب 80 ٪ من الاعتمادات الجديدة.

اما المخصصات للتحملات المشتركة والتي سبق ان زيد فيها بصفة ملموسة سنة 1981، فقد اتسعت من جديد بمعدل 31,6 ٪، اذ وصلت الى 3,1 ملايير درهم منها 2 ملايير تمثل المساعدات لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني لضمان استقرار اثمان استهلاك المواد الاساسية، ولدعم اسعار اقتناء المواد الفلاحية. وهذا المبلغ الذي يفوق المقدار المدرج ضمن قانون المالية السابق بما قدره 600 مليون يساوي مبلغ التحمل المدفوع فعلا سنة 1981.

وقد انتقلت المبالغ المرتقبة لتغطية الدين العمومي الداخلي و الخارجي من 2,8 ملايير الى 4,5 ملايير درهم، اي بتوسع نسبته 58 ٪ يعزى الى ارتفاع كل من قيمة الدولار ومعدلات الفائدة.

وفي الاخير، فان التوسع الهام الحاصل في ميزانية التجهيز التي انتقلت في ظرف سنة من 10 ملايير الى 16,8 ملايير درهم يعزى بصفة رئيسية الى نمو النفقات ذات الهدف الاجتماعي ونفقات التجهيزات الاساسية. ففي الميدان الاجتماعي، تم بصفة خاصة وضع برنامج عمل واسع النطاق لفائدة الجماعات المحلية ولمواجهة اثار الجفاف، كما تم انطلاق مشاريع لاعادة تنظيم واستصلاح المناطق الحضرية، كما تم علاوة على ذلك رفع الاعتمادات المخصصة للتربية الوطنية بنسبة عالية مع العلم بان بناء المنشآت التعليمية مدرج في ميزانية وزارة التجهيز. وفيما يتعلق بالتجهيزات الاساسية، فان أهم البرامج تتعلق بتشييد المركبات الرياضية، وتدعيم شبكة السكة الحديدية ومواصلة اقامة السدود. كما تم ايضا رصد اعتمادات هامة للبحث والتنقيب على النفط والمعادن.

موارد الميزانية العامة

حددت موارد الميزانية العامة فيما يفوق قليلا 33 مليار درهم فارتفعت بذلك بنسبة 28,6 ٪ اي بنسق اسرع بالمقارنة مع سنة 1981، وذلك نتيجة لتقوية الجباية والالتجاء الواسع للاقتراضات الخارجية.

وقد مثلت مداخيل الميزانية العادية 22,6 مليار فزادت كما كان الشأن سنة 1981 بما يفوق قليلا معدل 21 ٪. ويعزى هذا التوسع بصفة رئيسية الى زيادة المداخيل الجبائية بنسبة 22 ٪ بدلا من 19 ٪ سنة 1981 و 9,5 ٪ سنة 1980. وقد مست الزيادة الضرائب الغير المباشرة بشكل خاص حيث شهدت هذه الاخيرة اولا رفع معدل الضريبة على المواد من 15 ٪ الى 17 ٪، وبدرجة اقل رفع الضريبة الخاصة على السيارات والرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المواد، وكذا احداث حق تنبر خاص بوثائق الاستيراد. اما زيادة الجبايات المباشرة، فقد نتجت عن رفع معدلات الضريبة على الاقساط العليا من الرواتب والاجور والارباح المهنية وكذا عن تحديد التخفيضات برسم النفقات المهنية وتحملات الاستغلال.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 17 و 38.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي المجموع، فان الميزانية العادية تبدو متوازنة، ولكنها لاتسفر ولاول مرة عن اي توفير. ولذلك، فان حاجيات التمويل المرتبطة بصفة رئيسية باهمية حجم الاستثمار المزمع انجازه، تبدو واسعة جدا اذ تناهز 17,3 ملايير. ومن اجل تغطيتها، فانه من المرتقب اللجوء الى السوق المالية الداخلية في حدود 1,5 مليار، وللتسليفات الخارجية بمبلغ 9 مليارات، بحيث يكون العجز الباقي يناهز 7 مليارات من الدراهم.

تنفيذ قانون المالية

لقد بدت تقديرات قانون المالية عند التنفيذ اعلى بكثير من امكانيات تحقيق برامج الاستثمار، وغير متمشية مع توازن الميزانية العادية . ذلك انه اذا كانت النفقات الجارية قد بقيت هذه السنة في الحدود المقررة، فان المداخيل لم تبلغ المستوى الذي كان مرتقبا. ومن ثم فان العجز العادي، وإن كان قد انخفض بالمقارنة مع السنة الماضية ، فانه وصل الى 1.350 مليون، مما زاد من حاجيات تمويل الخزينة الناجمة بصفة اساسية عن نفقات التجهيز التي شملت ما يقرب من 12,5 ملايير درهم.

وفي المجموع فقد وصلت تحملات الخزينة الى 34,3 ملايير بدلا من 30 مليار تقريبا في السنة السابقة، بينما لم تبلغ الموارد سوى 20,5 ملايير، الشيء الذي خلف رصيدا سلبيا قدره 13,8 ملايير عوضا عن 12 مليار سنة 1981، اي ما يعادل مرة اخرى 40 ٪ من مجموع النفقات. وقد امكن تخفيض هذا العجز الى حدود 10,5 ملايير وذلك بفضل الفوائض التي اسفرت عنها الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة والتي بلغت 1.283 مليون، وبالاخص بفضل ادماج 2.061 مليون برسم الاموال المخصصة لنفقات تم الامر بصرفها ولم تنفذ.

وحتى عند هذا المستوى، فان تغطية حاجيات الخزينة لم تتحقق سوى باللجوء مرة اخرى بشكل واسع الى الاقتراض الخارجي والى تعبئة تسهيلات صندوق النقد الدولي. وعلى العكس من ذلك فان مجلوب الموارد من اصل داخلي قد كان شبه منعدم بسبب إبراء ذمة الخزينة تجاه البنك المركزي وتقلص الودائع الموكولة للمحاسبين العموميين، مما عوض تقريبا الاتساع الذي عرفته محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي وكذا الأموال التي تم الحصول عليها من جديد بالسوق المالية الداخلية (1).

ويبن الجدول التالي حركة تطور مجموع عمليات الخزينة خلال السنتين السالفتين :

ملايين الدراهم	1981	1982 *
المداخيل العادية	17 838	20 480
النفقات العادية	20 366	21 830
الرصيد العادي	– 2 528	– 1 350
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	134	–
نفقات التجهيز	9 612	12 481
عجز الميزانية	– 12 006	– 13 831
رصيد الميزانيات الملحقة	– 133	+ 240
رصيد الحسابات الخاصة	– 560	– 1 043
أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	– 131	+ 2 061
عجز الخزينة	**– 12 830**	**– 10 487**
التمويل	**+ 12 830**	**+ 10 487**
التسليفات الخارجية	+ 8 472	+ 7 627
تسهيلات صندوق النقد الدولي	+ 821	+ 2 885
التسليفات الداخلية	+ 1 907	+ 1 960
(منها تغير محفظة السندات العمومية للبنوك)	(+ 1 053)	(+ 880)
الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية	+ 66	– 565
(منها الودائع ذات الصبغة النقدية) (1)	(+ 346)	(– 249)
التسبيقات الاجمالية لبنك المغرب	+ 1 648	– 1 345
عمليات للحمط و للتسوية	– 84	– 75

* وضعية مؤقتة.

(1) ودائع الجوائز و ثودائع عن أجل لاتشيء و وودائع السوك لدى الخزينة ولدى مركز لشيكات البريدية

المداخيل

بلغت الموارد العادية للخزينة في المجموع 20.480 مليون درهم. فزادت بنسبة 14,8 ٪ من سنة لاخرى بدلا من 17.4 ٪ سنة 1981 وعوضا عن نسبة 21,3 ٪ التي كانت متوقعة من خلال قانون المالية. وقد بلغت مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط بجميع انواعها 1.080 مليون درهم عوضا عن 1.487 مليون في السنة السابقة و 970 مليون سنة 1980. اما المداخيل الاخرى، فقد زادت بمعدل 18.6 ٪ في نظير 15 ٪ في السنة السابقة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 9/9

وقد جلبت التحصيلات الجبائية وحدها 18.141 مليون مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 20,6 ٪ اي بنسق اسرع بمرتين بالمقارنة مع سنة 1981. ويرجع السبب في هذا بصفة رئيسية الى رفع معدلات الضريبة على الارباح المهنية والرواتب والاجور من 40 ٪ الى 48 ٪ بالنسبة للاقساط التي تتجاوز 250.000 درهم، وكذا الى رفع الضريبة على المواد من 15 ٪ الى 17 ٪. ومن ثم، فان الضغط الجبائي الذي كان قد ظل مستقرا في حوالي 19,5 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي خلال الثلاث سنوات الاخيرة، قد زاد بنقطة هذه السنة. وقد شهد هيكل الاقتطاعات الجبائية بعض التغيير من سنة لاخرى، اذ نزلت حصة الضرائب المباشرة الى 22,7 ٪ وانتقلت حصة الضرائب الغير المباشرة الى 40,7 ٪.

ذلك ان الاقتطاعات المباشرة لم تشمل هذه السنة اداء الضريبة الفلاحية التي تقرر الغاؤها في اطار المساعدات المقدمة للقطاع الفلاحي الذي تضرر من جراء الجفاف وقد جلبت 4.120 مليون درهم، فاتسعت باضعف نسق اي بمعدل 12,9 ٪ في نظير 23,1 ٪ بالنسبة لباقي الضرائب الاخرى.

وقد شملت حقوق الجمرك 4.943 مليون، فزادت بنسب 17,5 ٪ وذلك على الرغم من الاعفاءات الممنوحة لفائدة بعض مواد التجهيز الصناعي والفلاحي. اما المداخيل برسم الضرائب على حجم المبيعات وضرائب الاستهلاك الداخلية، فقد بلغت 7.376 مليون، فزادت بشكل قوي اي بنسبة 27,5٪. كما ان حقوق التسجيل والتنبر جلبت 1.702 مليون، اي باتساع معدله 21,9 ٪، بينما لم تسجل اي تغيير في السنة السابقة.

واخيرا، فان الموارد العادية الاخرى للخزينة والمكونة بصفة اساسية من مداخيل الاحتكارات والاستغلالات الخاصة بالدولة، انتقلت بغض النظر عن مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط، من 546 الى 1.015 مليون. اما المداخيل المختلفة فلم تتعد 729 مليون، وظلت مجلوبات املاك الدولة محدودة في مبلغ 55 مليون.

النفقات

وصلت التحملات الاجمالية للخزينة الى 34.311 مليون، فاتسعت بمقدار 4.333 مليون او بنسبة 14,4 ٪.

وقد مثلت منها النفقات الجارية 63.6 ٪ بدلا من 67,9 ٪، حيث بلغت 21.830 مليون، فلم تتجاوز نسبة ارتفاعها 7,2 ٪ عوضا عن 22,9 ٪ وذلك نتيجة للاجراءات التي اتخذت قصد تحديد نسبة تصاعد نفقات التسيير في 11 ٪، والمحافظة على المساعدات في مستواها للسنة السابقة. وكما يفسر التطور المذكور ايضا باستقرار النفقات المتعلقة بالدين.

وهكذا فان رواتب الموظفين ونفقات المعدات بلغت 15.246 مليون. كما ان المدفوعات الرامية الى الحد من ارتفاع اسعار استهلاك المواد الاولية الضرورية والى دعم اثمان انتاج بعض المواد الفلاحية ظلت مستقرة في مليارين من الدراهم، وذلك نتيجة للزيادات التي طرأت على الاسعار خلال السنة بهدف تقليص مساعدات الموازنة ودعم توازن حسابات المؤسسات العمومية، فقد تلقى صندوق الموازنة 855 مليون عوضا عن 274 مليون في السنة السابقة برسم المواد النفطية و 386 مليون في نظير 874 مليون للسكر و 343 مليون للمواد الحليبية والزيوت والاسمدة. بينما سجل الصندوق فائضا قدره 78 مليون فيما يتعلق بالاسمنت. ومن ثم، فان التحويلات الصافية التي قامت بها الخزينة لفائدة الصندوق وصلت الى 1.480 مليون. وقد حصل المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني من جهته على منحة قدرها 520 مليون.

ان تحملات الدين العمومي، التي سبق لها ان زادت بمعدل النصف في السنة السابقة لم تشهد اي تغيير سنة 1982 اذ بلغت 4.584 مليون درهم فاستوعبت بذلك اكثر من خمس الموارد الجارية للخزينة. فقد اتسعت الاداءات برسم الفائدة وحدها بنسبة 7,5 ٪ اذ وصلت الى 3.744 مليون منها 2.379 مليون تم أداؤها للخارج. اما تسديدات الرسمال، فقد انخفضت بمعدل 10,1 ٪ من سنة لاخرى حيث بلغت 1.440 مليون منها 1.167 مليون برسم الدين الخارجي الذي يكون قد تطلب في المجموع 3.546 مليون،اي ما يمثل ازيد من ثلاثة ارباع هذا الركن. وفي النهاية، وبما ان المداخيل الجارية زادت بنسق يماثل نسق السنة السالفة، فإن تباطؤ نسبة نمو النفقات العادية للخزينة سمح بتخفيض العجز الجاري الى 1.350 مليون. غير ان استمرار تسجيل العجز، واهميته قد زاد من حجم تمويل الخزينة لاسيما وأن نفقات الاستثمار عرفت توسعا قويا نسبته 29.8 ٪.

فقد بلغت هذه النفقات 12.481 مليون بدلا من 8.400 مليون التي كانت مقررة ضمن البرنامج التصحيحي. وقد مثلت بذلك 36,4 ٪ من تحملات الخزينة عوضا عن 32,1 ٪ سنة 1981. واسفرت عن صعوبات في التمويل، الشيء الذي لم يفته علاوة على ذلك ان يؤثر طوال السنة على تدبير الخزينة العمومية وبالاخص في نهاية السنة حيث وصلت ارجاءات الاداء الى 2.061 مليون. ومن ثم، واعتبارا للفائض البالغ 1.043 مليون

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الذي اسفرت عنه الحسابات الخاصة للخزينة والفائض الذي خلفته الميزانيات الملحقة وقده 240 مليون فإنه امكن تخفيض العجز في ظرف سنة من 12.830 الى 10.487 مليون. وقد تمت تغطيته برمته بواسطة التمويل الخارجي.

تمويل عجز الخزينة

بلغت وسائل التمويل من اصل داخلي وخارجي في 31 دجنبر 1982 ما قدره 12.472 مليون درهم مثلت منها التسليفات الخارجية 10.512 مليون اي ما نسبته 84,3 ٪. وتدرج تسهيلات صندوق النقد الدولي ضمن هذا المبلغ بمقدار 2.885 مليون. وقد سمح مجموع هذه الموارد بتغطية عجز الصندوق، ومواجهة تقلص الودائع لدى المحاسبين العموميين، واخيرا بتخفيض مديونية الخزينة تجاه البنك المركزي.

وفي هذه الظروف، فقد تقلصت الالتزامات ذات الصبغة النقدية بمبلغ 714 مليون، بينما كانت قد اتسعت بمقدار 3.047 مليون سنة 1981.

التسليفات الخارجية

بغض النظر عن السحوبات التي جرت لدى صندوق النقد الدولي، فان القروض التي تم الحصول عليها من الخارج والتي تحسب صافية بالنسبة للاجل القصير، ومجملة فيما يخص المدى الطويل، وصلت الى ما مقابل قيمته 7.627 مليون درهم في نظير 8.472 مليون في السنة السابقة فإلى جانب رؤوس الاموال التي تم الحصول عليها داخل السوق المالية الدولية على اساس اقتراضات ابرمت سنة 1981، اضيفت تسليفات بعض الدول العربية وصندوق النقد العربي وكذا الاقتراضات التقليدية المحصل عليها في اطار التعاون الثنائي أو الدولي في شكل تمويل للمشاريع أو مساعدة مرتبطة بميزان الاداءات.

الاقتراضات الداخلية

جلبت الاكتتابات بالسوق الداخلية في السندات والسندات الالتزامية للخزينة 1.960 مليون درهم منها 880 مليون تمثل توسع محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي. اما التوظيفات للمدى الطويل في شكل سندات الزامية للمكتتبين النظاميين وهم صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين، فقد بلغت في المجموع 503 ملايين، في حين ان اصدارات سندات التجهيز الموجهة للجمهور، واصدارات السندات لمدة خمس سنوات وستة أشهر جلبت 318 مليون تقريبا.

الودائع لدى الخزينة
ولدى مركز الشيكات البريدية

انخفضت الإموال المودعة لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية بمبلغ 565 مليون من نهاية سنة لاخرى. وقد شملت حركة الانخفاض هذه كل فئات الودائع سواء كانت تكتسي صبغة نقدية ام لا.

الالتجاءات لمعهد الاصدار

استطاعت الخزينة، بفضل الموارد الاخرى التي حصلت عليها، أن تخفض وللمرة الاولى منذ سنة 1971 من التجاءاتها لبنك المغرب. وهكذا فقد نزل حجم ديون معهد الاصدار على الخزينة عند 31 دجنبر 1982 من 9.774 مليون الى 8.429 مليون. فالتسبيقات الاتفاقية والقانونية انتقلت من 7.240 الى 7.627 مليون وذلك على اثر رفع تسهيلة الصندوق بمقدار 387 مليون، وهي محددة في عشر مداخيل الميزانية اي 1.988 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فان المساعدات الغير المباشرة بما في ذلك الحساب البريدي الجاري بمبلغ 197 مليون، نزلت من 2.534 الى 802 مليون. وقد انحصرت هذه السنة في تعبئة الكمبيالات الجركية والسندات الالزامية المكفولة، حيث ان الخزينة امتنعت عن الالتجاء الى التسبيقات على سندات المؤسسات المالية.

وفي النهاية، فإن تطور المالية العمومية قد تميز بتطبيق برنامج تصحيحي للهياكل الاساسية. وإن النتائج المحصل عليها وإن كانت محدودة الاهمية بالمقارنة مع الاهداف المتوخاة، فانها تبدو مع ذلك مشجعة، وتوضح بانه من الممكن التأثير على الاقل على حجم الاختلالات وتخفيضها تدريجيا في طريق العودة الى الصرامة المالية. وفي هذا الصدد فان المصادقة على القانون ـ الاطار فيما يتعلق بالاصلاح الجبائي يشكل لامحالة مرحلة هامة.

حركة تطور النقد

في إطار اعداد البرنامج الاقتصادي لسنة 1982 والذي تم تدعيمه بواسطة برنامج تصحيحي ابرم مع صندوق النقد الدولي، حددت السلطات النقدية نسبة النمو السنوي للمجموعة النقدية في حوالي 10 ٪، وهو معدل يقل بوضوح عن نسبة الزيادة المسجلة في نهاية السنة السابقة.

ان الهدف من تقليل سرعة توسع المجموعة النقدية الذي لازال يتمثل في الحد من الضغوطات على الاسعار وعلى ميزان المدفوعات، قد ارتكز على تغيير طفيف في حجم احتياطيات الصرف، وزيادة في القروض للاقتصاد بنسق أسرع من سنة 1981 نظرا للنمو الاقتصادي المرتقب، كما ارتكز على استقرار الديون على الخزينة الذي اصبح ممكنا بسبب دخول رؤوس الاموال الاجنبية خصوصا من لدن صندوق النقد الدولي لتعويض التسبيقات ذات الصبغة النقدية. ولهذا الغرض، فانه لم يتم تغيير النظام القائم، كما تم توسيع القروض المقدمة للاقتصاد.

و في النهاية، فان النتائج تبدو مطابقة تقريبا للاهداف المتبعة حيث بلغت زيادة المجموعة النقدية من نهاية سنة لاخرى 11,2 ٪ (1). ذلك ان الموجودات الخارجية تدعمت بشكل ملموس، وانخفضت الديون على الخزينة وزادت القروض للاقتصاد في الحدود المقررة.

وعلى الرغم من تباطؤ نسق نمو الانشاء النقدي من نهاية سنة لاخرى، فان ذلك لم يؤثر على تمويل النشاط الاقتصادي اذ وصلت الزيادة بالمتوسط السنوي الى 14,4 ٪ بدلا من 11,7 ٪ سنة 1981، وذلك بسبب اهمية السيولات المتاحة منذ بداية السنة واستمرار ذلك طوال السنة. هذا وبما ان نمو الناتج الوطني الاجمالي قد بلغت نسبته 16,3 ٪، فان معدل سيولة الاقتصاد لم يشهد سوى تغيير طفيف اذ ظل يناهز 43 ٪. وفي المجموع، فان السياسة النقدية المتبعة خلال سنة 1982 سمحت بالحد من ارتفاع الاسعار الذي نزلت نسبته من 12,5 ٪ الى 10,5 ٪.

المجموعة النقدية

وصلت المجموعة النقدية عند نهاية دجنبر 1982 الى 39.566 مليون درهم، فاتسعت بما قدره 3.970 مليون او بنسبة 11,2 ٪، اي باقل بكثير مما سبق تسجيله خلال السنة الفارطة حيث كانت الزيادة قد بلغت 4.769 مليون او 15,5 ٪.

وقد كان تطورها مطابقا للتطور الموسمي المعتاد، الا ان القمة التي تسجل في نهاية السنة كانت اقل ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 1981 مع بقائها على جانب كبير من الاهمية. ذلك ان الانشاء النقدي كان ضعيفا خلال الربع الاول من السنة. حيث تقلصت الموجودات الخارجية بنسبة قوية، مما قلل من اثر زيادة القروض وبالاخص زيادة الديون على الخزينة. وقد كان توسع المجموعة النقدية اكثر بروزا ابتداء من شهر مايو، بل وازداد حدة في شهر يوليوز، وذلك تحت التاثير المزدوج لنمو التسليفات للاقتصاد ولعودة التسهيلات الممنوحة للخزينة الى الارتفاع بعد أن سبق لهذه الاخيرة ان خفضت من مديونيتها بشكل قوي في شهر ابريل بفضل حصولها على مجلوبات هامة من الخارج. وقد بدا نمو المجموعة النقدية ضعيفا فيما بعد، ولكنه سجل في شهر دجنبر توسعا يعزى الى زيادة قوية في القروض للاقتصاد، اذ عرفت الديون على الخزينة تقلصا ملحوظا، وبدت لاول مرة منذ سنة 1966 اضعف من مستواها من نهاية السنة السابقة.

علايين الدراهم	1979	1980		1981		1982	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪
أ. الموجودات النقدية	23 354	25 314	+8,4	29,017	+14,6	31 967	+10,2
العملة الائتمانية	9 021	9 808	+8,7	11 134	13,5	12 039	+8,1
العملة الكتابية	14 333	16 506	+8,2	17 883	+15,3	19 928	+11,4
ب. شبه العملة	4 432	5 513	+24,4	6 579	+19,3	7 599	+15,5
منها :							
الودائع من أجل الاستيراد	(751)	(864)	(+15,0)	(707)	(+18,2)	(288)	(–59,3)
المجموعة النقدية الكلية (أ+ب)	27 786	30 827	+10,9	35 596	+15,5	39 566	+11,2

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 48 الى 49.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

يتضح من خلال تحليل المجموعة النقدية حسب مكوناتها، بان نسق الزيادة كان ابطأ بشكل ملموس بالمقارنة مع السنة الفارطة وذلك فيما يتعلق بجميع المكونات. فقد نزل من 13,5 ٪ الى 8,1 ٪ بالنسبة للعملة الائتمانية ومن 15,3 ٪ الى 11,4 ٪ فيما يخص العملة الكتابية ومن 19,3 الى 15,5 ٪ فيما يرجع لشبه العملة. وفي هذه الظروف ، فان حصة العملة الائتمانية ضمن المجموعة النقدية انخفضت من 31,3 ٪ الى 30,4 ٪، وانتقلت حصة العملة الكتابية من 50,2 ٪ الى 50,4 ٪ كما ارتفعت حصة شبه العملة من 18,5 ٪ الى 19,2 ٪، مما يعزى الى استمرار الزيادة القوية في السندات والحسابات ذات اجل الاستحقاق الثابت، اذ سجلت الودائع من اجل الاستيراد على النقيض من ذلك تقلصا ملحوظا.

العملة الائتمانية

بلغت قيمة الاوراق والنقود المعدنية المتداولة في نهاية السنة 12.039 مليون درهم، فزادت بذلك بمقدار 905 ملايين او بنسبة 8,1 ٪ بدلا من 1.326 مليون او 13,5 ٪ في السنة الفارطة. غير ان هذا التباطؤ الذي صحبه دوران أسرع للعملة الائتمانية، كان أكثر بروزا من التباطؤ المسجل فيما يرجع لمجموع وسائل الاداء، الشيء الذي يفسر تقلص حصة العملة الائتمانية ضمن المجموعة النقدية.

هذا وقد نتج في النهاية ارتفاع العملة الائتمانية التي تشكل الجزء الاكبر من القاعدة النقدية داخل البيان الختامي لبنك المركزي، عن توسع القروض المقدمة للاقتصاد من طرف معهد الاصدار.

وقد كان تطور حركة تداول الاوراق والنقود في الزمن مشابها للتطور المسجل سنة 1981 . الا ان حركة التقلص التي تسجل عادة في بداية السنة كانت محدودة في الشهرين الاول والثاني ، وكانت اكبر اهمية من المعتاد. اما باقي السنة، فقد تميز بالقمم الملاحظة عادة في الصيف بمناسبة العطل وتسويق محصول الحبوب، وفي نهاية السنة بسبب أداءات الخزينة.

وقد كانت حصة الاوراق من فئة 100 درهم تمثل في 31 دجنبر 1983 نسبة 83 ٪ من قيمة الاوراق الرائجة بدلا من 82 ٪ في السنة السالفة. وقد حصل هذا التوسع بالاخص على حساب الاوراق من فئة 50 درهم .

العملة الكتابية

ان الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي ولدى المحاسبين العموميين والموكولة في حدود 86 ٪ منها لبنوك الايداع بلغت في المجموع 19.928 مليون درهم، متسعة بذلك بمقدار 2.045 مليون او معدل 11,4 ٪، اي بنسق اقل مما سجل سنة 1981 حيث وصلت الزيادة الى 2.377 مليون او 15,3 ٪ وإن كانت قد سجلت بنسبة تفوق النصف خلال شهر دجنبر وحده.

وقد خضعت حركة تطورها الى التقلبات الموسمية المعتادة، غير ان هذه الاخيرة كانت اكثر بروزا بالمقارنة مع السنوات السابقة سواء في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض. وهكذا، فان الانتعاش الملاحظ عادة ابتداء من شهر مايو قد كان معتدلا وان حركة التصاعد التي استمرت خلال النصف الثاني من السنة لم تشهد التقلص الملموس الذي يعقب عموما توسع منتصف السنة. كما ان الارتفاع القوي الذي ميز شهر دجنبر لم يكتس نفس الاهمية للسنة السابقة.

الودائع تحت الطلب
لدى الجهاز البنكي

وصلت الودائع تحت الطلب لدى البنوك الى 17.182 مليون عند نهاية سنة 1982، مسجلة بذلك توسعا سنويا اقل اهمية بكثير من زيادة السنة الفارطة أي 1.797 مليون أو 11,7 ٪ بدلا من 2.090 مليون أو 15,7 ٪.

اما الموجودات الموكولة لبنك المغرب والتي كانت قد ظلت قارة سنة 1981، فقد نزلت الى 275 مليون اي بانخفاض نسبته 14,9 ٪.

وفيما يتعلق بالاموال المودعة لدى البنوك التجارية فقد بلغت 16.907 ملايين، فاتسعت بما قدره 1.845 مليون او بمعدل 12,2 ٪ فقط عوضا عن 2.091 مليون أو 16,1 ٪ في السنة السابقة. وقد شمل هذا التباطؤ حسابات الشيكات والحسابات الجارية بدرجة اقل. فقد وصلت هذه الاخيرة الى 6.549 مليون، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 675 مليون أو 11,5 ٪ في نظير 658 مليون أو 12,6 ٪ سنة 1981.

اما حجم حسابات الشيكات، فقد بلغ 9.888 مليون اي بزيادة قدرها 1.182 مليون أو ما نسبته 13,6 ٪ عوضا عن 1.355 مليون أو 18,4 ٪ في السنة الفارطة. وهذا التوسع الذي كان أسرع من زيادة مجموع العملة الكتابية، نتج عن ارتفاع موجودات العمال المغاربة بالخارج بمعدل 14,3 ٪ حيث وصلت الى 4.264 مليون، وعن تصاعد الحسابات على الدفاتر بنسبة 38,3 ٪، اذ بلغ حجمها 1.163 مليون على اثر رفع نسبة مكافأتها من 5,5 ٪ الى 7 ٪ ابتداء من فاتح ابريل، وكذا عن نمو حسابات الشيكات الاخرى بمعدل 7,9 ٪، حيث ادرجت بمبلغ 4.461 مليون. وفي الاخير، فقد بلغ رصيد الحسابات الدائنة المختلفة 470 مليون، فعرف بذلك انخفاضا طفيفا.

ولم يكن لهذه التطورات سوى آثار محدودة على هيكل تكوين الودائع البنكية تحت الطلب. فقد ظلت الحسابات الجارية تشكل 39 ٪ تقريبا، وحسابات العمال بالخارج مما يناهز الربع والحسابات على الدفاتر نحو 7 ٪، وحسابات القاطنين الاخرين حوالي 27 ٪، واخيرا حسابات الدائنين المختلفين 2 ٪.

الودائع تحت الطلب
لدى المحاسبين العموميين

ظلت ودائع المؤسسات والخواص لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة تخضع لتغيرات هامة. وقد وصلت في نهاية السنة الى 2.746 مليون، فزادت بما قدره 248 مليون أو بنسبة 9,9 ٪.

فقد بلغت الودائع لدى الخزينة 1.278 مليون ،فارتفعت بمقدار 151 مليون أو بنسبة 13,4 ٪، بينما وصلت الحسابات التي يديرها مركز الشيكات البريدية الى 1.468 مليون اي بزيادة قدرها 97 مليون أو بمعدل 7 ٪.

شبه العملة

بلغ حجم شبه العملة 7.599 مليون، فارتفع بمقدار 1.020 مليون أو بنسبة 15,5 ٪ بدلا من 1.066 مليون أو 19,3 ٪ في السنة السابقة.

فقد ادرجت الودائع من اجل الاستيراد بمبلغ 288 مليون فقط عوضا عن 707 ملايين في نهاية 1981، اي بانخفاض ملموس نتج عن قرار اعفاء عدد كبير من المواد من الايداع المسبق للاستيراد. وعلى النقيض من ذلك، فقد استفادت الودائع لاجل من الزيادة الجديدة التي طرأت في شهر ابريل على معدلات الفائدة الدائنة، فوصلت الى 7.311 مليون، اي بنمو قدره 1.439 مليون أو ما نسبته 24,5 ٪،في نظير 1.223 مليون أو 26,3 ٪ سنة 1981.

سيولة الاقتصاد

تتكون سيولة الاقتصاد بصفة اساسية من الموجودات النقدية وشبه النقدية وبدرجة ثانوية من ودائع المؤسسات والخواص لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وصندوق التوفير الوطني وكذا من سندات الخزينة لمدة ستة اشهر مما تملكه المؤسسات والخواص. وقد وصلت هذه السيولات في المتوسط الى 38.541 مليون درهم، فزادت بمقدار 4.887 مليون أو بنسبة 14,5 ٪ بدلا من 3.531 مليون أو 11,7 ٪ سنة 1981.

	1979 %	* 1980 %	* 1981 %	1982 %
معدل زيادة :				
- المجموعة النقدية				
في نهاية السنة	14,3	10,9	15,5	11,2
بالمتوسط السنوي	20,5	12,4	11,7	14,4
- السيولات				
بالمتوسط السنوي	20,3	12,7	11,7	14,5
- الناتج الوطني الاجمالي	12,2	12,8	7,8	16,3
- النفقة الوطنية الاجمالية	11,9	10,6	13,1	15,8
معدل سيولة الاقتصاد				
- السيولات/الناتج الوطني الاجمالي	42,2	42,1	43,6	42,9
- السيولات/ النفقة الوطنية الاجمالية	38,7	39,4	38,9	38,4

وفي نفس الوقت، زاد الناتج الوطني الاجمالي والنفقة الوطنية الاجمالية بالاسعار الجارية بنسبة 16,3 ٪ و 16,8 ٪ على التوالي. وفي هذه الظروف، فان معدل سيولة الاقتصاد سواء حسب المقارنة مع الناتج أم النفقة قد انخفض شيئا ما، اذ نزل في الحالة الاولى من 43,6 ٪ الى 42,9 ٪ وفي الحالة الثانية من 38,9 ٪ الى 38,4 ٪. وفي النهاية، فقد سمح التباطؤ النسبي لتوسع المجموعة النقدية بتخفيف حدة ارتفاع الاسعار.

مقابلات المجموعة النقدية

في اطار وضع البرنامج التصحيحي لسنة 1982، فان السلطات العمومية، حرصا منها على تخفيض الضغوطات على الحساب الجاري لميزان الاداءات والحد من ارتفاع الاسعار

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مع إمداد كل من الخزينة والقطاعات الاقتصادية بالموارد اللازمة، أقرت تخفيض الديون على الخزينة ورفع الموجودات الخارجية والزيادة في القروض للاقتصاد بنسبة اكبر من سنة 1981. وقد امكن تحقيق هذه الاهداف بفضل المجلوبات الخارجية الهامة التي سمحت للدولة بتسديد ديونها تجاه معهد الاصدار، وادت الى تقوية احتياطيات الصرف في نفس الوقت. وهكذا، فان الموجودات من العملات الخارجية التي سبق لها ان تقلصت بشكل ملحوظ سنة 1981، زادت باكثر من الضعف من نهاية سنة لاخرى، وأمكن تخفيض الديون على الخزينة، بينما اتسعت القروض للاقتصاد بصفة ملحوظة مع بقائها ضمن الحدود المرتقبة.

ولذلك، فقد تغير تكوين مقابلات المجموعة النقدية، حيث انتقلت حصة الموجودات الخارجية من 3 ٪ الى 5,8 ٪، وارتفعت حصة القروض للاقتصاد من 40,9 ٪ الى 44 ٪ ونزلت حصة الديون على الخزينة من 56,1 ٪ الى 50,2 ٪ الشيء الذي يشكل انقطاعا في الاتجاه الملاحظ منذ عدة سنوات.

ملايين الدراهم	1979	1980		1981		1982	
	المبالغ	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪	المبالغ	التغييرات ٪
الموجودات الخارجية الصافية	1 648	1 533	7,0–	1 093	28,7–	2 266	107,3+
الديون على الخزينة	15 428	17 378	12,6+	20 399	17,4+	19 665	3,6–
منها :							
- بنك المغرب	(6 755)	(8 002)	(18 5+)	(9 624)	(20,3+)	(8 259)	(14,2–)
- محفظة السندات العمومية	(5 286)	(6 287)	(18,9+)	(7 340)	(16,7+)	(8 220)	(12,0+)
القروض للاقتصاد	11 100	12 634	13,8+	14 839	17,5+	17 213	16,0+
مجموع المقابلات	28 176	31 545		36 331		39 144	
عناصر مختلفة	390–	718–		735–		422+	

الموجودات الخارجية

وصل حجم الموجودات الخارجية الصافية عند نهاية دجنبر 1982 الى 2.266 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة ملموسة جدا بالقياس لمستواه في ختام سنة 1981، اي 1.173 مليون او 107,3 ٪ عوضا عن انخفاض قدره 440 مليون او 28,7 ٪ في السنة الفارطة. هذا وان الموجودات الصافية لدى البنوك والمتكونة في جزء كبير منها من محفظة السندات المسحوبة على الخارج زادت بمبلغ 516 مليون او بنسبة 51,2 ٪. اما احتياطيات الصرف الصافية الخاصة ببنك المغرب، والتي لم تكن تمثل سوى 86 مليون في ختام السنة المنصرمة، فقد وصلت الى 743 مليون وذلك بسبب اهمية المجلوبات من رؤوس الاموال الخارجية والتي سمحت في النهاية لميزان الاداءات بان يسفر عن رصيد ايجابي، على الرغم من تفاقم اختلال الحساب الجاري.

وقد تميز تطور الموجودات الخارجية على مدار السنة بتغييرات واسعة. وهكذا، فعلى اثر تعبئة مختلف القروض التي تم الحصول عليها داخل السوق المالية الدولية، وكذا السحوبات التي تمت في اطار التسهيلات المفتوحة من طرف صندوق النقد الدولي، فقد تجاوز مبلغ الموجودات الخارجية الصافية 3 ملايير في نهاية ابريل. وقد اخذ يتضاءل فيما بعد تدريجيا ثم عاد للارتفاع خلال الربع الاخير من السنة، حيث جاءت مجلوبات رؤوس الاموال لفائدة الخزينة لتضاف الى التوسع المعتاد للمداخيل التجارية.

الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة لكل من الجهاز البنكي والمؤسسات والخواص 19.665 مليون، فسجلت بذلك انخفاضا قدره 734 مليون او ما نسبته 3,6 ٪. وقد نتج هذا التقلص الذي سجل لاول مرة منذ سنة 1966 عن الانخفاض الملموس في التزامات الخزينة تجاه معهد الاصدار، نتيجة لوسائل التمويل الهامة التي حصلت عليها من الخارج.

وقد ارتبط التطور الزمني للديون على الخزينة الى حد كبير بتطور حركات رؤوس الاموال الاجنبية. فبينما اتسعت الديون على الخزينة تدريجيا خلال الربع الاول من السنة، تقلصت بشكل ملحوظ خلال شهر ابريل خصوصا إثر تعبئة تسهيلات صندوق النقد الدولي. وبعد عودة الى التصاعد ابتداء من شهر مايو استمرت بشكل منتظم تقريبا ولكن بنسق اكثر اعتدالا، لم تتجاوز الديون على الخزينة مستواها في بداية السنة، بل وشهدت انخفاضا ملموسا خلال الشهرين الاخيرين من السنة.

ومن تم، فان مساعدات بنك المغرب كانت محدودة في مبلغ 8.259 مليون، اي بتقلص سنوي قدره 1.365 مليون او ما نسبته 14,2 ٪. وعلى العكس من ذلك، فان محفظة السندات العمومية للبنوك والتي تمثل على الاقل 30 ٪ من التزاماتها، ارتفعت الى 8.220 مليون اي بتوسع قدره 880 مليون او 12 ٪.

وبالمقابل، فقد نزلت ودائع البنوك لدى الخزينة من 937 مليون الى 440 مليون خصوصا على اثر تقلص الودائع من اجل الاستيراد. اما فيما يرجع لموجودات المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين، فقد زادت بمقدار 248 مليون او بنسبة 9,9 ٪ عوضا عن 287 مليون او 13 ٪ سنة 1981.

القروض المقدمة للاقتصاد

وصلت القروض للاقتصاد الممولة من الموارد النقدية الى 17.213 مليون، فاتسعت بما قدره 2.374 مليون او بمعدل 16 ٪، في نظير 2.205 ملايين او 17,5 ٪ في السنة السابقة.

وقد تميز تطور القروض للاقتصاد خلال السنة بوجود مرحلتين متباينتين. الفترة الاولى دامت الى غاية آخر يونيو وكانت نسبة النمو فيها جد بطيئة حيث لم تتجاوز 2,4 ٪ بدلا من 5,4 ٪ في نهاية النصف الاول من سنة 1981، وعلى النقيض من ذلك، فنظرا لما يتميز به النصف الثاني من السنة عموما من انتعاش في النشاط الاقتصادي، فقد اتسم تطور القروض للاقتصاد خلال المرحلة الثانية بتوسع اقوى مما يسجل عادة في مثل هذه الفترة من السنة.

بلغت القروض التي مولتها بنوك الودائع 14.163 مليون، فشهدت بذلك نموا قدره 1.773 مليون او ما نسبته 14,3 ٪، كما انتقلت تسليفات البنك المركزي الى 3.050 مليون، متسعة بذلك بمبلغ 601 مليون او بمعدل 24,5 ٪.

وقد ساهم معهد الاصدار بنسبة 17,7 ٪ في التمويل الاجمالي بدلا من 16,5 ٪ سنة 1981، اذ وصلت التسهيلات التي قدمها للبنوك وللمؤسسات المالية الى 2.214 مليون اي بزيادة نسبتها 16 ٪. غير ان هذا التغيير من نهاية سنة لاخرى لا يعبر عن حاجيات هذه المؤسسات الى السيولات، ويوجد تحليل واسع لذلك في الفصل الخاص بتوزيع القروض.

عناصر مختلفة

وصلت زيادة المجموعة النقدية الى 3.970 مليون، بينما بلغ توسع المقابلات 2.813 مليون. ويعبر هذا الفارق عن ارتفاع قوي في الاستخدامات الغير النقدية للجهاز البنكي.

الائتمان

بلغ مجموع القروض التي منحها بنك المغرب والتي قدمتها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر 1982 ما قدره 26.418 مليون درهم بدلا من 22.779 مليون في السنة السابقة، مسجلا بذلك زيادة قدرها 3.639 مليون او ما نسبته 16 ٪ عوضا عن 3.564 مليون او 18,5 ٪ سنة 1981.

وعلى الرغم من هذا التباطؤ النسبي، فقد مثلت القروض 34,5 ٪ من الانتاج الداخلي الاجمالي عوضا عن 34 ٪ في السنة الفارطة، الشيء الذي يعكس ارتفاعا في تمويل الانشطة الإقتصادية بواسطة القرض، وتزويدها بالوسائل اللازمة لتنميتها.

سياسة السلف

ترقبا لانتعاشة في النشاط الاقتصادي، ولكن ايضا لتفاقم اختلال الحسابات الخارجية، لقد بدا من الضروري منذ بداية السنة ان تواصل سياسة الحذر تجاه الطلب، وبالتالي، ارتقاب توسع محدود في وسائل الاداء. ومما يسر تحقيق هذا الهدف هذه السنة، كون تمويل الخزينة تم بواسطة تسليفات خارجية وانه تعين فقط تقدير حجم الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد وبالاخص القطاعات الاساسية.

ومن تم، فقد واصلت السلطات العمومية تطبيق سياسة تأطير السلف بغية تلافي كل مغالاة في توسع المجموعة النقدية، مما يؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية، كما قررت رفع حجم القروض البنكية الخاضعة لحد اقصى بنسبة اكبر من سنة 1981 سواء فيما يتعلق بالقيمة الاجمالية ام فيما يخص القيمة النسبية. وحرصا من السلطات على تطبيق نوع من الانتقاء في توزيع السلف، فقد فرضت على البنوك تخصيص جزء من تسهيلاتها لقطاع السكن. كما قررت توسيع مجال توزيع السلف خارج التأطير، الذي كان موقوفا حتى الآن على القروض للاستثمار وقروض التصدير لاجل قصير، حيث اصبح يشمل تمويل الصادرات في المدى المتوسط.

ولتدعيم هذه الاعمال المباشرة والحفاظ على نمو القروض ضمن الحدود المقررة، فقد ظل بنك المغرب يؤثر على سيولة البنوك وخصوصا بواسطة امكانيات وكلفة اعادة التمويل. وهكذا، وبما ان سقوف اعادة التمويل قد فقدت من اهميتها النسبية نظرا لتوسع امكانيات الالتجاءات خارج السقف، فقد تعين على البنك المركزي، ان يتدخل، خصوصا خلال النصف الاول من السنة للحد من رخص اعادة الخصم على سندات عمومية، وخلال الربع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الثالث من السنة، حيث ترك المعدلات ترتفع داخل السوق النقدية. وفي شهر ابريل، قام معهد الاصدار علاوة على ذلك برفع معدل اعادة الخصم من 6 ٪ الى 7 ٪ وذلك في اطار المراجعة العامة لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة. وفي النهاية، فان مراقبة توزيع القروض ظلت تمثل بصفة رئيسية في نظام التأطير والذي لا زال يشمل حوالي أربعة اخماس القروض البنكية، لا سيما وان البنوك حصلت على امكانيات متزايدة للجوء الى معهد الاصدار وبمعدلات تفضيلية في اغلب الاحيان.

إن القرار القاضي بتخفيض مديونية الخزينة، قد سمح للسلطات النقدية بالاستجابة بشكل اوسع لزيادة الطلب على القرض، مع الحفاظ على الزيادة المذكورة في الحدود التي تتشى وتوسع المجموعة النقدية بما يناهز نسبة 10 ٪ وذلك نظرا للتوترات التي لازالت تضغط على التوازن الخارجي. وهكذا، فقد سمحت السلطات بتوسع التسليفات البنكية الخاضعة للتأطير بمعدل 15 ٪ او بما قدره 1.820 مليون درهم.

وعلاوة على ذلك، وكما كان الشأن في السنوات السابقة، فقد تم تحديد النمو فيما يتعلق بالنصف الاول من السنة وذلك بنسبة 6 ٪، اي ما يعادل مبلغا قدره 720 مليون درهم. والهدف من ذلك هو استدراج البنوك لتخصيص جزء من القروض للنصف الثاني من السنة حيث يزداد الطلب عليها، وتلافي كل مغالات خلال الاشهر الاولى من السنة كما حدث سنة 1981. وفي هذا الصدد فقد قام البنك المركز بمراقبة مستمرة.

ومن جهة اخرى، فقد جددت السلطات توصياتها للبنوك بان لا تمنح تسليفاتها الا للعمليات النافعة من الناحية الاقتصادية. وبلن تحث زبنائها على بذل الجهود فيما يخص التمويل الذاتي. كما قامت بتغيير نظام الغرامة المطبق على عدم احترام معايير التأطير. وقد كان النظام المذكور يقضي الى غاية هذا التاريخ بتقليص سقوف اعادة الخصم بما يعادل التجاوز، وتكوين احتا بزامية فيما يخص الجزء الزائد عن ذلك. ومن الآن فصاعدا، فان المؤسسات البنكية المخالفة للنظام، ملزمة بايداع مبلغ يعادل القدر الزائد على ما هو مسموح به وذلك بحساب لدى بنك المغرب دون مقابل.

وفي الحقيقة، اذا كانت السقوف المحددة قد تم احترامها من طرف جميع البنوك خلال النصف الاول من السنة حيث زادت القروض الخاضعة للتأطير في نهاية هذه الفترة بنسبة 5,3 ٪، فان الامر لم يكن كذلك خلال الربع الثالث حيث اتسعت القروض عند نهاية شتنبر بمعدل 15,9 ٪، اي بما يتجاوز النسبة المقررة لمجموع السنة. وفي هذه الظروف، فقد تعين على البنك المركزي ان يطبق نظام العقوبات الجديدة بصرامة، وان يرفع من كلفة تدخلاته، ويلفت بقوة نظر البنوك الى نمو القروض بما يزيد عن اللزوم والى احترام الحدود المقررة. وهكذا، وبفضل تظافر جهود بعض المؤسسات لتخفيض التزاماتها، وما صاحبه من توسع في اداءات الادارة، فان القروض وصلت الى 13.498 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 1.367 مليون او ما نسبته 11.3 ٪ فقط.

غير انه تجدر الملاحظة بأن جزءا واسعا من القروض التي قدمتها البنوك ظل غير خاضع لنظام التأطير، بل ازداد توسعا هذه السنة، في نفس الوقت الذي ظل فيه يستفيد من شروط تعبئة ملائمة سواء فيما يتعلق بالحجم ام بالمعدلات. وهذه المزايا التي كانت لا تشمل حتى الآن سوى القروض المتوسطة الاجل والتسهيلات المقدمة للتصدير لاجل قصير، تم توسيع حقل تطبيقها سنة 1982 لتشمل الديون المتوسطة الامد المتعلقة بالصادرات وبمواد التجهيز. ولتشجيع السلف من اجل السكن، فقد تقرر ايضا إقرار معامل للاستعمال نسبته 1,5 ٪ من التزامات البنوك وذلك في شكل قروض متوسطة وطويلة الاجل من اجل السكن او عند عدم توفر ذلك، في شكل سندات الزامية صادرت عن القرض العقاري والفندقي.

وفي نهاية السنة، كان تمويل التصدير يصل الى 2.047 مليون درهم اي بزيادة ملموسة قدرها 588 مليون او ما معدله 66,5 ٪ فيما يخص الديون المترتبة على الخارج، و 79 مليون او 16 ٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق التي استفاد منها القطاع المعدني بصفة اساسية. اما القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم، فقد نمت بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 631 مليون الى 852 مليون، اي بتوسع نسبته 35 ٪. وفي الاخير، فان تسليفات البنوك للمؤسسات المالية شهدت كذلك زيادة قدرها 239 مليون.

و في المجموع، بلغ حجم التسهيلات الغير الخاضعة للتأطير 3.562 مليون في نهاية دجنبر 1982، اي بارتفاع قدره 1.127 مليون او بمعدل 46,3 ٪، بعد ان سبق له ان اتسع بنسبة 49 ٪ سنة 1981.

الاعمال الرامية
الى التأثير على السيولة

لقد ظل التحديد الكمي للسيولة البنكية سنة 1982 يجري بواسطة الادوات المعتادة المتمثلة في مجموع امكانيات الالتجاء الى البنك المركزي، وفي الاحتياطيات وكذا كلفة اعادة التمويل. فقد تم الحفاظ على سقوف اعادة الخصم في مستواها السابق. وقد زادت القروض التي يمكن تعبئتها دون تحديد وذلك على إثر ارتفاع حجم السندات التجارية القابلة لاعادة الخصم. اما التسبيقات ذات المعدل المتغير التي تقدم داخل السوق النقدية، فقد ظلت ضعيفة حتى أثناء فترة ضيق خزائن البنوك وارتفاع المعدلات مما دفع البنوك الى اللجوء بشكل واسع الى التسبيقات الخاصة. هذا ولكي تتوفر السلطات من جهة اخرى على اداة عمل مرنة بما فيه الكفاية، تمكنها من امتصاص كل فائض ممكن في السيولة، فقد تقرر في شهر غشت اعادة الامكانية الممنوحة للبنك المركزي لتغيير معدل الاجتياطي النقدي الى غاية 4 ٪. وفي النهاية فقد مثلت التسهيلات الخاضعة للتأطير 19,1 ٪ من مجموع التسهيلات الممنوحة للبنوك من طرف معهد الاصدار. كما مثلت التسهيلات خارج السقف الخاصة بالسندات التجارية 53,4 ٪، ومثلت التسبيقات و خصم السندات العمومية 27,5 ٪.

وقد بلغ متوسط التسليفات اجماليا 3.627 مليون درهم، فزاد بمبلغ 128 مليون او بنسبة 4 ٪ بالقياس لسنة 1981. ويعزى هذا التطور عمليا الى الحاجيات الحقيقية للبنوك، حيث انه بغض النظر عن القروض داخل السقف التي بلغت 693 مليون، فلم تمثل سوى 19,1 ٪ من المجموع فإن الترخيصات تساوى الاستعمالات. الا ان البنك المركزي راى من الضروري تخفيض الجزء القابل للتعبئة من محفظة السندات العمومية لبعض المؤسسات، اذ لم يتجاوز الجزء المذكور مليارا من الدراهم بدلا من 1.257 مليون سنة 1981. وقد وصل خصم السندات التجارية خارج السقف الى 1.935 مليون، فسجل زيادة قدرها 409 ملايين او ما نسبته 26,8 ٪، تعزى في جزء كبير منها الى القروض من اجل التصدير التي بلغت اعادة تمويلها 1,5 مليار درهم. اما «الجدادة الخاصة بالحبوب» والتي تم تخفيضها الى 200 مليون خلال النصف الاول من السنة، فقد اعيد رفعها الى 300 مليون خلال النصف الثاني في السنة. وفيما يتعلق بالتمويل على سندات متوسطة الاجل، فقد بقيت دون 15 مليون وذلك نظرا لعدم كفايتها. واخيرا، فان التسبيقات التي يمنحها بنك المغرب في اطار السوق النقدية شهدت بعض التقلص من سنة لاخرى، اذ نزلت الى 131 مليون بالمتوسط في نهاية الاشهر. ذلك ان معهد الاصدار امتنع عن تزويد سيولة البنوك، خصوصا خلال فترة ضيقها، كما انه حافظ عموما على معدلات تدخله في مستوى يفوق بكثير معدلات سوق التسبيقات ما بين البنوك والتي لم تعرف سوى ارتفاعات عابرة.

معدلات الفائدة

قررت السلطات النقدية خلال شهر ابريل رفع كل معدلات الفائدة. وقد كانت تهدف من وراء ذلك على الخصوص تشجيع تكوين التوفير، وتحقيق توزيع احسن للموارد، مع الحرص في نفس الوقت على اعتبار الاولويات الاقتصادية وتلافي حدوث اي اختلال في حسابات الاستغلال (1).

وقد كان رفع معدلات الفائدة الدائنة يرمي الى تقديم مردود كافي الاغراء الى التوظيفات القصيرة والطويلة الاجل. كما كان يهدف الى تمكين الجهاز المصرفي والمالي من الحصول على موارد مستقرة. وقد زيد في المعدلات التي تقدمها البنوك بالنسبة للحسابات والسندات ذات اجل الاستحقاق الثابت بنصف نقطة، وبنقطة ونصف حسب الاجل، حيث اصبحت الودائع لمدة سنة تجلب معدل فائدة نسبته 10 ٪ في حين ان مكافأة الآجال التي تفوق 18 شهرا ظلت حرة. اما الحسابات على الدفاتر فقد اصبحت تجلب من جهتها نسبة 7 ٪ بدلا من 5,50 ٪ فيما قبل. كما ان معدل الفائدة الممنوحة للسندات على صيغ والتي تصدرها الخزينة للجمهور، ظل يتجاوز قليلا نسبة الفائدة المقدمة للودائع تحت الطلب لدى صندوق التوفير الوطني، حيث انتقلت كل منها على التوالي من 7,50 ٪ الى 8,50 ٪ و من 6,50 ٪ الى 8 ٪ واخيرا، تم توحيد معدلات اصدار السندات الالزامية للدولة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة حيث حددت في نسبة 11 ٪ فيما يخص الرسوم لمدة 10 سنوات و 11,50 ٪ فيما يتعلق بالرسوم لمدة 15 سنة.

وبالمقابل، فقد زيد في المعدلات المدينة بنصف نقطة وبنقطة وذلك من اجل حث الشركات على تقوية تمويلها الذاتي. وهكذا، فان المعدلات القصوى المطبقة بالنسبة للاوراق التجارية والمكشوفات ارتفعت على التوالي الى 10 ٪ و 12 ٪ بينما تم الحفاظ على الشروط التفضيلية الجاري بها العمل لفائدة الديون المترتبة على الخارج وتسليفات التمويل المسبق للتصدير، وزيد بمعدل نقطة واحدة في كلفة القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم، وقروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي وتسليفات القرض العقاري والفندقي.

وقد تم كذلك رفع معدل إعادة التمويل لدى بنك المغرب حيث انتقل معدل اعادة الخصم من 6 ٪ الى 7 ٪، وانتقل معدل التسبيقات للمنظمات التعاونية الفلاحية من 3,5 ٪

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 49، 55 و 56.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الى 5 ٪. اما المعدلات المطبقة على التسبيقات الخاصة الممنوحة للبنوك، فقد تم رفعها من 6 ٪ الى 7 ٪ فيما يتعلق بالسندات العمومية ومن 8 ٪ الى 10 ٪. فيما يرجع للسندات التجارية ومن 15 ٪ الى 16 ٪ فيما يعود للتسبيقات مع تطبيق الغرامة. وفي الاخير، فقد تم رفع معدل تعبئة الكمبيالات الجركية والسندات المكفولة بنقطة واحدة. وعلى العكس من ذلك، فان الالتجاءات الى البنك المركزي فيما يتعلق بالقروض للتصدير، والتسليفات لاجل متوسط، تستفيد من شروط تفضيلية تتراوح ما بين 3 ٪ و 5 ٪.

المؤسسات الموزعة للسلف

البنوك

ان الاتجاه المسجل خلال السنوات الاخيرة نحو تمركز اقصى للجهاز البنكي تأكد سنة 1982، اذ ظلت البنوك الثانية الاكثر اهمية تمثل 91 ٪ من مجموع الوضعيات المحاسبية. وانخفضت حصة المؤسستين الاكبر حجما بشكل خفيف إذ نزلت من 44,1 ٪ الى 43,7 ٪ (1).

مبلغ الوضعيات في نهاية السنة

حجم الوضعية بملايين الدراهم	عدد البنوك		مجموع الوضعيات		النسبة المائوية من المجموع	
	1981	1982	1981	1982	1981	1982
5000 فأكثر	2	2	12 787	14 464	44,1	43,7
أقل من 5000 إلى 1000	6	6	13 636	15 723	47,1	47,4
أقل من 1000	7	7	2 558	2 960	8,8	8,9
المجموع	**15**	**15**	**28 981**	**33 147**	**100,0**	**100,0**

تواصل توسع الشبكة البنكية بافتتاح 32 وكالة جديدة، وبذلك بلغ مجموع الشبابيك 643، وظل توزيعها الجغرافي يتميز بتمركز قوي على طول الساحل الاطلسي، كما ان ربعها لا زال يتواجد بمدينة الدار البيضاء حيث تم تلقي 42 ٪ من الودائع.

بلغ الحساب الختامي المجمع للبنوك في 31 دجنبر 1982 ما قدره 29.627 مليون درهم، اي بزيادة محدودة نسبتها 13 ٪ بدلا من 21,1 ٪ في السنة السابقة. وقد شمل هذا التباطؤ جل اركان الحساب الختامي.

الاستعمالات

تشكل القروض الموزعة من طرف البنوك الاستعمال الرئيسي لهذه الاخيرة حيث تمثل 55 ٪ من الاصول. وقد بلغت 16.298 مليون فزادت بمقدار 2.150 مليون او بنسبة 15,2 ٪ بدلا من 2.408 ملايين أو 20,5 ٪ في السنة السابقة. وقد نتج هذا التباطؤ في التوسع عن كل من القروض الخاضعة للتأطير التي زادت بنسبة 11,3 ٪ و التسليفات الغير الخاضعة للتأطير والتي ارتفعت بمعدل 46,3 ٪ فانتقلت حصتها ضمن مجموع القروض من 17 ٪ الى حوالى 21 ٪. وقد اتسعت التسهيلات القصيرة الاجل بنسبة 13,5 ٪ وزادت القروض المتوسطة الاجل بمعدل 36,1 ٪. وعلى الرغم من توسعها بنسبة قوية، فان هذه الاخيرة لا زالت لا تمثل اكثر من 8 ٪ من التسليفات البنكية. ذلك ان القاعدة التي تفرض على البنوك بان تمول في حدود 4,5 ٪ من التزاماتها في شكل محفظة دنيا من السندات الممثلة لقروض متوسطة الاجل قابلة لاعادة الخصم، لم تراع الا نادرا. غير ان العديد من المؤسسات حاولت جادة خلال الربع الاخير من السنة الاستجابة لهذه القاعدة

واكتتبت في الرسوم الصادرة عن المؤسسات المالية المتخصصة. ومن جهة اخرى، فقد استطاعت البنوك أن تستجيب في المجمل دون صعوبة للاستعمال الالزامي الذي تم اقراره في يوليوز 1982 والقاضي بتخصيص نسبة 1,5 ٪ من التزامات البنوك للقروض من اجل السكنى للمدى المتوسط و الطويل.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

ويبين الجدول التالي حركة تطور أهم عمليات البنوك :

ملايين الدراهم	نهاية 1981	نهاية 1982	التغيرات بالنسبة المائوية	ملايين الدراهم	نهاية 1981	نهاية *1982	التغيرات بالنسبة المائوية
الاستخدامات				**الموارد**			
الموجودات بالصندوق والاحتياطي النقدي	474	416	12,5–	الاموال الذاتية	1 224	1 275	4,2+
الديون على الخزينة	8 277	8 660	4,6	المخصصات للمخاطر	231	332	43,7+
منها : محفظة السندات العمومية	(7 340)	(8 220)	(12,0+)	الودائع تحت الطلب	15 062	16 907	12,2+
الودائع من اجل لاستيراد	(688)	(279)	59,4–	منها : العمليات لاجل قصير جدا (2)	(32)	(62)	(93,8+)
ودائع أخرى	(249)	(161)	36,3–	الودائع لاجل	5 872	7 311	24,5+
القروض للاقتصاد	14 148	16 298	15,2	الودائع من أجل الاستيراد	707	288	59,3–-
التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة	337	609	80,7+	الالتزامات الخارجية	341	508	48,7+
الرسوم بالمحفظة	1 374	1 832	33,3+	مساعدات معهد الاصدار (3)	2 673	2 864	7,1+
الموجودات الخارجية (1)	443	514	16,0+	مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة)	115	142	23,5+
التغيرات والعناصر المختلفة الصافية	1 172	1 298	10,7+				
المجموع	**26 225**	**29 627**	**13,0+**	**المجموع**	**26 225**	**29 627**	**13,0+**

(1) صنف الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن القروض للاقتصاد.

(2) يشمل مبلغ الودائع تحت الطلب لدى البنوك المأخوذ من الاحتياطيات النقدية كذلك ودائع المؤسسات المالية المتخصصة وكذا التسليفات لاجل قصير جدا والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك في إطار السوق النقدية.

(3) بما في ذلك السندات المتوسطة الاجل التي تم عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

اما ديون البنوك على الخزينة والتي تشكل 29,2 ٪ من استعمالاتها بدلا من 31,6 ٪ سنة 1981، فقد بلغت 8.660 مليون، اي بزيادة محدودة نسبتها 4,6 ٪ تعزى الى انخفاض مما يناهز 60 ٪ في الودائع من اجل الاستيراد. اما محفظة السندات العمومية، فقد وصلت الى 8.220 مليون، فزادت على العكس من ذلك بمعدل 12 ٪. وباستثناء عدد قليل جدا من المؤسسات، فقد استجابت البنوك خلال اكبر جزء من السنة لقاعدة الحد الادنى الالزامي ونسبته 30 ٪ من الالتزامات.

وقد تمثلت اهم الاستعمالات الاخرى للبنوك في تسليفاتها للمؤسسات المالية المتخصصة والتي بلغت 609 ملايين درهم، فاتسعت بما يفوق نسبة 80 ٪ وذلك خصوصا بسبب التسبيقات المقدمة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي كما ان الاكتتابات في سندات المؤسسات المذكورة اسفرت عن تقوية بما يزيد عن الثلث في محفظة رسوم البنوك التي انتقلت من 1.374 مليون الى 1.832 مليون.

واخيرا، فان الموجودات السائلة للبنوك والتي تشمل الارصدة بالصندوق والحسابات العادية لدى بنك المغرب بما في ذلك حساب الاحتياطي النقدي الذي ظل معدله يساوى 0,5 ٪ من الالتزامات، سجلت انخفاضا بنسبة 12,3 ٪ اذ نزل مبلغها الى 416 مليون.

الموارد

ظلت اهم موارد البنوك تتمثل في الودائع وبدرجة ثانوية في الاموال الذاتية والتي لم يكن نموها الاجمالي كافيا لمواجهة توسع الاستعمالات، الشيء الذي استلزم الزيادة بعض الشيء في اللجوء الى اعادة التمويل لدى المؤسسات التي تقوم باعادة الخصم.

ذلك ان الودائع بجميع انواعها وصلت الى 24.506 ملايين فظلت تشكل 83 ٪ من مجموع الموارد البنكية، ولم تزد سوى بمبلغ 2.865 مليون او بنسبة 13,2 ٪ عوضا عن 3.157 مليون او 17,1 ٪ في السنة السابقة. وقد هم هذا التوسع كل من الودائع تحت الطلب والحسابات والسندات ذات اجل الاستحقاق الثابت والتي زادت على التوالي بمعدل 12,2 ٪ و 24,5 ٪. اما الودائع من اجل الاستيراد، فقد شهدت على النقيض من ذلك تقلصا بنسبة 59,3 ٪. هذا ونظرا للتوسع القوي في الودائع لاجل الناتج جزئيا عن رفع مكافأتها خلال شهر ابريل، فان حصة هذه الودائع انتقلت من 22,4 ٪ الى 24,7 ٪ من مجموع موارد البنوك، ومن 28,1 ٪ الى 29,8 ٪ من مجموع الودائع.

وقد تم رفع معامل السيولة في شهر يوليوز الى نسبة 60 ٪ بعد ان ظل محددا في نسبة 50 ٪ منذ سنة 1969. ويمثل هذا المعامل كما هو معلوم نسبة الحاصل بين الاصول السائلة والقابلة للتعبئة وبين مجموع الالتزامات. والواقع انه كان يصل في المتوسط بالنسبة لمجموع الجهاز البنكي الى 70 ٪ تقريبا خلال النصف الاول من السنة، وبلغ 71,8 ٪ في نهاية السنة. وقد سجلت المخالفات في هذا الصدد خلال الربع الثالث من السنة بصفة اساسية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت الاموال الذاتية، 1275 مليون، فاتسعت بنسبة 4,2 ٪ على اثر الزيادات في الرسمال بما مجموعه نحو 50 مليون والتي قامت بها اربعة بنوك حتى تتمكن من احترام معامل تقسيم المخاطر الذي يحدد حجم القروض الممكن تقديمها لزبون واحد في نسبة 10 ٪ من الاموال الذاتية، وكذا معامل الملاءة الذي يفرض احترام نسبة دنيا فيما بين الاموال الذاتية ومجموع الالتزامات. وقد تم رفع هذا المعامل الاخير في شهر يوليوز ايضا من 5 ٪ الى 5,25 ٪. وقد تمت مراعاته من طرف اغلبية البنوك خلال النصف الاول من السنة. غير انه كان موضوع مخالفات عدة خلال النصف الثاني، وذلك بسبب ضعف توسع الاموال الذاتية بالمقارنة مع زيادة الودائع.

المؤسسات المالية المتخصصة

بلغ الحساب الختامي المجمع للمؤسسات المالية المتخصصة 13.085 مليون درهم، فاتسع بذلك بمقدار 1.916 مليون او بنسبة 17,2 ٪ بدلا من 1.532 مليون او 15,9 ٪ في السنة السابقة. وقد مثل عند نهاية 1982 ما يعادل 44,2 ٪ من الحساب الختامي المجمع للبنوك (1)

ملايين الدراهم	نهاية 1981	نهاية 1982	التغييرات بالنسبة المائوية	ملايين الدراهم	نهاية 1981	نهاية 1982	التغييرات بالنسبة المائوية
الاستعمالات				**الموارد**			
ديون على الخزينة	1 138	1 726	51,7+	الاموال الذاتية	882	1 104	25,2+
ديون على البنوك	329	302	8,2-	مساعدات الدولة	404	399	1,2-
قروض للاقتصاد	8 090	9 284	14,8+	اقتراضات خارجية	3 128	2 990	4,4-
قروض للجماعات العمومية	408	387	5,1-	اقتراضات داخلية	1 954	2 860	46,4+
محفظة السندات	692	741	7,1+	منها :			
استعمالات أخرى	270	315	15,7+	ـ سندات إلزامية وسندات	(1 617)	(2 251)	(39,2+)
استعمالات مختلفة صافية	242	330	36,4+	ـ قروض وتسبيقات البنوك	(337)	(609)	(80,7+)
				ودائع لاجل قصير	3 967	4 609	16,2+
				مساعدات معهد الاصدار	834	1 213	34,7+
المجموع	**11 169**	**13 085**	**17,2+**	**المجموع**	**11 169**	**13 085**	**17,2+**

الموارد

لقد كانت زيادة الموارد من اصل داخلي في مجموعها، اذ انخفضت الالتجاءات للتمويلات الخارجية على عكس ما سجل خلال السنوات الاخيرة (1).

ذلك ان الودائع التي تم تجميعها من طرف صندوق الايداع والتدبير بصفة اساسية، والصندوق الوطني للقرض الفلاحي بدرجة اقل وصلت في المجموع الى 4.609 ملايين درهم، وسجلت ارتفاعا قدره 642 مليون او ما نسبته 16,2 ٪، في نظير 9,4 ٪ فقط سنة 1981. وقد مثلت هذه الاموال 35,2 ٪ من مجموع وسائل التمويل، وكان اكبر جزء منها في حوزة صندوق الايداع والتدبير حيث شكلت 80 ٪ من خصوم هذه المؤسسة، ونظرا للمجهودات التي قام بها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فقد استطاع الحصول على 485 مليون، اي ما يمثل 13,7 ٪ من موارده.

وقد وصلت الاقتراضات الداخلية من لدن البنوك وشركات التأمين الى 2.860 مليون، اي بزيادة قدرها 906 ملايين او ما نسبته 46,4 ٪ وشكلت ما يناهز 22 ٪ من الموارد بدلا من 17,5 ٪ في نهاية 1981. وقد بلغت تسليفات البنوك ضمن هذا المجموع 1.571 مليون، اي ما يفوق مستوى سنة 1981 بمقدار 674 مليون او بمعدل 75,1 ٪. فقد وصل المبلغ الاجمالي للسندات التي اكتتبت فيها البنوك الى 962 مليون منها 579 مليون وتمثل في سندات لمدة سنة واحدة اصدرها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتي زادت بمقدار 89 مليون بالنسبة للسنة السابقة. اما السندات لمدة خمس سنوات الصادرة عن البنك الوطني للانماء الاقتصادي والقرض العقاري والفندقي والتي يتم اعتبارها في حساب المحفظة الدنيا للبنوك من السندات المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم، فقد ارتفعت بمبلغ 313 مليون. واخيرا، وصل حجم التسبيقات الى 609 ملايين، فزاد بمقدار 272 مليون. وبالاضافة الى ذلك، فان الاموال التي تم تجميعها داخل السوق المالية بلغت 1.289 مليون، اي بتوسع قدره 232 مليون او ما معدله 22 ٪.

اما فيما يتعلق بالاقتراضات الخارجية، فقد وصلت الى 2.990 مليون، فانخفضت بمقدار 138 مليون او بنسبة 4,4 ٪ من سنة لاخرى، ولم تعد تمثل سوى 23 ٪ من مجموع الموارد عوضا عن 28 ٪ سنة 1981. فبينما انخفضت القروض الممنوحة للبنك الوطني للانماء الاقتصادي بمقدار 440 مليون، فان القروض التي حصل عليها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي اتسعت بمبلغ 246 مليون و 55 مليون على التوالي.

وبلغت مساعدات معهد الاصدار 1.123 مليون، فزادت بمقدار 289 مليون او بمعدل 34,7 ٪، مما يعزى في مجموعه تقريبا الى توسيع جدادة الخصم المفتوحة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، ولزيادة طفيفة في المبالغ المحصل عليها في اطار السوق النقدية.

اما الاموال الذاتية لمجموع المؤسسات المالية، فقد ارتفعت اجماليا بما يفوق الربع بدلا من 3,2 ٪ سنة 1981.

الاستعمالات

تشكل القروض للاقتصاد 71 ٪ من مجموع الاستعمالات. وقد وصلت الى 9.284 مليون، فزادت بمقدار 1.194 مليون او بمعدل 14,8 ٪ عوضا عن 1.216 مليون او 17,7 ٪ في السنة السابقة. ويشمل هذا الاتجاه تطورات مختلفة من مؤسسة لاخرى. وهكذا، وعلى الخصوص، فان تسليفات صندوق الايداع والتدبير زادت بنسبة 61,7 ٪ كما اتسعت تسليفات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي بمعدل 19,4 ٪. غير ان القروض لفائدة القطاع الفلاحي انتقلت من موسم لآخر من 952 مليون الى 1.499 مليون، فزادت بنسبة 57,5 ٪، مما يعبر عن التوسع الهام الذي عرفته تدخلات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وقد زادت ديون المؤسسات المالية على الخزينة بشكل قوي اي باكثر من النصف اذ بلغت 1.726 مليون. ومثلت بهذا المستوى 13,2 ٪ من مجموع الاستعمالات مقابل 10,1 ٪ في نهاية السنة السالفة.

وتهم الاستعمالات الاخرى محفظة الرسوم، والقروض للجماعات العمومية والتسليفات للبنوك والحسابات المختلفة وقد بلغت في المجموع 2.075 مليون بدلا من 1.941 مليون، اي بزيادة قدرها 134 مليون او ما نسبته 6,9 ٪ فقط.

توزيع السلف

بلغت القروض المقدمة للاقتصاد من طرف كل من بنك المغرب والبنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة عند نهاية دجنبر 1982 ما مجموعه 26.418 مليون درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 3.639 مليون او ما نسبته 16 ٪ بدلا من 3.564 مليون او 18,5 ٪ في السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي حركة تطور القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها :

ملايين الدراهم	نهاية 1979	نهاية 1980	نهاية 1981	نهاية 1982
حسب مصدر توزيعها				
معهد الاصدار	518	601	541	836
بنوك الودائع	10 287	11 740	14 148	16 298
المؤسسات المالية المتخصصة	6 224	6 874	8 090	9 284
	17 029	**19 215**	**22 779**	**26 418**
حسب تمويلها				
معهد الاصدار	2 340	2 707	3 152	4 250
بنوك الودائع	9 149	10 403	12 592	14 314
المؤسسات المالية المتخصصة	5 540	6 105	7 035	7 854
	17 029	**19 215**	**22 779**	**26 418**
حسب مدتها				
لاجل قصير	**10 931**	**12 755**	**15 465**	**17 801**
معهد الاصدار	518	601	541	836
بنوك الودائع	9 298	10 767	13 105	14 878
المؤسسات المالية المتخصصة	1 115	1 387	1 819	2 087
لاجل متوسط وطويل	**6 098**	**6 460**	**7 314**	**8 617**
بنوك الودائع	989	973	1 043	1 420
المؤسسات المالية المتخصصة	5 109	5 487	6 271	7 197
	17 029	**19 215**	**22 779**	**26 418**

حسب مصدر التوزيع

وصلت القروض الموزعة من طرف البنوك في المجموع الى 16.298 مليون، فزادت بمبلغ 2.150 مليون او بنسبة 15,2 ٪ (1). وبلغت القروض المقدمة من طرف المؤسسات

(1) صندوق الايداع والتدبير والبنك الوطني للانماء الاقتصادي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والفندقي والصندوق المغربي للتصفيات

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 52.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المالية المتخصصة 9.284 مليون فمت بمبلغ 1.194 مليون، اي بنسق اقل بعض الشيء نسبته 14,8 ٪. ولذلك، فقد نزلت حصتها ضمن مجموع القروض المقدمة للاقتصاد الى 35,1 ٪، بينما بلغت حصة التسليفات البنكية 61,7 ٪.اما حصة التسهيلات المباشرة المقدمة من طرف بنك المغرب، اي بغض النظر عن التمويلات التي يمنحها هذا الاخير لمؤسسات التمويل، فقد بلغت 3,2 ٪، مع ان حجمها وصل في نهاية السنة الى 836 مليون واتسع بمعدل 54,5 ٪.

حسب التمويل

انتقلت القروض التي مولتها بنوك الودائع الى 14.314 مليون، مسجلة بذلك زيادة قدرها 1.722 مليون او ما نسبته 13,7 ٪ عوضا عن 2.189 مليون او 21 ٪ سنة 1981، ومثلت 87,8 ٪ من القروض الموزعة في نظير 89 ٪ في السنة السابقة.

كما ان حصة التسليفات التي مولتها المؤسسات المالية المتخصصة من بين القروض التي وزعتها نزلت من 87 ٪ الى 84,6 ٪، ولم يتسع حجمها سوى بمبلغ 819 مليون او بمعدل 11,6 ٪.

وفي هذه الظروف، فان تسهيلات بنك المغرب ارتفعت الى 4.250 مليون، فزادت بمقدار 1.098 مليون او بنسبة 34,8 ٪. وقد نتج هذا التطور عن التسبيقات المباشرة التي وصلت الى 836 مليون وكذا عن الالتجاءات على سندات تجارية للبنوك والمؤسسات المالية والتي بلغت على التوالي 2.291 مليون و 1.123 مليون، فاتسعت اجماليا بمعدل 30,7 ٪.

حسب المدة

منحت بنوك الودائع نسبة 83,6 ٪ من القروض القصيرة الاجل، كما قدمت المؤسسات المالية المتخصصة معدل 83,5 ٪ من التسليفات المتوسطة والطويلة الاجل. وعلى الرغم من بعض الانخفاض في هذه الحصص، فان تخصص هذه المؤسسات تأكد من جديد.

ادرجت القروض لاجل قصير بمبلغ 17.081 مليون، اي ما يمثل مرة اخرى 67,4 ٪ من مجموع القروض، وزادت بمقدار 2.336 مليون او بنسبة 15,1 ٪، اي ما يقل بكثير عن المعدل البالغ 21,2 ٪ والمسجل في السنة السابقة. وهكذا، زادت البنوك من التزاماتها بمبلغ 1.773 مليون او بنسبة 13,5 ٪، كما اتسعت التزامات المؤسسات المالية بمقدار 268 مليون او بمعدل 14,7 ٪، بينما ارتفعت تسهيلات معهد الاصدار بمقدار 295 مليون او بنسبة 54,2 ٪.

حسب قطاعات النشاط

ان الاحصائيات الوحيدة التي تمكن من الوقوف على توزيع القروض المقدمه للاقتصاد حسب قطاعات النشاط هي التي يتم استنباطها من التصريحات التي تتلقاها مصلحة مركزة المخاطر والتي لازالت تشمل الالتزامات التي يفوق مقدارها 100.000 درهم. وعلى هذا الاساس، فقد وصل حجم القروض المصرح بها عند نهاية دجنبر 1982 الى 17.651 مليون، اي ما يمثل 78,5 ٪ من مجموع القروض البنكية بدلا من 74,9 ٪ فيما قبل، وما يمثل ايضا 52,3 ٪ من تسليفات المؤسسات المالية عوضا عن 56,4 ٪ سنة 1981 وذلك بسبب اتساع عدد التسليفات التي يقل حجمها عن الحد الادنى والمقدمة من طرف الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

قطاعات النشاط	نهاية 1981	نهاية 1982	التغيرات بالنسبة المائوية
	بملايين الدراهم		
الفلاحة والصيد	**1 487**	**1 723**	**+15,9**
منها :			
- الزراعات	492	673	+36,8
- الانشطة الملحقة بالفلاحة	584	677	+15,9
- الصيد	206	216	+4,9
- أنشطة فلاحية أخرى	205	157	-23,4
المعادن والصناعة	**7 489**	**8 706**	**+16,3**
- الطاقة	837	879	+5,0
- (منها النفط والوقود)	(729)	(698)	(-4,3)
- المعادن	421	691	+64,1
- مواد البناء، المباني والاشغال العمومية	1 041	1 228	+18,0
- الصناعات الميكانيكية	985	1 228	+24,7
- الصناعات الكيماوية	735	773	+5,2
- الصناعات الغذائية	1 361	1 584	+16,4
- صناعات النسيج	1 326	1 440	+8,6
- صناعات مختلفة	783	883	+12,8
التجارة	**2 517**	**3 013**	**+19,7**
(تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية)	(787)	(877)	(+11,4)
(تجارة الجملة للمواد الاولية)	(895)	(1 099)	(+22,8)
(تجارة النسيج)	(187)	(208)	(+11,2)
وسطاء التجارة والصناعة	**88**	**148**	**+68,2**
النقل وما يلحق به	**869**	**1 018**	**+17,1**
(النقل البحري)	(555)	(678)	(+22,2)
الفنادق	**293**	**231**	**-21,2**
أشغال عقارية	**553**	**741**	**+34,0**
أنشطة مالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاستعمال وشركات المساهمة)	**1 198**	**1 232**	**+2,8**
عناصر مختلفة	**713**	**839**	**+17,7**
المجموع	**15 207**	**17 651**	**+16,1**
منها :			
القروض لاجل قصير	10 223	11 934	+16,7
القروض لاجل متوسط وطويل	4 984	5 717	+14,7

يتجلى من خلال الارقام المبينة في الجدول الوارد اعلاه، بان هيكل القروض المحصاة يشهد اي تغيير ملحوظ سنة 1982، سواء فيما يتعلق بمدتها او بالقطاعات التي استفادت منها. فقد ظلت الصناعات والخدمات تمثل اكبر حصة من القروض، بينما ظلت حصة الفلاحة قارة في نسبة 9,8 ٪ وانتقلت حصة المعادن والطاقة من 8,4 ٪ الى 8,9 ٪.

وقد زادت القروض التي تفوق 100.000 درهم والمقدمة للانشطة الفلاحية بمقدار 236 مليون أو 15,9 ٪، وهي زيادة تشمل الزراعات والانشطة الملحقة بالفلاحة واللتين ارتفعتا على التوالي بمعدل 37 ٪ و 16 ٪. وعلى النقيض من ذلك، فإن التسليفات الممنوحة للصيد زادت بأقل سرعة من ذلك، اي بمبلغ 10 ملايين أو نسبة 5 ٪.

وقد استفادت فروع المعادن والطاقة من قروض زادت بمقدار 312 مليون او بمعدل 24,8 ٪، كما اتسعت القروض الممنوحة للصناعات بمبلغ 905 ملايين او بنسبة 14,5 ٪. وقد سجلت اهم الزيادات على مستوى فروع الميكانيك اي 24,7 ٪ و معدات البناء بمعدل 18 ٪ والصناعات الغذائية بنسبة 16,4 ٪.

واخيرا نمت التسليفات المقدمة لانشطة القطاع الثالث بمقدار 991 مليون او بنسبة 15,9 ٪. وقد منحت في حدود 496 مليون لفروع التجارة و 149 مليون لفروع النقل و 188 مليون للاعمال العقارية.

توازن السيولات البنكية

عرفت سيولة البنوك سنة 1982 تقلصا جديدا بسبب نمو الاستعمالات بشكل يفوق قليلا نسبة زيادة الودائع. غير انه يقل بوضوح عن الضيق الذي سجل خلال السنة السابقة. وعلاوة على ذلك، لم تكن الخزائن ضيقة جدا سوى خلال الربع الثالث من السنة حينما ارتفع الطلب على القروض في نفس الوقت الذي اتسع فيه تداول العملة الائتمانية وانخفضت احتياطيات الصرف في غشت ثم النفقات العمومية في شتنبر. وقد تميز باقي السنة على النقيض من ذلك بوفرة في السيولات.

وفي هذه الظروف، لم تسجل التجاءات البنوك الى معهد الاصدار سوى ارتفاع بنسبة 10,2 ٪ بدلا من 51,4 ٪ سنة 1981. الا ان البنوك استعملت بالتوسط نسبة 78 ٪ من امكانياتها لاعادة التمويل عوضا عن 75,2 ٪ في السنة السابقة. ويعزى ذلك الى ما قام به بنك المغرب من تخفيض فائض محفظة السندات العمومية القابل للتعبئة، وذلك بغية حث البنوك على احترام معايير التأطير المحددة لها. وفي نفس الوقت، فقد سجلت تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة للبنوك انخفاضا ملموسا.

العوامل التي تؤثر
على السيولات البنكية

ان الضغوطات على الخزائن البنكية التي كانت قد ازدادت حدة سنة 1981، انخفضت نسبيا خلال الخمسة اشهر الاولى في سنة 1982. غير انها ارتفعت بشكل ملحوظ في شهر يوليوز، واسفرت عن توترات قوية في شهر غشت وبالاخص خلال شتنبر، حيث بلغت التجاءات البنوك الى بنك المغرب حدها الاعلى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبين الجدول التالي مدى تأثير مختلف العوامل على السيولة البنكية :

بملايين الدراهم	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر
عملة «البنك المركزي»	+ 71	- 265	- 698	- 846
منها :				
ـ الاوراق والقطع البنكية المتداولة	(+ 169)	(- 163)	(- 903)	(- 986)
ـ حسابات البنوك والخزينة	(+ 74)	(- 77)	(+ 195)	(+ 92)
الموجودات الصافية من احتياطيات الصرف لدى معهد الاصدار	- 1 131	+ 1 136	- 284	+ 657
ديون معهد الاصدار على الخزينة	+ 775	- 1 387	- 1 250	- 1 345
تسليفات معهد الاصدار للمؤسسات المالية المتخصصة ولمختلف الدائنين	+ 140	+ 203	+ 117	+ 557
عوامل أخرى	+ 495	+ 727	+ 527	+ 774
المجموع	**+ 350**	**+ 414**	**- 1 588**	**- 203**
إلتجاءات البنوك لمعهد الاصدار	**- 350**	**- 414**	**+ 1 588**	**+ 203**

* يتعلق الامر بالتغييرات بالمبالغ المطلقة بالقياس لنهاية دجنبر 1981. فالمبالغ ذات الاثر التضييقي مسبوقة بعلامة الطرح. وفي حالة العكس، فهي مسبوقة بعلامة الجمع.

على الرغم من الاثر التضييقي القوي الناتج عن خروج العملات الاجنبية في بداية السنة، فقد ازدادت السيولة البنكية الى غاية شهر مارس وذلك تحت التاثير المزدوج لاستدانة الخزينة تجاه معهد الاصدار، وانخفاض تداول الاوراق البنكية ولتدخل العناصر المختلفة. وظلت الخزائن في رخاء فيما بعد على الرغم من بداية تقلص في يونيو تعزى الى اتساع حجم الاوراق النقدية المتداولة، والى تقلص الموجودات الخارجية.

وعلى العكس من ذلك، فان سيولة البنوك تأثرت بشكل قوي خلال الربع الثالث من السنة من العاملين المذكورين أنفا. ومما زاد في حدة اثرهما التضييقي، الحفاظ على مستوى منخفض لالتزامات الخزينة بإزاء البنك المركزي. وقد تميز الربع الاخير من السنة بشيء من الرخاء، مما يرجع الفضل فيه على الخصوص الى دخول رؤوس الاموال لفائدة الخزينة التي استطاعت بذلك ان ترفع من أداءاتها، كما استمرت في تخفيض التجاءاتها للتمويل ذي الصبغة النقدية.

اعادة التمويل لدى بنك المغرب

لم تزد البنوك على مدار السنة من التجاءاتها لمعهد الاصدار سوى بشكل ضعيف كما يتجلى ذلك من خلال الجدول التالي (1).

(في نهاية الاشهر وبملايين الدرهم)						
النصف الاول من السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو
1981	1 964	1 822	2 495	2 469	2 318	2 119
1982	2 672	2 551	2 323	2 443	2 027	2 259
النصف الثاني من السنة	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1981	2 705	3 154	2 816	3 090	3 709	2 673
1982	2 896	3 642	4 261	3 582	2 977	2 876

بلغ الحجم المتوسط للترخيصات 3.627 مليون، ووصلت الالتجاءات الفعلية للبنوك الى 2.877 مليون، اي بزيادة نسبتها 10,2 ٪ بدلا من 51,4 ٪ في السنة السابقة كما بلغت التسبيقات الخاصة 113 مليون بالمتوسط، ولم يتم اللجوء اليها بشكل قوي سوى في شهر غشت وبالاخص في شهر شتنبر حيث وصلت الى 725 مليون.

بما ان الخزائن البنكية كانت تتميز بالوفرة خلال النصف الاول من السنة، فان القروض الممنوحة للبنوك لم تتجاوز 2.379 مليون بدلا من 2.200 مليون خلال النصف الاول من سنة 1981. وعلى الرغم من التقلص المفاجىء الذي سجل في منتصف السنة، فان حجم القروض المقدمة خلال النصف الثاني من السنة لم يتسع بشكل قوي بالقياس لمستواه خلال نفس الفترة من السنة الماضية، اذ انتقل من 3.025 مليون الى 3.372 مليون اي بزيادة نسبتها 11,5 ٪.

(1) تؤخذ المعطيات الواردة في هذا الجدول خارج الوضعيات الخاصة للبنوك. ولذا، فهي تختلف عن الارقام الواردة في الدول اعلاه والمستفادة من محاسبة بنك المغرب نظرا للعمليات التي توجد في طريق التسوية.

يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

اما فيما يرجع لحصة الالتجاءات الفعلية بالنسبة للترخيصات، فبانها نزلت خلال الجزء الاول من السنة من 74 ٪ الى 70,3 ٪ من سنة لاخرى، بينما ادى ضيق الخزائن خلال النصف الثاني من السنة الى ارتفاع معدل استعمال التسهيلات المفتوحة، حيث انتقل من 77 ٪ الى 85,4 ٪.

وحرصا من السلطات النقدية على مواصلة مراقبتها للسيولة البنكية، مع استمرارها في تشجيع اعادة تمويل القطاعات ذات الاولوية كوسيلة لسياستها الانتقائية، فقد قامت بتغيير هيكل التجاءات البنوك الى معهد الاصدار. وهكذا، فقد وصلت التسبيقات على سندات عمومية الى 687 مليون في نظير 755 مليون سنة 1981 فنزلت بذلك حصتها من 28,9 ٪ الى 23,9 ٪، وذلك على إثر القرار الذي اتخذه بنك المغرب والقاضي بوضع حد اعلى لهذه الفئة من الالتجاءات. اما سقف اعادة التمويل، فقد بلغ 586 مليون، فانخفضت بذلك حصته الى 20,4 ٪. وعلى النقيض من ذلك، فان حصة القروض الاخرى على اساس السندات التجارية، ارتفعت بشكل ملحوظ بسبب توسع القروض للتصدير التي انتقلت حصتها من 36,4 ٪ الى 46,3 ٪ من مجموع اعادة تمويل البنوك. اما الجدادة الخاصة «بالحبوب»، فقد استعملت في حدود 75 ٪ اي بمبلغ 168 مليون بالمتوسط الشهري كما أن تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية كانت محدودة إذ بلغت في المتوسط الشهري 131 مليون.

وفي النهاية، فان التحديد الكمي للسيولة البنكية لم يكن صارما جدا على الرغم من تخفيض فائض سندات الخزينة القابل للتعبئة والرفع من معدلات الفائدة على عمليات اعادة التمويل. ذلك ان البنوك استطاعت اللجوء بشكل واسع الى التسهيلات الممنوحة خارج التاطير والتي ظلت معدلاتها التفضيلية دون تغيير من سنة لاخرى.

السوق النقدية

لم يشهد حجم العمليات داخل السوق النقدية للدار البيضاء سوى تغيير بسيط من سنة لاخرى، مما يعبر عن الزيادة الطفيفة في حاجيات خزائن البنوك. وعلاوة على ذلك، فان المؤسسات المالية المتخصصة التي تقوم عادة بالاقراض، اصبحت في وضعية المقترض من حيث الحجم الصافي للعمليات. كما ان معدلات الفائدة ظلت في المجمل مشابهة لمعدلات السنة السابقة مع انه زيد في معدلات بنك المغرب.

بلغ حجم القروض فيما بين البنوك والذي لا يشكل مجلوبا بالنسبة للجهاز البنكي في مجمله ما مجموعه 234 مليون على اساس المتوسط في نهاية الاشهر بدلا من 254 مليون سنة 1981.

وقد وصلت تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة للبنوك في شكل ضمانات الى 128 مليون بالمتوسط عوضا عن 174 مليون سنة 1981، فانخفضت حصتها ضمن مجموع اعادة تمويل البنوك من 6,2 ٪ الى 4,3 ٪. وبالاضافة الى ذلك، فان التسبيقات على بياض التي تدرج ضمن ودائع البنوك، وصلت الى 17 مليون بالمتوسط. غير ان الجهاز البنكي هو الذي يوجد في نهاية الامر في وضعية المقرض من حيث صافي حجم العمليات وذلك بمبلغ 78 مليون درهم.

وقد تراوحت معدلات الفائدة المسجلة في نهاية الشهر ما بين 5,5 ٪ و 14,5 ٪ عوضا عما يتراوح بين 6 ٪ و11,5 ٪ سنة 1981. وبلغ متوسطها اليومي 9,5 ٪ في نظير 9,3 ٪ في السنة السابقة. ويتناقض شبه الاستقرار هذا في معدل فائدة التسليفات مع اتجاه معدلات تدخلات بنك المغرب نحو الارتفاع اذ انتقلت من 8,7 ٪ الى 11 ٪ بالمتوسط من سنة لاخرى.

التوفير والاستثمارات

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي لسنة 1982 على اساس معطيات لازالت مؤقتة 88,5 مليار درهم، ووصلت الموارد المتاحة فوق التراب الوطني الى 100,3 مليار وبلغ الاستهلاك 79,8 مليار. ومن ثم، فان الاستثمارات تبلغ 20.463 مليون درهم، اي بنمو نسبته 24,1 ٪ من سنة لاخرى. وبما ان اعادة تكوين المخزونات وصلت الى 100 مليون، فان التكوين الاجمالي للرسمال الثابت ارتفع الى 20.363 مليون، اي بزيادة معدلها 20,2 ٪.

وبالمقابل، فان التوفير الداخلي وهو الفارق بين الناتج الداخلي الاجمالي والاستهلاك العمومي والخصوصي، بلغ 8.720 مليون بدلا من 6.650 مليون في السنة السابقة، فمثل بذلك 9,9 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. واعتبارا للمداخيل الخارجية الصافية والتي بلغت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

هذه السنة 1.249 مليون بدلا من 451 مليون سنة 1981، فقد وصل التوفير الوطني الى 9.969 مليون، اي بارتفاع نسبته 40,4 ٪، ولكنه لم يغط مرة اخرى سوى 48,7 ٪ من الاستثمارات (1).

وقد نتج عن هذا كله احتياج للموارد بلغ 10.494 مليون، اي ما يعادل نسبة 11,9 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وقد تم تمويله في المجموع بواسطة الالتجاء الى التوفير الخارجي.

هذا، وإن الاحصائيات المتاحة فيما يتعلق بالمحاسبة الوطنية لا تؤدي مباشرة الى استخلاص التوفير الداخلي والخارجي، والذي يحسب عن طريق الفرق، وبالتالي يمكنه ان يكون مخالفا لحركات رؤوس الأموال المسجلة على صعيد ميزان الاداءات. والواقع انه لا يتم احصاء سوى بعض العناصر المكونة للتوفير السائل والقصير المدى، وكذا بعض الاستعمالات المتمثلة في الاكتتابات في اصدارات متوسطة وطويلة الاجل وفي زيادات رأس مال الشركات. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى انه لا يوجد جدول للعمليات المالية، و ان اعداد هذا الاخير ونشره يبدو من المرغوب فيه جدا. ومن ثم، فانه من الممكن احتساب نفس العناصر مرتين.

التوفير السائل والسوق المالية

ان مجهودات تعبئة التوفير والتي تجلت على الخصوص في زيادة جديدة في معدلات الفائدة البائنة ابتداء من فاتح أبريل 1982، اسفرت بصفة خاصة عن توسع ملحوظ في التوفير السائل.

كما أن العمليات داخل السوق المالية والتي سبق لها ان تضاعفت خلال السنة السابقة غت من جديد بشكل ملموس حيث بلغ حجمها حوالي 5 مليارات من الدراهم بدلا من 3 ملايير سنة 1981. وقد نتج هذا التطور الملائم عن زيادات رأس مال الشركات وبدرجة اقل عن الاكتتابات في الاقتراضات العمومية و الشبه العمومية. وعلى النقيض من ذلك، فقد شهد نشاط بورصة الدار البيضاء مرة اخرى تقلصا ملحوظا.

التوفير السائل او لاجل قصير

بلغ مجموع الاصول السهلة التعبئة دون خطر خسارة في الرسمال عند 31 دجنبر 1982 ما قدره 8.925 مليون، فمثلت بذلك 21,8 ٪ من سيولات الاقتصاد عوضا عن 20,8 ٪ في السنة السابقة. كما ان نسق نموها الذي بلغ 17 ٪ سنة 1982، يبدو اكثر ارتفاعا من نسبة زيادة الموجودات النقدية اذ يصل الى 24,8 ٪ اذا ما استثنينا الودائع من اجل الاستيراد، التي تشهد تقلصا ملموسا منذ سنتين، وذلك على اثر قرار اعفاء عدد متزايد من المواد من هذا الايداع.

وقد كانت مختلف العناصر المكونة للتوفير السائل او القصير الاجل موزعة كما يلي :

الحجم في نهاية دجنبر بملايين الدراهم	1978	1979	1980	1981	1982	مبلغ التغير 1981/1982
الودائع البنكية لاجل	2 959	3 681	4 649	5 872	7 311	+ 1 439
الودائع من أجل الاستيراد	713	751	707	864	288	– 419
الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	216	259	365	383	438	+ 55
الودائع بصندوق التوفير الوطني	374	393	430	482	552	+ 70
سندات الخزينة						
– لستة أشهر على صيغ	102	141	183	186	336	+ 150
– لستة أشهر ولسنة بالحسابات الجارية المفتوحة لشركات التأمين وغيرها *	9	6	–	–	–	–
المجموع	4 373	5 231	6 491	7 630	8 925	+ 1 295
معدل النمو بالنسبة المائوية	+ 54,7	+ 19,6	+ 24,1	+ 17,5	+ 17,0	–
معدل النمو بفض النظر عن الودائع من أجل الاستراد	+ 29,5	+ 22,4	+ 25,6	+ 23,0	+ 24,8	–

* لا تدرج في هذا الاطار السندات القصيرة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نظرا لكونها تشكل استخداما لموارد سبق ادراجها إما ضمن الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) وإما ضمن عناصر أخرى للتوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل، والودائع بصندوق التوفير الوطني وبالصندوق الوطني للقرض الفلاحي).

الودائع شبه النقدية
لدى البنوك

بلغت الودائع لاجل لدى البنوك 7.599 مليون منها 288 مليون فقط برسم الودائع من اجل الاستيراد التي تقلصت بما قدره 419 مليون من نهاية سنة لاخرى. اما الحسابات لاجل وسندات الصندوق، فقد وصلت الى 7.311 مليون، مسجلة بذلك توسعا قدره 1.439 مليون او ما نسبته 24,5 ٪. وهذا المعدل وان كان يقل عما تم تسجيله في السنة الفارطة فانه يمثل ضعف زيادة الودائع البنكية تحت الطلب. وقد شجع على تكوين هذه الفئة من التوفير الرفع الذي طرأ ابتداء من فاتح ابريل على معدلات المكافأة والتي زيد فيها بنصف نقطة بالنسبة لآجال الاستحقاق المتراوحة بين شهر واحد و ثلاثة اشهر، وبنقطة فيما يرجع للستة اشهر ونقطة ونصف فيما يتعلق بالسنة والسنة والنصف. اما التوظيفات لاجل يفوق 18 شهرا، فقد ظلت معدلاتها حرة.

الودائع لدى الصندوق الوطني
للقرض الفلاحي

وصل مجموع ودائع المؤسسات والخواص لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي تحت الطلب وعلى دفاتر ولاجل الى 438 مليون، اي بارتفاع نسبة 14,4 ٪ بدلا من 4,9 ٪ سنة 1981.

الودائع لدى
صندوق التوفير الوطني

بلغت الأموال الموكولة لصندوق التوفير الوطني ما يفوق قليلا 552 مليون، فزادت بمعدل 14,5 ٪ في نظير 12,1 ٪ سنة 1981، وذلك نتيجة لرفع معدل الفائدة الممنوح الذي انتقل في فاتح ابريل من 6,50 ٪ الى 8 ٪. وقد وصل عدد المودعين في نهاية السنة الى 526.867، فزاد بنسبة 4,2 ٪ وبلغ متوسط الايداع لكل دفتر 1.048 درهم عوضا عن 953 درهم، بينما يصل الحد الاعلى المرخص به الى 150.000 درهم.

الودائع لدى الخزينة لاجل قصير

بلغ حجم سندات الخزينة لمدة ستة اشهر الموجهة للجمهور 336 مليون مسجلا من نهاية سنة لاخرى زيادة بنسبة الضعف تقريبا. وقد وصلت الاكتتابات في المجموع الى 733 مليون بينما بلغت التسديدات ما يتجاوز قليلا 583 مليون.

الاصدارات الاجمالية لاجل متوسط وطويل *

بملايين الدراهم	1978	1979	1980	**1981	1982
سندات الدولة لمدة خمس سنوات (1)	32	19	–	32	26
السندات الالزامية وسندات الدولة لاجل طويل	318	549	661	578	645
(منها السندات الالزامية لعشر سنوات)	(87)	(390)	(521)	(443)	(503)
الاصدارات شبه العمومية المضمونة من طرف الدولة	540	513	595	830	870
إصدارات الشركات (2)	2 370	573	262	1 553	3 466
المجموع	3 260	1 654	1 518	2 993	5 007
معدل التغيير	+47,8	–49,3	8,2–	+97,2	+67,3

* نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية حول التسديدات الخاصة ببعض الاصدارات، فانه لايمكن تحديد المبلغ الكلي للاكتتابات الصافية.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء السندات والسندات الالزامية المكتتب فيها من طرف البنوك والقرض الفلاحي.
(2) زيادات الرسمال وتكوين الشركات بما في ذلك الشركات التي لم تكن موضوع إصدار قيم منقولة.

السوق المالية وبورصة القيم

شمل تجميع رؤوس الاموال لاجل طويل نحو 5 مليارات من الدراهم في نظير 3 ملايير سنة 1981 و 1,5 مليار سنة 1980. وتعزى هذه النتيجة الهامة بصفة رئيسية الى زيادات رأس مال الشركات وبنسبة ضئيلة الى الاصدارات العمومية المباشرة والاصدارات المضمونة من طرف الدولة والتي جلبت في المجموع 1.541 مليون بدلا من 1.440 مليون في السنة السابقة. وعلى العكس من ذلك، فان نشاط البورصة تدهور من جديد سواء فيما يتعلق بمستوى رقم الاعمال ام فيما يرجع للاسعار.

الاصدارات العمومية
والاصدارات المضمونة
من طرف الدولة

مكنت اقتراضات الدولة لاجل طويل ومتوسط من جلب 671 مليون، اي ما يزيد بنسبة 10 ٪ على ما تم تجميعه سنة 1981. فقد طرحت الاصدارات الخاصة بالسندات الالزامية لمدة 15 سنة بمعدل فائدة قدره 11,5 ٪ في ثلاثة اقساط : 250 مليون في 28 يونيو، و 120 مليون في 30 شتنبر و 250 مليون في 27 دجنبر. وقد جلبت في المجموع 503 ملايين منها 296 مليون تمثل اكتتابات صندوق الايداع والتدبير. اما اقتناء سندات

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التجهيز لمدة 10 سنوات من طرف الشركات في اطار استعمال هذه الاخيرة لاحتياطيات الاستثمار، فقد بلغ 142 مليون تقريبا. وفيما يخص الاكتتابات في سندات الخزينة لمدة خمس سنوات استعمالا لحسابات الرسمال للاجانب الغير المقيمين، فقد وصلت الى 26 مليون.

وقد استطاعت المؤسسات العمومية وشبه العمومية ان تحصل من اصداراتها لاجل طويل على 870 مليون تلقى منها القرض العقاري والفندقي 360 مليون والبنك الوطني للانماء الاقتصادي 330 مليون والمؤسسات الجهوية للتجهيز و البناء 80 مليون والمكتب الوطني للكهرباء 60 مليون وشركة الخطوط الجوية الملكية 30 مليون، و الشركة المغربية لصناعة الورق 10 ملايين. وقد قامت مجموعة صندوق الايداع والتدبير بنسبة 68,5 ٪ من الاكتتابات اي بمبلغ 596 مليون، والباقي اكتتبت فيه شركات التأمين

تكوين الشركات والزيادات في الرسمال

سمحت عمليات تكوين الشركات و زيادة الرسمال هذه السنة بجلب مبلغ هام قدره 3.466 مليون بدلا من 1.553 مليون في السنة السابقة، وهو مبلغ لم يسبق تسجيله من قبل. ويبين الجدول التالي حركة تطور رؤوس الاموال خلال الخمس سنوات الاخيرة :

بملايين الدراهم	1978	1979	1980	*1981	1982
زيادات الرسمال	2 069	462	210	1 353	2 826
تكوين الشركات	301	111	52	200	640
الزيادة الاجمالية للرسمال	**2 370**	**573**	**262**	**1 553**	**3 466**
تخفيضات الرسمال	91-	42-	10-	135-	96-
الزيادة الصافية للرسمال	**2 279**	**531**	**252**	**1 418**	**3 370**

* أرقام مؤقتة.

وقد انتقلت الزيادات في الرسمال من 1.353 مليون الى 2.826 مليون، فكانت لها بذلك اكبر حصة، كما انها شملت 546 شركة. وقد استفاد قطاع الصناعة وحده من 2.100 مليون درهم، خصوصا في ميادين تحويل الفوسفاط والاسمنت وتكرير النفط و السكر .

اما فيما يتعلق بالاموال المخصصة لتكوين الشركات، فقد زادت باكثر من ثلاث مرات حيث وصلت في المجموع الى 640 مليون، وهمت 1.273 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم في الميدانين التجاري والعقاري في جل الحالات.

وعلى النقيض من ذلك، لم تصل تخفيضات الرسمال سوى الى 96 مليون، اي اقل من سنة 1981. وفي المجموع بلغت الحصيلة الصافية 3.370 مليون، او ما يفوق ضعف المستوى المحصل عليه في السنة الفارطة.

بورصة القيم بالدار البيضاء

يشهد نشاط البورصة منذ سنة 1975 اتجاها نحو الانخفاض باستثناء سنة 1979 حيث تم تسجيل القرض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية بالبورصة. فقد عرف هذا النشاط سنة 1982 تدهورا جديدا حيث ان حجم العمليات الذي نزل تدريجيا من 203 ملايين سنة 1979 الى 111 مليون سنة 1981، لم يتجاوز 86 مليون هذه السنة اي بانخفاض قدره 25 مليون او ما نسبته 22,5 ٪. وقد نتج هذا التطور الغير المناسب عن تقلص سوق المزاد العلني التي نزل حجم عملياتها في ظرف سنة من 72 مليون الى 28 مليون، اي بانخفاض يفوق نسبة 61 ٪. ويعزى هذا الكساد الى قلة العرض وهبوط مردود السندات الالزامية للدولة. ذلك انه تم تبادل 179.000 رسم بدلا من 394.000 تقريبا في السنة السالفة. وعلى العكس من ذلك فقد سجلت التفويتات المباشرة من جديد تصاعدا ملحوظا يناهز 50 ٪، اذ شملت ما يربو على 58 مليون وذلك بصفة اساسية في شكل عمليات بين عملاء نفس المجموعة او تمت بواسطة البنوك تلافيا لتبديد الرسوم المتاحة.

اما بحسب طبيعة الرسوم، فقد تقلصت مبادلات القيم ذات الدخل الثابت بمعدل 41,3 ٪ اذ بلغت 27 مليون عوضا عن 45 مليون في السنة السالفة، اذ ظلت العمليات المتعلقة بالاسهم شبه قارة في مستوى 57 مليون، بينما شملت سوق الذهب ما قدره مليونين من الدراهم.

وقد وصل عدد الرسوم المقبولة في التسعير عند 31 دجنبر 1982، الى 21,5 مليون، اي بزيادة 1,5 مليون رسم بالمقارنة مع سنة 1981، تعزى الى زيادات الرسمال. الا ان رسملة البورصة نزلت من 2.009 مليون الى 1.827 مليون، فتقلصت بنسبة 9 ٪، وانتقل متوسط المردودات من 8,32 ٪ الى 10,18 ٪، اي ما يفوق قليلا معدل الفائدة الدائنة الممنوح للتوظيفات لمدة سنة.

الاستثمارات

بلغ حجم الاستثمارات 20.463 مليون درهم، فاتسع بمعدل 24,1 ٪ من سنة لاخرى. واعتبارا لاعادة تكوين المخزونات بمبلغ 100 مليون، فان التكوين الاجمالي للرسمال الثابت وصل الى 20.363 مليون اي بنمو نسبته 20,2 ٪ عوضا عن 14,7 ٪ سنة 1981. وقد مثل 23 ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي. وقد غطى التوفير الوطني المجمل ما يناهز 49 ٪ من التكوين الاجمالي للرسمال الثابت عوضا عن 41,9 ٪ في السنة السالفة.

بلغت قيمة التجهيزات بالمعدات 8.250 مليون، فزادت بنسبة 23,1 ٪ من سنة لاخرى، ومثلت 40,5 ٪ من التكوين الاجمالي للرسمال الثابت عوضا عن 39,6 ٪ سنة 1981. اما البناء فقد وصل الى 6.167 مليون، فزاد بمعدل 15 ٪ ومثل مرة اخرى ازيد من 30 ٪ من التكوين الاجمالي. واخيرا، شملت الاشغال العمومية 5.176 مليون، فارتفعت بنسبة 25,1 ٪. وساهمت في حدود 25,4 ٪ في التكوين الاجمالي للرسمال الثابت في نظير 24,4 ٪ في السنة السابقة.

ويبين الجدول التالي حركة تطور التكوين الاجمالي للرسمال الثابت خلال الخمس سنوات الماضية :

بملايين الدراهم	1978	1979	1980	*1981	**1982
المعدات	5 093	5 426	5 499	6 701	8 250
البناء	4 710	5 057	4 634	5 363	6 167
الاشغال العمومية	3 282	3 689	3 896	4 137	5 176
الاصلاحات والغرس	297	318	354	394	770
الواشي	350	386	384	339	
مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	**13 732**	**14 876**	**14 767**	**16 934**	**20 363**
الناتج الداخلي الاجمالي	**55 154**	**62 043**	**70 161**	**76 737**	**88 519**
معدل الاستثمار (بالنسبة المائوية)	24.9	24.0	21.0	22,1	23.0

** أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

مولاي صاحب الجلالة،

ان الانتاج الداخلي الذي عرف انخفاضا في السنة الماضية اثر جفاف مهول، سجل انتعاشة ملحوظة سنة 1982 اذ بلغ معدل النمو مستوى مرضيا. ويعزى هذا التحسن الملموس بصفة رئيسية الى اهمية المحصول الفلاحي التي ترتبت بدورها عن ظروف مناخية تكاد تكون ملائمة، كما يعزى ايضا الى الاجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية من اجل تدعيم النمو الفلاحي. وتؤكد هذه النتيجة المكانة الهامة التي لا زالت تحتلها الفلاحة داخل الاقتصاد الوطني. ذلك انه بالرغم مما طرأ من توسع قوي في نمو القطاع الصناعي و قطاع الخدمات، فإن الفلاحة مافتئت تشكل سندا وركيزة لنشاط القطاعين المذكورين، وتتحكم مباشرة في حركة تطور القوة الشرائية لجزء هام من السكان، وتتبوأ مكان الصدارة في ميدان التشغيل. ومهما كانت اهمية المستوى الذي بلغته المحاصيل هذه السنة فانها بدت مع ذلك غير كافية. وفي نفس الوقت، فان الوضعية الدولية عرفت ازمة اقتصادية خطيرة، الشيء الذي كان له اثر سلبي على الاستخراج المعدني، والانتاج الصناعي والصادرات. ولذلك، فقد تفاقمت التوترات على مستوى المبادلات التجارية. ومما زاد من حدتها عجز ميزانية الدولة الذي لا زال مرتفعا جدا على الرغم من التحسن الملحوظ الذي تم تحقيقه في هذا المجال. كما ان الرصيد السلبي لميزان الاداءات الجارية ازداد تفاقما لا سيما وان ارتفاع كل من قيمة الدولار ومعدلات الفائدة استمر على صعيد الاسواق المالية. وقد تمت تغطية هذا العجز بأكمله عن طريق اللجوء الى رؤوس الاموال الاجنبية بمبالغ اكبر اهمية من السنة الفارطة وبشروط صعبة. وقد مكنت رؤوس الاموال المجلوبة من الخارج من تمويل حاجيات الخزينة التي قامت لاول مرة منذ عدة سنوات بارجاع جزء من تسهيلات البنك

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المركزي. ولذا، فان القروض للاقتصاد، هي التي شكلت المصدر الرئيسي لتوسيع المجموعة النقدية. وقد كان هذا التوسع بسيطا، مما اسهم في الحد من نسبة التضخم.

وهكذا، فقد سجلت نتائج مرضية عند نهاية سنة 1982، بفضل الاجراءات المتخذة، على الخصوص في اطار البرنامج التصحيحي الذي ابرم مع صندوق النقد الدولي. ومع ذلك فقد ظل عجز الخزينة على جانب كبير من الاهمية واصبح مزمنا، كما تفاقم كذلك العجز الخارجي الهيكلي.

وقد نتج ذلك عن اهمية الطلب الذي يفوق بكثير العرض المتاح. وعلاوة على ذلك فهو يشمل كل من الاستهلاك والاستثمار، ويهم في آن واحد القطاع العمومي والخصوصي، ويخلف انخفاضا في التوفير، ويستلزم بذلك استجلاب سلع وخدمات من الخارج، وبالتالي تعبئة تسليفات خارجية.

وقد سلك نفس هذا المنهج خلال العشر سنوات الاخيرة، مما اسفر عن حجب الصعوبات الحقيقية المتواجدة خلال هذه الفترة وتأخير اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها.

ومن البديهي ان ممارسة تدبير الشؤون على هذا النحو لا يمكن ان تكتسي صبغة الدوام وقد بات مستوى الدين الخارجي مرتفعا و اصبح اللجوء الى القروض الاجنبية ملزما.

ويتبين هكذا، أن الحالة الاقتصادية والمالية قد عرفت خلال السنوات الاخيرة نتائج حسنة في بعض الميادين. غير ان تطورها كان يحمل في طياته مؤشرات عدم التوازن، ولم يكن في وسع التدابير العديدة التي تم اتخاذها خصوصا في الميدان النقدي و المالي ان تتغلب على الصعوبات التي ما فتئت تضغط على الاقتصاد الوطني.

وقد تواصلت الضغوطات على ميزانية الدولة، والعلاقات المالية والتجارية مع الخارج في أوائل سنة 1983، وتفاقمت لدرجة انه اصبح من الصعب ازالتها بواسطة تدابير انتقالية. ولذا، فليس هناك من سبيل سوى وضع برنامج طويل المدى يشمل كل الميادين ويرمي الى استعادة التوازنات الضرورية لكل نمو مستمر ومتواصل.

والحقيقة ان الوضعية المالية والاقتصادية الدولية لم تكن لصالحنا خلال السنوات الاخيرة، اذ تميزت على الخصوص بازمتين نفطيتين كان لهما الاثر العميق على اقتصادنا، ولازلنا نعاني من انعكاساتها. كما تميزت ايضا بارتفاع اسعار المنتوجات المصنعة، وبانخفاض اثمان المواد الاولية، وكذا بارتفاع قيمة الدولار الامريكي وارتفاع سعر الفائدة. ومع ذلك، فانه لا يمكن اسناد جميع الصعوبات التي نواجهها الى الازمة العالمية، و لا يجوز التفكير في أن حل هذه الازمة سيؤدي حتما الى تحسين وضعيتنا تحسنا ملموسا.

ولذا، فانه اصبح من الضروري الرجوع الى التوجيهات الملكية السامية التي قدمها صاحب الجلالة عند افتتاح مناظرة الدار البيضاء والرامية الى التعبئة من اجل نهج استراتيجية عامة هدفها وضع نظام جديد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. ويتوجب تطبيق سياسة النمو المتناسق و الطويل المدى ان يرتكز على امكاناتنا الحقيقية، وان يستخلص منها كل الجدوى كما يستلزم ايضا اختيارات واضحة المعالم، ومما لاشك فيه تضحيات اساسها الطواعية والتوزيع العادل. ويجب ان تنبني هذه السياسة على اساس الاستمرار في النمو ولو كان ضعيفا. كما ينبغي ان تفضي الى اقامة جو دائم من الثقة والطمأنية، مما يجعل كل مبادرة عمومية كانت أم خصوصية تتناسق والاختيار العام.

ويجب ان تنصب في هذا الاطار العام المطبوع بالوضوح التام، كل التدابير سواء منها الادارية او الاقتصادية او المالية. ذلك انه لا يمكن التفريق بين ما هو اقتصادي وما هو مالي نظرا لتداخلها الوثيق. ومن ثم، فقد بات ضروريا التوفيق بين هذا وذاك والرفع من الانتاج والمردودية وتخفيض الاستهلاك والقضاء على التبذير والنفقات الغير اللازمة، وتقوية التوفير و الاستثمار بهدف تأمين الغذاء والسكن والتربية والعلاج والامن.

وأساس هذا التقييم البعيد كل البعد عن الافراط في التفاؤل والتشاؤم هي الرغبة الاكيدة المعبر عنها منذ وقت طويل في تحقيق نمو مستمر ومتوازن منبعه اساسا من أصل وطني، الكفيل وحده بالحفاظ على المكتسبات وتقوية التنسيق والتماسك والرفع من مستوى النشاط والحيوية.

الرباط، يونيو 1983
مولاي الحسن بن المهدي

تغييرات الحساب الختامي لبنك المغرب

وصل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب بتاريخ 31 دجنبر 1982 الى 15.625,4 ملايين درهم بدلا من 15.648 مليون في السنة السابقة، فسجل بذلك انخفاضا طفيفا قدر 22,6 ملايين عوضا عن ارتفاع قدره 2.162,9 ملايين او ما نسبته 16 ٪ سنة 1981.

وقد كانت اهم التغيرات التي شهدتها اركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

الاصول

الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل

بلغ مجموع هذا الفصل في 31 دجنبر 1982 ما قدره 1.774,5 ملايين درهم في نظير 1.631,7 ملايين في السنة السالفة وقد كان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 124,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي ..... 286,2 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 3,5 مليون درهم
- الموجودات من العملات القابلة للتحويل ..... 1.330,7 مليون درهم
- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي ..... 29,4 مليون درهم

وقد نتجت الزيادة الحاصلة في هذا الفصل والبالغة 142,8 ملايين درهم عن ارتفاع قدره 146,5 ملايين في الموجودات من العملات القابلة للتحويل والتي انتقل حجمها من نهاية سنة لاخرى من 1.184,2 الى 1.330,7 ملايين درهم، وعن انخفاض قدره 3,7 ملايين في الموجودات من حقوق السحب الخاصة والتي لم تمثل سوى ما يعادل 3,5 ملايين بدلا من 7,2 مليون في نهاية سنة 1981.

أوفاق الاداء

بلغ ركن «أوفاق الاداء» 18,4 ملايين درهم. وبذلك لم يطرأ عليه اي تغيير بالمقارنة مع ما وصله في آخر السنة الفارطة.

المساعدات المالية للدولة

لقد ادرج ركن « المساعدات المالية للدولة» ضمن الحساب الختامي، بمبلغ 8.232,2 مليون درهم، اي بزيادة قدرها 204,8 ملايين درهم بالقياس لمستواه في 31 دجنبر 1981.

هذا ولم تشهد التسبيقات الاتفاقية المقدمة للدولة طبقا للفقرة 4 من الفصل 35 من الظهير القاضي باحداث بنك المغرب اي تغيير من نهاية سنة لاخرى، حيث ظلت في مستواها البالغ 5.500 مليون درهم. وعدد هذه التسبيقات ستة، وترجع تواريخها على التوالي الى 12 مارس 1964، و 31 دجنبر 1967، و 7 مايو 1970، و 13 مارس 1974، و 13 اكتوبر 1977، و 9 ابريل 1980. ويشمل كل من التسبيقين الاول و الثاني ما قدره 250 مليون درهم، اما الثالث فيبلغ 500 مليون والرابع 1.000 مليون والخامس 2.000 مليون والسادس 1.500 مليون.

اما تسهيلة الصندوق التي تمنحها الدولة طبقا لمقتضيات الفقرة 3 من الفصل 35 من الظهير الآنف الذكر، فقد استعملت في حدود 1.988 مليون بدلا من 1.601 مليون درهم في السنة السابقة.

وتمثل المساعدات المباشرة الاخرى في سندي الخزينة البالغين على التوالي 100,4 و 38,4 ملايين درهم. واللذين تم تأجيل تاريخ استحقاقها الى غاية 31 دجنبر 1983 بنفس المبالغ. ويمثل السند الاول قيمة التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لتمكينها من سحب البسيطة من التداول داخل ماكان يسمى سابقا بالمنطقة الشمالية. ويمثل التسبيق الثاني مقابل تكفل معهد الاصدار بالنقود الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير القاضي من بإحداث بنك المغرب).

اما التسبيقات الغير المباشر والمتمثلة في تعبئة السندات الجركية و السندات المكفولة، لفائدة الخزينة فقد وصلت في نهاية دجنبر 1982 الى 605,4 ملايين درهم، فانخفضت بذلك بمقدار 591,8 ملايين بالمقارنة مع نهاية سنة 1981.

الحسابات البريدية الجارية

أدرجت الحسابات البريدية الجارية للبنك بمبلغ 196,8 ملايين درهم، اي بارتفاع سنوي قدره 21,5 ملايين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عمليات السلف

وصل مجموع «عمليات السلف» المدرج ضمن الحساب الختامي عند نهاية دجنبر 1982 الى 4.808,4 ملايين درهم، فتقلص بذلك بمقدار 402,6 ملايين بالقياس لمستواه في السنة الفارطة.

فقد بلغت محفظة «السندات التجارية المسحوبة على المغرب» 1.816,5 ملايين درهم، فاتسعت بذلك بما قدره 223,5 ملايين بالنسبة لنهاية دجنبر 1981. هذا وقد ادرجت «محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب» ضمن هذا الركن بمبلغ 1.662,3 ملايين، وادرجت «محفظة خصم سندات الخزينة» بمقدار 154,2 مليون.

أما محفظة السندات التجارية المسحوبة على الخارج، فقد وصلت الى 1.637,7 ملايين درهم، اي بزيادة سنوية قدرها 546 مليون.

وبلغت التسبيقات 1.224,1 مليون، فانخفضت من سنة لاخرى بمقدار 1.184,8 ملايين. ذلك ان التسبيقات على سندات عمومية ادرجت بمبلغ 424,6 مليون إي بتقلص قدره 200,6 ملايين. ولم تمثل السندات المقدمة كضمانة سوى 5,8 ملايين في نهاية دجنبر 1982. اما فيما يتعلق بالتسبيقات داخل السوق النقدية فقد وصلت في مختتم السنة الى 64 مليون، منخفضة بذلك بمقدار 85 مليون. اما التسبيقات على سندات الخزينة لاقل من سنة، المقدمة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والتسبيقات الممنوحة لصندوق الايداع والتدبير على مختلف السندات الالزامية، وكلها تقدم لفائدة الخزينة، فانها لم تستعمل، بعدما كانت قد بلغت في 31 دجنبر 1981 على التوالي 135,5 ملايين و 1.026,4 ملايين درهم. واخيرا، اتسعت باقي التسبيقات اجماليا بمبلغ 256,8 ملايين.

وقد وصلت السندات الجاري تحصيلها الى 130,1 مليون، فزادت بذلك من سنة لاخرى بمقدار 12,8 مليون.

استعمال الرسمال و الاحتياطيات

بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» عند نهاية 1982 بعد طرح الاندثارات برسم هذه السنة، 176,7 ملايين درهم مقابل 138,6 ملايين في السنة السابقة.

عناصر مختلفة

وصل مجموع ركن «العناصر المختلفة» الى 418,4 ملايين درهم فسجل بذلك ارتفاعا قدره 382,4 ملايين بالمقارنة مع مستواه في السنة السالفة.

الخصوم

الاوراق النقدية المتداولة

انتقل حجم الاوراق المتداولة من 11.281,6 ملايين درهم عند نهاية دجنبر 1981 الى 12.238,9 ملايين في آخر سنة 1982، فزاد بذلك بمبلغ 957,3 ملايين او بنسبة 8,5 ٪ بدلا من 13,4 ٪ سنة 1981 و 8,5 ٪ سنة 1980.

وقد كانت الاوراق النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1982 موزعة على الشكل التالي (1) :

أ) الاوراق المحررة بالدرهم

13.573.963	ورقة من فئة 5	دراهم . . . . . بالدرهم	67.869.815,00
59.194.981	ورقة ونصف من فئة 10	دراهم . بالدرهم	591.949.815,00
28.509.431	ورقة من فئة 50	درهم . بالدرهم	1.425.471.550,00
101.483.415	ورقة ونصف من فئة 100	درهم . بالدرهم	10.148.341.550,00

ب) الاوراق المحررة بالفرنك

55.209	ورقة من فئة 10.000	فرنك . بالدرهم	5.226.800,00
	المجموع	بالدرهم	12.238.859.530,00

النقود المعدنية المتداولة

بلغ حجم النقود المعدنية المتداولة 224,4 ملايين درهم، فسجل بذلك زيادة قدرها 28,6 ملايين او ما نسبته 13,3 ٪ عوضا عن 18,5 ٪ سنة 1981 و 12,4 ٪ سنة 1980.

وقد كانت النقود المعدنية الرائجة في 31 دجنبر 1982 موزعة كما يلي :

(1) تجدر الاشارة إلى أن الاوراق المنسوبة الواردة في جدول الحساب الختامي، لم تدرج فيه بقية تداولها، بل بقية تسديدها

أ) قطع الذهب

7.054	قطعة تذكارية من فئة 250 درهم	بالدرهم	1.763.500,00
1.547	قطعة تذكارية من فئة 500 درهم	بالدرهم	773.500,00

ب) قطع الفضة

6.377.796	قطعة من فئة درهم واحد (1960)	بالدرهم	6.377.796,00
651.745	قطعة من فئة 5 دراهم (1965)	بالدرهم	3.258.725,00
25.852	قطعة تذكارية من فئة 50 درهم	بالدرهم	1.292.600,00
3.472	قطعة تذكارية من فئة 150 درهم	بالدرهم	520.800,00
2.520.708	قطعة من فئة 100 فرنك	بالدرهم	2.520.708,00
531.553	قطعة من فئة 200 فرنك	بالدرهم	1.063.106,00
329.595	قطعة من فئة 500 فرنك	بالدرهم	1.647.975,00

ج) قطع النيكل

53.177.833	قطعة من فئة 50 سنتيم (1974)	بالدرهم	26.588.916,50
99.881.136	قطعة من فئة درهم واحد (1965 و 1974)	بالدرهم	99.881.136,00
10.066.779	قطعة من فئة 5 دراهم (1975 و 1980)	بالدرهم	50.333.895,00

د) قطع برونز الالمينيوم

81.590.482	قطعة من فئة 5 سنتيمات (1974)	بالدرهم	4.079.524,10
93.186.398	قطعة من فئة 10 سنتيمات (1974)	بالدرهم	9.318.639,80
60.087.484	قطعة من فئة 10 فرنكات	بالدرهم	6.008.748,40
78.346.508	قطعة من فئة 20 سنتيم (1974)	بالدرهم	15.669.301,60
25.223.344	قطعة من فئة 20 فرنك	بالدرهم	5.044.668,80
9.818.530	قطعة من فئة 50 فرنك	بالدرهم	4.909.265,00

ه) قطع الالمينيوم

13.567 587	قطع من فئة سنتيم واحد (1974)	بالدرهم	135.675,87
57.475.083	قطعة من فئة فرنك واحد	بالدرهم	574.750,83
23.415.756	قطعة من فئة فرنكين	بالدرهم	468.315,12
44.173.508	قطعة من فئة خمس فرنكات	بالدرهم	2.208.675,40
	المجموع	بالدرهم	244.440.222,42

الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل

نزل مجموع هذا الفصل في ظرف سنة من 1.375,6 ملايين درهم الى 1.049,3 ملايين مسجلا بذلك انخفاضا قدره 326,3 ملايين. فقد تقلصت « الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل» بمبلغ 183 مليون، بينما اتسعت «الالتزامات بالدراهم» بمقدار 9,1 مليون. اما حسابات «المنظمات الدولية»، فقد اسفرت عن رصيد قدره 811,5 ملايين منخفضة بمبلغ 152,4 ملايين.

اوفاق الاداء

أسفر ركن «اوفاق الاداء» بتاريخ 31 دجنبر 1982 عن رصيد قدره 0,2 مليون درهم، اي بتقلص مقداره 188,6 ملايين.

الودائع وغيرها من الالتزامات

وصل مجموع فصل «الودائع وغيرها من الالتزامات» الى 464 مليون درهم، متقلصا بذلك بمبلغ 141 مليون بالقياس لمستواه في نهاية سنة 1981. هذا وقد سجلت عمليات البنوك والحسابات الاخرى والالتزامات الاخرى انخفاضا اجماليا قدره 165,2 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فان حسابات الاحتياطيات الخاصة بالبنوك والتي كانت قد اسفرت عن ارصدة فارغة في نهاية دجنبر سنة 1981، بلغت 27,8 ملايين عند مختتم سنة 1982. واخيرا وصل رصيد الحساب الجاري للخزينة الى مليون واحد من الدراهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

منح حقوق السحب الخاصة

ظلت «منح حقوق السحب الخاصة» مدرجة بمبلغ 433,6 ملايين درهم، اي بدون تغيير من سنة لاخرى.

الرسمال والاحتياطيات

اظهر ركن «الرسمال والاحتياطيات» رصيدا قدره 520,6 ملايين درهم، اي بارتفاع بلغ 74 مليون.

عناصر مختلفة

وصلت «العناصر المختلفة» في المجموع الى 674,3 ملايين درهم، مسجلة بذلك تقلصا قدره 426,6 ملايين درهم.

بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1982 *

المالية (الأصول)	بالدرهم		الماعليه (الخصوم)	بالدرهم
الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات القابلة للتحويل	1 774 513 074,23		الاوراق والنقود المتداولة	12 483 299 752,42
الموجودات من الذهب	124 737 746,10		الاوراق	12 238 859 530,00
الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي حصة الاحتياطي	286 170 381,19		النقود	244 440 222,42
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3 476 441,05		الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل	1 049 313 270,88
الموجودات من العملات القابلة للتحويل	1 330 764 082,11		الالتزامات ذهبا	
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29 364 423,73		الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل	225 439 253,54
اوفاق الاداء	18 362 096,86		الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل	12 352 307,83
المساعدات المالية للدولة	8 232 226 146,53		المؤسسات الدولية	811 521 709,51
سندات الخزينة (التبادل النقدي) (1)	100 439 060,00		أوفاق الاداء	433 440,42
سندات الخزينة (النقود المعدنية) (2)	38 419 235,10		الودائع وغيرها من الالتزامات	464 017 442,25
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 4 من القانون الاساسي)	5 500 000 000,00		الحساب الجاري للخزينة العمومية	1 029 889,33
تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي)	1 988 000 000,00		البنوك «حسابات العمليات»	161 358 504,58
تعبئة السندات الحركية والسندات الالزامية المكفولة	605 367 851,43		البنوك «حسابات الاحتياطات»	27 800 000,00
الحسابات البريدية الجارية	196 845 303,92		حسابات أخرى	267 572 210,52
عمليات السلف	4 808 363 124,42		التزامات أخرى	6 256 837,82
محفظة السندات المسحوبة على المغرب	1 816 473 278,29		منح حقوق السحب الخاصة	433 628 327,61
محفظة السندات المسحوبة على الخارج	1 637 649 092,01		الرسمال والاحتياطيات	528 612 280,44
التسبيقات	1 224 127 058,98		الرسمال	30 000 000,00
السندات الجاري تحصيلها	130 113 695,14		الاحتياطيات	490 612 280,44
استخدام الرسمال والاحتياطات (3)	176 748 017,80		عناصر أخرى	674 305 644,30
عناصر أخرى	418 352 394,56			
مجموع الاصول	15 625 410 158,32		مجموع الخصوم	15 625 410 158,32

* توزيع الارباح

(1) الفصل 35، فقرة 4 من الظهير الشريف الصادر في 25 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(2) الفصل 35 من الظهير الشريف الصادر في 25 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(3) صد طرح الاعتبارات.

حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1982

الخصوم	بالدرهم	الاصول	بالدرهم
نفقات الادارة	93 108 749,52	إيرادات الخصم	218 414 716,34
تحملات مختلفة	127 124 259,95	الفوائد	207 446 124,14
منها : تحملات الفوائد والعمولات : 125 694 383,07		العمولات	36 037 492,72
إندثار العقارات	2 606 301,76	إيرادات مختلفة	8 392 905,04
إندثار المعدات والاثاث والسيارات	1 492 570,46		
مخصصات لمصاريف طبع الاوراق النقدية	11 000 000,00		
مخصصات لمصاريف سك النقود المعدنية	11 000 000,00		
	246 331 881,69		
صافي أرباح السنة المالية	233 959 356,55		
	470,291 238,24		470 291 238,24

الملحقات

م- 1 - بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

بلايين الدراهم	1978	1979	*1980	*1981	**1982
القطاع الاول	**4 138**	**4 067**	**4 317**	**3 328**	**3 961**
الفلاحة، الغابات والصيد	4 138	4 067	4 317	3 328	3 961
القطاع الثاني	**8 810**	**9 489**	**9 255**	**9 245**	**9 195**
صناعة الاستخراج	923	975	935	921	870
الطاقة والماء	1 024	1 620	1 331	1 370	1 457
صناعة التحويل	5 190	5 272	5 520	5 520	5 364
البناء والاشغال العمومية	1 673	1 622	1 469	1 434	1 504
القطاع الثالث	**12 646**	**12 991**	**13 576**	**13 682**	**14 155**
النقل والمواصلات	1 489	1 531	1 560	1 622	1 655
خدمات أخرى	3 992	4 140	4 513	4 487	4 648
التجارة	7 165	7 320	7 703	7 573	7 812
الانتاج الداخلي الاجمالي	**25 594**	**26 547**	**27 148**	**26 255**	**27 271**
الادارات العمومية	**3 986**	**4 451**	**4 979**	**5 457**	**6 226**
الناتج الداخلي الاجمالي	**29 580**	**30 998**	**32 127**	**31 712**	**33 497**

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 2 – الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1978	1979	*1980	*1981	**1982
القطاع الاول	18,0	1,7–	6,1	22,9–	19,0
الفلاحة، الغابات والصيد	18,0	1,7–	6,1	22,9–	19,0
القطاع الثاني	0,9–	7,7	2,5–	0,1–	0,5–
صناعة الاستخراج	5,7	5,6	4,1–	1,5–	5,5–
الطاقة والماء	1,3	58,2	17,8–	2,9	6,3
صناعة التحويل	5,4	1,6	4,7	–	2,8–
البناء والاشغال العمومية	19,8–	3,0–	9,4–	2,4–	4,9
القطاع الثالث	1,7–	2,7	4,5	0,8	3,2
النقل والمواصلات	10,0	2,8	1,9	4,0	2,0
خدمات أخرى	3,0	3,7	4,2	4,0	3,6
التجارة	6,2–	2,2	5,2	1,7–	3,2
الانتاج الداخلي الاجمالي	1,3	3,7	2,3	3,3–	3,9
الادارات العمومية	8,7	11,7	11,9	9,6	14,1
الناتج الداخلي الاجمالي	2,2	4,8	3,6	1,3–	5,6

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 3 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	1978	1979	*1980	*1981	**1982
القطاع الاول	10 435	11 116	12 711	11 422	16 029
الفلاحة، الغابات والصيد	10 435	11 116	12 711	11 422	16 029
القطاع الثاني	17 287	20 268	22 646	25 762	27 489
صناعة الاستخراج	2 076	2 750	3 427	4 265	3 898
الطاقة والماء	1 337	2 143	2 368	2 727	3 250
صناعة التحويل	9 367	10 436	12 010	13 416	14 160
البناء والاشغال العمومية	4 507	4 939	4 841	5 364	6 181
القطاع الثالث	21 293	23 323	26 208	29 595	33 210
النقل والمواصلات	2 470	2 638	3 121	3 429	3 703
خدمات أخرى	7 560	8 535	9 730	11 192	12 703
التجارة	11 263	12 150	13 357	14 974	16 804
الانتاج الداخلي الاجمالي	49 015	54 707	61 565	66 779	76 728
الادارات العمومية	6 139	7 336	8 596	9 958	11 791
الناتج الداخلي الاجمالي	55 154	62 043	70 161	76 737	88 519

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 4 – الناتج الداخلي الاجمالي
(بالأسعار الجارية)

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1978	1979	*1980	*1981	**1982
القطاع الاول	28,0	6,5	14,3	10,1–	40,3
الفلاحة، الغابات والصيد	28,0	6,5	14,3	10,1–	40,3
القطاع الثاني	6,7	17,2	11,7	13,8	6,7
صناعة الاستخراج	–	32,5	24,6	24,2	8,4–
الطاقة والماء	10,0	60,3	10,5	15,2	19,2
صناعة التحويل	13,7	11,4	15,1	11,7	5,5
البناء والاشغال العمومية	3,4–	9,6	2,0–	10,8	15,2
القطاع الثالث	7,8	9,5	12,4	12,9	12,2
النقل والمواصلات	14,4	6,8	18,3	9,9	8,0
خدمات أخرى	12,5	12,9	14,0	15,0	13,5
التجارة	3,5	7,9	9,9	12,1	12,2
الانتاج الداخلي الاجمالي	11,1	11,6	12,5	8,5	14,9
الادارات العمومية	8,7	19,5	17,2	15,8	18,4
الناتج الداخلي الاجمالي	10,8	12,5	13,1	9,4	15,4

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 5 – بيان تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

بملايين الدراهم	*1978	1979	*1980	*1981	**1982
الانتاج الداخلي الاجمالي	49 015	54 707	61 565	66 779	76 728
القيمة المضافة للادارات العمومية	6 139	7 336	8 596	9 958	11 791
المدخل الخارجي الصافي	1 375	1 412	1 424	451	1 249
الناتج الوطني الاجمالي	56 529	63 455	71 585	77 188	89 768

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	*1978	*1979	*1980	*1981	**1982
الموارد					
الناتج الوطني الاجمالي	56 529	63 455	71 585	77 188	89 768
(+) الدخل الخارجي الصافي	1 375	1 412	1 424	451	1 249
الناتج الداخلي الاجمالي	55 154	62 043	70 161	76 737	88 519
رصيد الموارد	6 784	7 190	6 380	9 834	11 743
واردات السلع والخدمات	16 139	18 018	19 743	26 272	29 365
صادرات السلع والخدمات	9 355	10 828	13 363	16 438	17 622
مجموع الموارد المتاحة	61 938	69 233	76 541	86 571	100 262
الاستعمالات					
الاستهلاك النهائي الخصوصي	36 282	40 606	46 424	53 318	68 560
بالمغرب	35 862	40 226	46 059	52 868	68 075
بالخارج	420	380	365	450	485
الاستهلاك النهائي للادارات العمومية	11 469	13 231	14 129	16 769	19 239
مرتبات وأجور الموظفين	6 400	7 700	8 700	10 400	12 059
مشتريات السلع والخدمات	5 069	5 531	5 429	6 369	7 180
التكوين الاجمالي للرسمال الثابت	13 732	14 876	14 767	16 934	20 363
تغيير المخزونات	+ 455	+ 520	+ 1 221	– 450	+ 100
مجموع الاستعمالات (النفقة الوطنية الاجمالية)	61 938	69 233	76 541	86 571	100 262

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 7 ـ الاستثمارات والتوفير
(بالاسعار الجارية)

ملايين الدراهم	*1978	*1979	*1980	*1981	**1982
التكوين الاجمالي للرسال الثابت	13 732	14 876	14 767	16 934	20 363
تغيير المخزونات	+ 455	+ 520	+ 1 221	– 450	+ 100
الاستثمارات	14 187	15 396	15 989	16 484	20 463
رصيد الموارد	6 784	7 190	6 380	9 834	11 743
التوفير الداخلي الاجمالي	7 403	8 206	9 608	6 650	8 720
الدخل الخارجي الصافي	1 375	1 412	1 424	451	1 249
التوفير الوطني الاجمالي	8 778	9 618	10 032	7 101	9 969

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 8 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

بالاف الهكتارات وبالاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1981-1980			1982-1981		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
القمح الصلب	1 166	6 105	5,2	1 107	14 062	12,7
القمح الطري	481	2 817	5,9	579	7 772	13,4
الشعير	2 228	10 390	4,7	2 046	23 337	11,4
الذرة	362	897	2,5	400	2 469	6,2
المجموع	4 237	20 209	4,8	4 132	47 640	11,5

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 9 ـ التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

بالاف القناطير	من ماي 1980 إلى أبريل 1981	من ماي 1981 إلى أبريل 1982	من ماي إلى دجنبر 1982
القمح الصلب	1 565	331	157
القمح الطري	2 133	4 383	4 364
الشعير	1 270	1 445	1 620
الذرة	412	553	528
المجموع	5 380	6 712	6 669

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني

م. 10 ـ بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

بالاف الهكتارات وبالاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1981-1980			1982-1981		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
الفول	130	388	3,0	111	987	8,9
الحمص	32	61	1,9	60	509	8,5
الجلبان	36	9	0,2	34	218	6,4
العدس	34	47	1,4	39	253	6,5
قطاني مختلفة	72	162	2,2	51	249	4,9
المجموع	304	667	2,2	295	2 216	7,5

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 11 ـ تصدير البواكير

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1979 إلى شتنبر 1980		من أكتوبر 1980 إلى شتنبر 1981		من أكتوبر 1981 إلى شتنبر 1982	
	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع	فرنسا	المجموع
الطماطم	63	96,6	55	85	56	90
البطاطس	37	43,0	26	28	21	21
خضر أخرى	6	9,4	4	6	2	4
المجموع	106	149,0	85	119	79	115

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 12 ـ إنتاج وتصدير الحوامض

بالاف الاطنان	من أكتوبر 1979 إلى يوليوز 1980			من أكتوبر 1980 إلى يوليوز 1981			من أكتوبر 1981 إلى يوليوز 1982		
	الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات		الانتاج	الصادرات	
		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع		الرابطة الاقتصادية الاوروبية	المجموع
البرتقال	788	315	577	680	215	487	679	246	420
الفواكه الصغيرة	272	133	190	303	126	200	297	99	181
حوامض أخرى	20	1	3	20	–	3	19	2	4
المجموع	1 080	449	770	1 003	341	690	995	347	605

* أرقام مصححة.

المصدر : مكتب التسويق والتصدير

م. 13 ـ بيان تطور زراعات الشمندر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة الفعلية (بالهكتارات)	المحصول (بالاطنان)	المردود (الاطنان بالهكتار)	انتاج السكر (بالاطنان)
1981-1980 *				
الغرب	18 505	526 715	28,5	73 556
تادلة	25 991	990 470	38,1	137 302
دكالة	7 249	420 935	58,1	63 815
ملوية	4 400	176 560	40,1	20 127
المجموع	56 145	2 114 688	37,7	294 800
1982-1981				
الغرب	25 900	674 630	26,0	92 664
تادلة	19 990	953 360	47,7	130 431
دكالة	10 275	665 090	64,7	93 799
ملوية	835	21 700	26,0	1 940
المجموع	57 000	2 314 780	40,6	318 834

أرقام مصححة.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 14 ـ بيان تطور زراعات قصب السكر وإنتاج السكر المستخرج منها

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (الاطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			انتاج السكر (بالاطنان)
	المروية	الفعلية		للصنع	الماء قرب	المجموع	
1980							
الغرب	8 700	3 380	101,0	322 621	18 938	341 559	28 570
ملوية	942	642	52,3	31 680	1 920	33 600	2 960
المجموع	9 642	4 022	93,3	354 301	20 858	375 159	31 530

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

	المساحة (بالهكتارات)		المردود (بالأطنان بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان)			إنتاج الكلي (بالاطنان)
	المغروسة	المجنية		المصنع	المعاد غرسه	المجموع	
1981							
الغرب	10 822	6 500	* 89,7	556 434	* 26 355	* 582 789	48 085
ملوية	1 085	745	53,2	37 298	2 336	39 634	10 166
المجموع	**11 907**	**7 245**	*** 85,9**	**593 732**	*** 28 691**	*** 622 423**	**58 251**
1982							
الغرب	11 687	6 810	69,1	462 579	8 020	470 599	45 748
ملوية	1 085	802	49,0	39 308	–	39 308	10 119
المجموع	**12 772**	**7 612**	**66,9**	**501 887**	**8 020**	**509 907**	**55 867**

* أرقام مصححة.

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 15 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار	1981-1980			1982-1981		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
تادلة	10 500	168 500	16,0	9 900	189 600	19,2
الغرب	400	11 700	29,2	–	–	–
دكالة	500	7 200	14,4	600	9 900	16,5
المجموع	**11 400**	**187 400**	**16,4**	**10 500**	**199 500**	**19,0**

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذي اشتد في نهاية السنة الثانية المذكورة

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 16 - زراعة الزيتون

بالاطنان	1980-1979	1981-1980	* 1982-1981
إنتاج الزيتون	440 000	277 000	350 000
إنتاج الزيت	39 000	23 000	25 000

* أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 17 - بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

بالاف الهكتارات والاف القناطير وبالقناطير للهكتار	1981-1980			1982-1981		
	المساحة	الانتاج	المردود	المساحة	الانتاج	المردود
العباد	14,9	87,0	5,8	12,8	62,7	4,9
الفول السوداني	31,8	178,0	5,6	36,7	407,3	11,1
المجموع	**46,7**	**265,0**	**5,7**	**49,5**	**470,0**	**9,5**

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 18 - إنتاج النبيذ

بالاف الهكتولتر	1980	1981	1982
مكناس - فاس	530	253	250
القنيطرة	139	82	35
الدار البيضاء	75	43	20
وجدة	166	136	45
المجموع	**910**	**514**	**350**

المصدر: مكتب التسويق والتصدير

م. 19 - تربية المواشي

- الاحصاء الكلي للقطعان -

بالاف الرؤوس	1980	1981	1982
البقر	3 376	2 793	2 341
الغنم	16 510	11 306	9 766
الماعز	6 153	4 431	4 170
المجموع	**26 039**	**18 530**	**16 277**

- الذبائح المراقبة -

بالاف الرؤوس وبالاطنان	البقر		الغنم		الماعز		المجموع	
	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن	العدد	الوزن
1980	706	95 237	3 187	38 420	898	8 981	4 791	142 638
* 1981	823	100 579	4 057	45 656	914	8 303	5 794	154 538
1982	793	94 686	2 740	35 634	997	9 761	4 530	140 081

* أرقام مصححة.

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

م. 20 - بيان تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

بالاف الاطنان	الانتاج				الصادرات			
	1979	1980	*1981	**1982	1979	1980	*1981	**1982
الفحم الحجري	710	680	703	735	70,2	89,5	60,7	28,3
النفط الخام	18,6	13,8	18,6	15,2	–	–	–	–
مقياس الاستخراج (1) (الاساس = 100 في 1969)	**156**	**149**	**145**	**135**	–	–	–	–
الفوسفاط الجاف	20 030,8	18 824,3	18 562,2	17 094,7	17 867,5	16 449,5	15 635,5	13 976,0
البارتين	286,5	320,6	463,9	537,0	242,6	219,3	328,5	310,1
معدن الحديد	61,6	78,0	49,9	223,8	99,7	149,4	70,2	233,9
معدن الرصاص	165,3	172,3	168,4	148,5	108,0	104,0	87,9	52,9
المانغنيز الكيماوي	135,7	130,7	109,6	94,1	135,8	103,3	98,2	80,4
معدن النحاس	23,7	24,1	23,1	63,4	24,2	17,9	20,6	61,3
الفليورين	63,2	64,4	66,7	50,2	66,3	61,2	53,2	70,1
معدن الزنك	12,9	13,8	14,7	22,4	14,7	9,1	16,8	17,9
معدن الكوبالت	8,0	6,7	6,3	6,3	7,5	6,7	6,3	5,8
معدن الانتوان	2,0	1,3	1,1	2,0	1,9	0,9	1,2	1,7

(1) لا يتعلق هذا المقياس إلا بالفوسفاط الجاف ومعدن الحديد والرصاص والزنك والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة في مقياس الطاقة

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن

م. 21 - بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية

(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

بالاف الدراهم	1978	1979	1980	*1981	**1982	بالنسبة المائوية لمجموع 1982
الفوسفاط	2 338 407	2 328 484	2 953 337	3 878 069	3 418 939	82
معدن الرصاص	301 180	416 483	433 315	363 165	278 832	6,7
معدن النحاس	16 321	37 761	52 606	44 525	108 557	2,6
معدن الكوبالت	57 659	149 352	124 216	89 027	71 166	1,7
البارتين	16 352	23 019	24 620	38 377	66 920	1,6
المانغنيز الكيماوي	42 343	53 436	63 684	56 479	50 343	1,2
الفليورين	14 530	15 640	27 103	49 528	43 108	1,0
معدن الفضة	8 779	33 422	56 570	32 238	36 760	0,9
معدن النحاس	4 947	5 761	10 068	17 776	27 785	0,7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بالاف الدراهم	1978	1979	1980	*1981	**1982	بالنسبة المئوية لمجموع 1982
المياه المعدنية	10 208	13 823	59 902	56 970	24 183	0,6
معدن الحديد	5 001	3 553	3 894	3 569	14 574	0,3
معادن أخرى (2)	23 765	29 497	21 055	19 998	30 682	0,7
المجموع	**2 839 492**	**3 110 231**	**3 830 370***	**4 649 719**	**4 171 849**	**100**

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص ومعدن الفضة وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي إذ تدرج هذه المنتوجات ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن

م. 22 ـ بيان تطور مقاييس إنتاج الطاقة

(الاساس 100 في 1969)	1979	1980	*1981	**1982	1982/1981 %
المقياس العام	**268**	**272**	**279**	**293**	**5,0 +**
الكهرباء	243	264	283	300	6,0 +
الفحم المستخرج	197	189	195	204	4,6 +
النفط المصفى	303	287	282	292	3,5 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 23 ـ بيان تطور إنتاج الطاقة

	الوحدات	1979	1980	*1981	**1982	1982/1981 %
إنتاج الفحم الحجري	الاف الاطنان	710,0	680,0	703,0	735,0	4,6 +
إنتاج النفط الخام		18,6	13,8	18,6	15,2	18,3 −
إنتاج الغاز الطبيعي	ملايين الامتار المكعبة	75,4	66,2	84,9	78,6	7,4 −
الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية	بلايين الكلواط الساعة	4 558,2	4 936,6	5 366,3	5 750,0	7,2 +
ـ من أصل مائي		1 557,0	1 486,7	1 001,8	572,0	42,9 −
ـ من أصل حراري		3 001,2	3 449,9	4 364,5	5 178,0	18,6 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 24 ـ بيان تطور ميزان الطاقة

بالاف الاطنان المعادلة للنفط	1979		1980		*1981		**1982	
	مجموع	%	مجموع	%	مجموع	%	المجموع	%
الاستهلاك								
الفحم الحجري	360	8	371	8	445	10	439	9
المنتوجات النفطية (1)	3 823	82	3 866	83	3 897	83	4 095	87
الغاز الطبيعي	57	1	52	1	65	1	60	1
الكهرباء من اصل مائي	405	9	397	8	266	6	149	3
المجموع	**4 645**	**100**	**4 686**	**100**	**4 673**	**100**	**4 743**	**100**

بالاف الاطنان المعادلة للنفط	1979		1980		*1981		**1982	
	مجموع	%	مجموع	%	مجموع	%	المجموع	%
الموجود منها محليا:-								
الفحم الحجري	338	41	352	43	416	54	396	64
النفط والغاز الطبيعي	74	9	64	8	82	11	74	12
الكهرباء من اصل مائي	405	50	397	49	226	35	149	24
المجموع	**817**	**100**	**813**	**100**	**764**	**100**	**619**	**100**
العجز في الطاقة	**3 828**		**3 873**		**3 909**		**4 124**	
بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي	82		83		83		87	

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية الغير المنتجة للطاقة (مواد الرفت والتزييت).

م. 25 ـ بيان تطور استهلاك الطاقة

	1979	1980	*1981	**1982	1982/1981 %
المنتوجات النفطية					
المنتوجات البيضاء (بألاف الامتار المكعبة)					
الوقود العادي	202,2	193,4	179,4	169,5	5,5 −
الوقود الممتاز	342,1	310,8	298,9	303,3	1,5 +
بترول المصابيح	79,4	71,1	63,6	68,8	8,2 +
زيت الغاز	1 360,5	1 341,4	1 347,0	1 412,0	4,8 +
المنتوجات السوداء (بألاف الاطنان)					
زيت الفويل (1)	1 630,0	1 743,1	1 823,2	1 958,4	7,4 +
الغازات السائلة (بألاف الاطنان)					
البوطان	262,0	267,6	272,2	293,8	7,9 +
البروبان	14,6	16,1	16,9	18,7	10,6 +
الكهرباء (بملايين الكلواط الساعة)	4 077,4	4 433,9	4 732,6	5 026,0	6,2 +
الفحم (بألاف الاطنان)					
الفحم الحجري	602,8	629,9	742,7	706,8	4,8 −
الفحم المستورد	33,5	28,6	62,6	66,2	5,7 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة

(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن
المكتب الوطني للكهرباء

م. 26 ـ بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

(الاساس 100 في سنة 1969)	الترجيح	1978	1979	1980	1981	**1982	1982/1981 %
مجموع صناعات التحويل (باستثناء البناء والاشغال العمومية)	**1 000**	**170**	**168**	***176**	***178**	**172**	**3,4 −**
منتوجات الصناعات الغذائية	128,8	174	184	*188	*195	193	1,0 −
منتوجات أخرى للصناعات الغذائية	111,9	189	190	*184	189	197	4,2 +
المشروبات والتبغ	201,7	234	228	*239	237	210	11,4 −
منتوجات النسيج	161,0	121	108	*105	107	106	0,9 −
الجلد والاحذية الجلدية	20,3	102	127	*132	111	131	18,0 +
الخشب والمنتوجات الخشبية	18,6	116	137	139	138	138	−
الورق والورق المقوى	37,3	136	143	160	158	148	6,3 −
منتوجات مائية من تحويل معادن المقالع	69,5	199	210	220	230	233	1,3 +
منتوجات صناعة التعدين	8,5	131	132	*138	141	125	11,3 −
منتوجات معدنية	59,3	130	132	*147	169	150	11,2 −
معدات النقل	44,1	106	91	80	77	80	3,9 +
معدات كهربائية والكترونية	15,3	151	181	*216	217	202	6,9 −
منتوجات كيماوية وشبه كيماوية (باستثناء المنتوجات الصيدلية)	78,0	196	190	218	224	224	−
منتوجات من المطاط والبلاستيك	45,7	126	104	111	93	95	2,2 +

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 27 - بيان تطور دخول السياح

	1978	1979	1980	1981	1982	1982/1981 %
سياحة الاقامة	**1 477 093**	**1 435 996**	**1 424 733**	**1 567 074**	**1 815 408**	**15,8**
ا. السياح من جنسية أجنبية	1 112 608	1 078 678	1 097 241	1 205 886	1 287 809	6,8
منهم : الفرنسيون	315 962	323 057	340 380	347 565	399 031	14,8
الاسبان	142 678	134 879	122 912	165 386	184 039	11,3
البريطانيون	111 867	108 336	131 937	150 421	150 694	0,2
الالمان	109 721	100 393	118 359	129 491	119 172	8,0 –
الامريكان	110 984	84 732	62 179	73 272	79 223	8,1
الاسكندنافيون	49 430	63 720	60 162	52 486	43 668	16,8 –
البلجيكيون	30 581	34 597	28 263	26 012	25 922	0,4 –
الايطاليون	28 536	32 018	34 155	35 956	42 976	19,5
الهلنديون	24 717	28 114	29 046	27 688	25 924	6,4 –
السويسريون	22 023	24 383	22 103	19 844	22 658	14,2
الكنديون	30 697	18 146	11 417	13 829	17 330	25,3
ب. المغاربة المقيمون بالخارج	364 485	357 318	327 492	361 188	527 599	46,1
سياحة العبور	**68 667**	**113 458**	**92 495**	**79 536**	**88 327**	**11,1**
المجموع	**1 545 760**	**1 549 454**	**1 517 228**	**1 646 610**	**1 903 735**	**15,6**

المصدر : وزارة التجارة والصناعة والسياحة

م. 28 - بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

(الاساس : 100 من مايو 1972 إلى أبريل 1973)

	1981		1982												التغيرات (٪)	
	المتوسط السنوي	دجنبر	المتوسط السنوي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر 82 / دجنبر 81	* 1982 / * 1981
التغذية	248,5	264,5	280,8	281,7	283,2	283,4	282,2	283,5	278,8	275,4	275,7	284,8	287,4	280,1	273,7	+ 6,5	+ 13,0
الملبس	206,7**	211,7	218,4	225,0	224,0	221,6	220,7	220,1	219,7	215,5	214,5	216,4	216,1	214,0	213,2	+ 6,3	+ 5,7
المسكن	204,6	211,2	217,7	222,7	221,7	219,4	219,5	218,6	217,7	217,2	216,0	215,7	215,5	215,2	213,2	+ 5,4	+ 6,4
الصيانة، الوقاية، العلاج	172,8	181,7	191,8	198,2	196,7	194,2	193,9	193,1	191,8	191,8	191,2	190,2	189,4	188,8	182,7	+ 9,1	+ 11,0
النقل والتسلية وغير ذلك	250,6	260,2	269,6	279,7	276,4	272,7	272,0	271,8	271,1	269,4	267,3	265,6	263,8	263,0	262,2	+ 7,5	+ 7,6
المقياس العام	**235,2****	**247,4**	**260,0**	**264,0**	**263,8**	**262,6**	**261,7**	**262,2**	**259,3**	**256,7**	**256,2**	**260,9**	**261,9**	**257,5**	**253,3**	**+ 6,7**	**+ 10,5**

* التوسط السنوي.

** أرقام مصححة.

التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة	1977	1978	1979	1980	1981	1982
التغذية	+ 13,7	+ 8,3	+ 6,5	+ 7,9	+ 14,9	+ 13,0
الملبس	+ 12,0	+ 14,5	+ 7,7	+ 4,6	+ 6,8	+ 5,7
المسكن	+ 11,3	+ 8,5	+ 9,4	+ 12,1	+ 8,5	+ 6,4
الصيانة، الوقاية، العلاج	+ 4.0	+ 7,2	+ 8,5	+ 6.0	+ 8,3	+ 11,0
النقل والتسلية وغير ذلك	+ 11,9	+ 13,8	+ 13,7	+ 15,1	+ 11,3	+ 7,6
المقياس العام	**+ 12,5**	**+ 9,7**	**+ 8,3**	**+ 9,4**	**+ 12,5**	**+ 10,5**

المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 29 – مقاييس الاسعار بالنسبة للانتاج الصناعي والمعدني وإنتاج الطاقة
(الاساس 100 = يوليوز 1975 – يونيو 1976) *

المجموعات	الترجيح	المتوسط السنوي 1981 **	1982					التغيرات % 1982/1981
			الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي	
المعادن	**23,29**	**155,3**	* 146,4	* 146,5	* 145,8	* 146,7	* 146,4	* 5,7 –
الطاقة	**8,08**	**281,4**	**309,7**	**309,8**	**309,5**	**311,4**	**310,1**	**10,2 +**
الصناعة	**68,63**	**161,4**	**172,4**	**174,1**	**176,6**	**178,1**	**175,3**	**8,6 +**
منها : الصناعات الغذائية	31,61	139,5	153,4	154,2	155,4	156,0	154,8	11,0 +
الملبس وصناعات النسيج	9,24	191,2	196,8	199,9	200,4	200,7	199,5	4,3 +
الصناعات المعدنية	14,61	181,8	191,2	192,0	204,4	202,2	196,4	8,0 +
الصناعات الخفيفة الاخرى	13,17	169,9	179,8	184,1	184,5	188,9	184,3	8,5 +
المقياس العام	**100**	**169,6**	* 177,4	* 178,7	* 180,2	* 181,6	* 179,5	* 5,8 +

* أرقام مؤقتة.
** أرقام مصححة.
المصدر : وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

م. 30 – ميزان التجارة الخارجية

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1980		1981		1982	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين	9 524	16 793	10 936	22 455	10 740	25 989
الصادرات مسلمة بميناء الشحن	20 497	9 645	19 702	12 003	18 350	2 440
الرصيد	+ 10 973	– 7 148	+ 8 766	– 10 452	+ 7 610	– 13 549
التغطية (بالنسبة المائوية)	–	57,4	–	53,5	–	47,9

* ارقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 31 – الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم	1981			1982 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**3 123**	**4 613**	**20,5**	**2 375**	**3 495**	**13,4**
الطاقة ومواد التزييت	**4 727**	**6 125**	**27,3**	**4 663**	**7 066**	**27,2**
زيت البترول الخام	4 476	5 624	25,0	4 408	6 592	25,4
المواد الخام	**1 612**	**2 457**	**11,0**	**1 923**	**3 038**	**11,7**
من أصل حيواني ونباتي	**691**	1 596	7,2	792	1 858	7,1
من أصل معدني	**921**	861	3,8	1 131	1 180	4,6
أنصاف المنتوجات	**1 269**	**3 890**	**17,3**	**1 495**	**4 836**	**18,6**
المنتوجات المنتهية الصنع	**205**	**5 370**	**23,9**	**284**	**7 554**	**29,1**
مواد التجهيز	138	3 860	17,2	215	5 739	22,1
الفلاحي	(7)	(134)	(0,6)	(18)	(355)	(1,4)
الصناعي	(131)	(3 726)	(16,6)	(197)	(5 384)	(20,7)
مواد الاستهلاك	67	1 510	6,7	69	1 815	7,0
المجموع	**10 936**	**22 455**	**100**	**10 740**	**25 989**	**100**

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 32 – الواردات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1978	1979	1980	1981	1982 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 005,1	2 143,4	2 833,1	4 613,3	3 495,5
السكر	305,4	269,5	626,6	1 053,7	518,6
القمح الطري	856,4	973,4	1 255,3	2 043,7	1 443,6
الشاي	156,4	190,1	152,7	278,4	210,6
القهوة	101,3	98,7	117,5	96,6	110,1
المنتوجات اللبنية	155,7	200,4	251,5	349,3	458,4
التبغ	110,7	153,2	131,6	215,0	147,3
مواد أخرى	319,2	258,1	297,9	576,6	606,9
الطاقة ومواد التزييت	1 782,0	2 769,3	3 961,2	6 124,4	7 065,6
زيت البترول الخام	1 253,9	2 436,9	3 577,7	5 624,3	6 591,8
زيت الغاز وزيت الوقود	270,8	50,6	48,1	0,1	–
مواد أخرى	257,3	281,8	335,4	500,0	473,8
المواد الخام	1 176,5	1 666,8	1 970,6	2 457,9	3 037,7
الزيوت والحبوب الزيتية	359,8	531,3	430,6	537,6	640,5
الاخشاب الخام	254,0	306,9	434,2	469,7	535,5
خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة	152,6	202,7	248,4	266,7	325,0
الكيريت	17,5	167,3	348,1	588,9	829,2
مواد أخرى	392,6	458,6	509,3	594,1	707,5
أنصاف المنتوجات	2 813,7	3 287,0	3 541,0	3 890,3	4 836,2
مواد الربط والاحشو المالئ	166,8	119,7	13,8	21,6	–
القضبان والمباكل من الحديد والصلب	382,6	549,0	519,0	587,6	762,8
الصفائح والاوراق من الحديد والصلب	273,7	283,8	345,4	386,2	465,7
الانابيب من الحديد والصلب	39,5	46,7	46,7	99,3	131,9
المواد الكيماوية، الاصباغ ومواد التطهير	548,0	757,5	907,4	991,9	1 247,6
المواد البلاستيكية والمصطنعة	191,5	265,1	315,5	281,4	369,0
الورق والورق المقوى	125,4	191,1	228,4	231,9	261,2
خيوط الغزل المركبة والاصطناعية	169,3	204,8	227,7	240,6	272,8
الذهب الصناعي	70,4	9,1	0,1	–	–
مواد أخرى	846,5	860,2	937,0	1 049,8	1 323,4
مواد التجهيز	3 386,9	3 290,9	3 171,2	3 860,1 *	5 739,1
الفلاحي	127,5	160,6	118,8	134,0	355,5
الصناعي	3 259,4	3 130,3	3 052,4	3 726,1	5 383,6
مواد الاستهلاك	1 196,9	1 170,3	1 315,5	1 510,8	1 815,3
السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر)	217,5	196,8	221,9	201,3	292,7
الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية	68,1	64,3	86,1	107,5	115,6
آلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة	78,9	56,3	104,8	128,7	173,4
الادوية	113,4	131,3	152,6	150,7	198,7
مواد أخرى	719,0	721,6	750,1	921,8	1 034,9
المجموع	12 361,1	14 327,7	16 792,6	22 455,1	25 989,4

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 33 – الصادرات سلعة بميناء الشحن

بملايين الدراهم	1981			1982 *		
	الوزن	القيمة	%	الوزن	القيمة	%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1 455	3 040	25,3	1 313	3 019	24,3
مواد الطاقة والتزييت	355	543	4,5	295	529	4,2
المواد الخام	16 961	4 825	40,2	15 460	4 386	35,3
من أصل حيواني ونباتي	115	337	2,8	101	272	2,2
من أصل معدني	16 846	4 488	37,4	15 359	4 114	33,1
أنصاف المنتوجات	896	2 096	17,5	1 242	2 661	21,4
المنتوجات المنتهية الصنع	35	1 499	12,5	40	1 845	14,8
مواد التجهيز	2	29	0,3	5	68	0,5
مواد الاستهلاك	33	1 470	12,2	35	1 777	14,3
المجموع	19 702	12 003	100	18 350	12 440	100

* أرقام مؤقتة.

المصدر مكتب الصرف

م. 34 – الصادرات حسب أهم المنتوجات

بملايين الدراهم	1978	1979	1980	1981	1982 *
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2 022,1	2 282,6	2 599,0	3 040,0	3 018,7
الحوامض	809,5	858,8	1 160,1	1 072,1	1 086,5
الواكير	215,1	384,4	391,4	334,0	321,9
مصبرات السمك	225,4	300,2	341,8	464,9	400,0
مصبرات الخضر والفواكه	234,2	269,7	264,0	284,2	311,8
البطاطة	21,3	21,2	33,4	43,0	56,0
الاسمدة	27,6	36,1	40,0	79,4	57,4
عصير الفواكه والخضر	51,9	45,7	28,7	39,8	64,0
مواد أخرى	437,4	366,5	339,6	722,6	721,1
مواد الطاقة والتزييت	88,0	275,9	467,3	543,2	529,1
المواد الخام من أصل حيواني ونباتي	203,4	217,7	399,2	337,4	272,4
ريت الزيتون	0,5	0,8	106,5	7,4	3,7
القطن الخام	54,5	1,6	34,3	56,9	–
عجينة الورق	51,5	89,6	121,7	124,8	100,8
مواد أخرى	96,9	125,7	136,7	148,3	167,9
المواد الخام من أصل معدني	2 448,7	2 877,8	3 710,5	4 487,3	4 113,8
الفوسفاط	2 034,0	2 213,6	3 011,8	3 826,6	3 444,9
الرصاص	173,0	282,0	281,5	208,1	120,4
الكوبالت	54,2	119,2	137,7	91,7	56,5
المانغنيز	60,0	61,7	58,9	62,5	60,9
مواد أخرى	127,5	201,3	220,6	298,4	431,1
أنصاف المنتوجات	622,7	971,9	1 353,7	2 096,8	2 661,2
الحامض الفوسفوري	269,4	503,7	793,1	1 141,6	1 585,9
الاسمدة الطبيعية والكيماوية	133,5	120,3	153,2	287,8	466,6
الرصاص الخالص	58,4	137,3	120,1	144,6	176,3
مواد أخرى	161,4	210,6	287,3	322,0	432,4
المنتوجات المنتهية الصنع	876,2	996,5	1 115,3	1 498,7	1 844,4
الملابس الجاهزة	196,3	261,1	295,5	420,0	548,6
الزرابي	246,8	283,2	286,1	301,9	293,6
الملابس الداخلية	59,2	101,3	113,2	156,4	193,1
مواد أخرى	373,9	350,9	420,5	620,4	809,1
المجموع	6 261,1	7 622,4	9 645,0	12 002,6	12 439,6

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 35 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

ملايين الدراهم	الواردات بأثمان فوب والشحن والتأمين		الصادرات بأثمان فوب		الرصيد	
	1981	1982 *	1981	1982 *	1981	1982 *
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	9 131	10 913	5 902	6 778	3 229-	4 143-
فرنسا	5 551	6 420	2 614	2 981	2 937-	3 439-
ألمانيا الاتحادية	1 078	1 253	858	992	220-	261-
إيطاليا	973	1 069	596	829	377-	240-
بريطانيا العظمى	516	912	478	511	38-	401-
هولندا	352	610	669	681	117+	71+
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا ولكسمبورج	357	503	521	573	164+	70+
دول أخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الأوروبية	104	146	166	203	62+	57+
أهم العملاء الاخرين	9 644	11 249	2 933	2 521	6 711-	8 728-
إسبانيا	1 540	1 850	834	839	706-	1 013-
الدول العربية	5 019	5 489	616	536	4 403-	4 953-
الولايات المتحدة الامريكية	1 572	1 549	137	157	1 435-	1 392-
الاتحاد السوفياتي	861	1 339	684	254	117-	1 085-
اليابان	411	617	351	364	60-	253-
بولانديا	241	403	311	371	70+	32-
دول أخرى	3 689	3 827 *	3 168	3 149	521-	678-
المجموع	22 455	25 989	12 003	12 440	10 452-	13 549-
منها : منطقة التحويل	21 590	25 989	11 303	12 417	10 287-	13 572-
منطقة أوراق الاداء الثنائية	865	–	700	23	165-	23+

* أرقام مؤقتة

المصدر : مكتب الصرف

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 36 – ميزان الاداءات مع الخارج

ملايين الدراهم	1981			1982 *		
	المداخيل	النفقات	الارصدة	المداخيل	النفقات	الارصدة
أ. السلع والخدمات	16 133,7	31 290,4	15 156,7–	17 616,6	35 379,4	17 762,8–
1. البضائع مسلمة بميناء الشحن	11 807,5	19 860,4	8 052,9–	12 303,5	22 978,0	10 670,5–
2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية	548,9	2 708,7	2 159,8–	579,9	3 134,4	2 554,5–
3. أنواع نقل أخرى	573,2	274,9	298,3+	608,0	336,7	271,3+
4. الاسفار	2 050,0	485,0	1 565,0+	2 480,0	500,0	1 980,0+
5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات	192,1	3 824,8	3 632,7–	150,7	4 065,3	3 914,6–
6. معاملات حكومية	340,6	3 612,0	3 271,4–	480,5	3 763,0	3 282,5–
7. خدمات أخرى	621,4	524,6	96,8+	1 014,0	602,0	412,0+
ب. أداءات التحويل	6 177,8	651,2	5 526,6+	6 510,9	646,2	5 864,7+
8. الخصوصية	5 800,7	317,0	5 483,7+	5 990,8	293,5	5 697,3+
9. العمومية	377,1	334,2	42,9+	520,1	352,7	167,4+
الحساب الجاري (أ+ب)	22 311,5	31 941,6	9 630,1–	24 127,5	36 025,6	11 898,1–
ج. الرساميل الغير النقدية	12 898,7	4 614,8	8 284,1+	15 069,	4 741,1	10 327,9+
الخصوصية	2 776,2	1 508,9	1 267,3+	1 267,9	388,7	2 481,2+
10. الاعتمادات التجارية	1 809,0	1 172,3	636,7+	1 449,8	18,8	1 431,0+
11. القروض والاستثمارات	620,9	320,2	300,7+	876,5	369,9	506,6+
12. عناصر أخرى	346,3	16,4	329,9+	543,6	–	543,6+
العمومية	10 122,5	3 105,7	7 016,8+	12 199,1	4 352,4	7 846,7+
13. الاعتمادات التجارية	1 132,3	531,3	601,0+	2 272,3	930,9	1 341,4+
14. قروض بالعملات الاجنبية	8 955,9	2 493,8	6 462,1+	9 896,0.	3 351,4	6 544,6+
15. قروض بالدراهم	–	39,4	39,4–	–	33,9	33,9–
16. عناصر أخرى	31,7	24,0	7,7+	26,0	36,2	10.2–
17. التزامات خارجية	2,6	17,2	14,6–	4,8	–	4,8+
د. منح حقوق السحب الخاصة	77,4	–	77,4+	–	–	–
المجموع	35 287,6	36 556,2	1 268,6–	39 196,5	40 766,7	1 570,2–
ه. اللجوء إلى تسهيلات صندوق النقد الدولي	821,4	–	821,4+	2 884,7	–	2 884,7+
المجموع	36 109,0	36 556,2	447,2–	42 081,2	40 766,7	1 314,5+

* أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف

م. 37 – تقديرات نفقات الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1981	قانون المالية لسنة 1982
نفقات التسيير	15 356	18 104
السلطات العمومية	85	128
موظفو الوزارات	8 591	10 369
معدات الوزارات	3 382	3 953
التحملات المشتركة	2 320	3 054
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	978 *	600
نفقات الدين العمومي	2 821	4 450
نفقات الاستثمار	9 997	16 807
الميزانية العامة	28 174	39 361

* منها 528 مليون درهم للنفقات الخاصة بالموظفين.

المصدر : وزارة المالية – قسم الميزانية

م. 38 – تقديرات مداخيل الميزانية العامة

بملايين الدراهم	قانون المالية لسنة 1981	قانون المالية لسنة 1982
الضرائب المباشرة	4 769	4 475
حقوق الجمرك	4 049	5 142
الضرائب الغير المباشرة	6 157	7 806
حقوق التسجيل والتنبر	1 555	1 724
الاملاك المخزنية	50	50
الاحتكارات والاستغلالات	1 362	1 718
موارد مختلفة	439	474
مداخيل ناجة عن تخفيض النفقات	153	156
مداخيل استثنائية	18	–
مداخيل الاقتراض	7 050	10 450
أموال المساعدة	46	–
مداخيل التسوية	50	50
المجموع	25 698	33 045

المصدر : وزارة المالية – قسم الميزانية

م. 39 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

بملايين الدراهم	الوضعية في 31 دجنبر 1981 *	الوضعية في 31 دجنبر 1982 **
1. الموارد	17 972	20 480
المداخيل العادية	17 838	20 480
الضرائب المباشرة	3 650	4 120
حقوق الجمرك	4 208	4 943
الضرائب الغير المباشرة	5 784	7 376
حقوق التسجيل والتنبر	1 396	1 702
الاحتكارات والاستغلالات	546	1 015
الاملاك المخزنية	56	55
مداخيل أخرى	901	729
مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط	1 297	540
أموال المساعدة للميزانيات الملحقة	134	–
2. التحملات	29 978	34 311
النفقات العادية	20 366	21 830
الدين العمومي	4 525	4 584
(منها الفوائد)	(2 924)	(3 144)
التسيير	13 739	15 246
المساعدات الاستهلاك	2 102	2 000
نفقات الاستثمار (1)	9 612	12 481
الرصيد العادي	2 528–	1 350
3. أرصدة الميزانيات الملحقة	133–	240+
4. رصيد الحسابات الخاصة	560–	1 043+
5. أموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها	131–	2 061+
عجز الصندوق (1-2+3+4+5)	12 830–	10 487–
التمويل	12 830+	10 487+
ودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	66+	565–
اقتراضات داخلية	1 907+	1 960+
لاجل طويل	(585+)	(634+)
لاجل متوسط	(454+)	(70–)
لاجل قصير	(868+)	(1 396+)
تسليفات خارجية	8 472+	7 627+
لاجل طويل	(6 569+)	(5 576+)
لاجل متوسط	(137+)	(289+)
لاجل قصير	(1 766+)	(1 762+)
تعبئة تسهيلات صندوق النقد الدولي	821+	2 885+
تسبيقات بنك المغرب	1 648+	1 345–
عمليات للحفظ أو للتسوية	84–	75–

* وضعية نهائية.

** وضعية مؤقتة.

(1) للميزانية العامة و للميزانيات الملحقة.

المصدر : وزارة المالية – قسم عمليات الخزينة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 40 ـ بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980			نهاية دجنبر 1981			نهاية دجنبر 1982		
	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%
النقود الائتمانية	9 808	787	8,7	11 134	1 326	13,5	12 039	905	8,1
النقود الكتابية	15 506	1 173	8,2	17 883	2 377	15,3	19 928	2 045	11,4
الودائع									
ـ لدى بنك المغرب	324	62	23,7	323	1-	0,3-	275	48-	14,9-
ـ لدى البنوك	12 971	1 229	10,5	15 062	2 091	16,1	16 095	1 845	12,2
ـ لدى مركز الشيكات البريدية ولدى الخزينة	2 211	118-	5,1-	2 498	287	13,0	2 746	248	9,9
أ) الموجودات النقدية	25 314	1 960	8,4	29 817	3 703	14,6	31 967	2 950	10,2
ب) الموجودات شبه النقدية	5 513	1 081	24,4	6.579	1 066	19,3	7 599	1 020	15,5
المجموعة النقدية (أ+ب)	30 827	3 041	10,9	35 596	4 769	15,5	39 566	3 970	11,2

بالنسبة المائوية لمجموع العملة	1980	1981	1982
النقود الائتمانية	31.8	31.3	30.4
النقود الكتابية	50.3	50.2	50.4
الموجودات شبه النقدية	17.9	18.5	19.2

المصدر : بنك المغرب

م. 41 ـ بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

ملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980		نهاية دجنبر 1981			نهاية دجنبر 1982		
	المبالغ	التغيرات السنوية	المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية	
	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم %	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%	ملايين الدراهم	ملايين الدراهم	%
الموجودات الخارجية الصافية	1 533	115- 7,0-	1 093	440-	28,7-	2 266	1 173	107,3
بنك المغرب	945	281- 22,9-	86	859-	90,9-	743	657	763,9
بنوك الودائع	588	166 39,3	1 007	419	71,3	1 523	516	51,2
الديون على الخزينة	17 378	1 950 12,6	30 399	3 021	17,4	19 665	734-	3,6-
الديون الخاصة بنك المغرب	8 002	1 247 18,5	9 624	1 622	20,3	8 259	1 365-	14,2-
البنوك (محفظة السندات العمومية)	6 287	1 001 18,9	7 340	1 053	16,7	8 220	880	12,0
الودائع لدى الخاسبين العموميين	3 089	298- 8,8-	3 435	346	11,2	3 186	249-	7,2-
منها (البنوك)	(878)		(937)			(440)		
القروض المقدمة للاقتصاد	12 634	1 534 12,8	14 839	2 205	17,5	17 213	2 374	16,0
بنك المغرب	2 355	285 13,8	2 449	94	4,0	3 050	601	24,5
بنوك الودائع	10 279	1 249 13,8	12 390	2 111	20,5	14 163	1 773	14,3
مجموع المقابلات	31 545	3 369 10,9	36 331	4 786	15,2	39 144	2 813	7,7
العناصر الاخرى (صافية)	718-		735-			4224		

بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات	1980	1981	1982
الموجودات الخارجية الصافية	4.9	3.0	5.8
الديون على الخزينة	55.1	56.1	50.2
القروض المقدمة للاقتصاد	40.0	40.9	44.0

المصدر : بنك المغرب

م. 42 ـ بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

ملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الائتمانية	11134	10999	10803	10963	11128	11070	11277	11914	11844	11964	11863	11706	12039
النقود الكتابية	17883	17708	17872	18234	17811	18416	18649	18830	18890	19085	19757	19561	19928
مجموع الموجودات النقدية	29017	28707	28675	29197	28939	29486	29926	30744	30734	31049	31620	31267	31967
الموجودات شبه النقدية	6579	6879	7087	6860	7114	7185	7140	7160	7125	7169	7157	7193	7599
مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية	35596	35586	35682	36057	36053	36671	37066	37904	37859	38218	38777	38460	39566

المصدر : بنك المغرب

م. 43 ـ بيان تطور تداول النقود الائتمانية

ملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق المتداولة	11281	11185	11137	11106	11241	11212	11434	12105	12035	12163	12029	11861	12239
النقد المعدني المتداول	216	218	219	220	221	223	226	231	234	237	241	243	244
المجموع	11497	11403	11356	11328	11462	11435	11660	12336	12269	12400	12270	12104	12483
يطرح منها : الرصيد الصافي لدى البنوك ولدى الخاسبين العموميين	363-	404-	553-	365-	314-	365-	383-	422-	425-	436-	407-	398-	444-
= المجموع	11134	10999	10803	10963	11128	11070	11277	11914	11844	11964	11863	11706	12039

المصدر : بنك المغرب

م. 44 ـ بيان تطور النقود الكتابية والموجودات شبه النقدية

ملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
النقود الكتابية													
الودائع تحت الطلب لدى معهد الأصدار	323	364	378	495	352	262	348	295	303	332	386	332	278
الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع	15062	14916	14749	15180	14872	15370	15620	15975	15930	16212	16430	16604	16907
مجموع الموجودات تحت الطلب	15385	15280	15127	15675	15224	15632	15968	16270	16233	16544	16816	16936	17182
لدى الجهاز البنكي	1371	1297	1610	1472	1492	1494	1450	1390	1332	1432	1485	1468	1468
الودائع لدى الشيكات البريدية	1127	1161	1135	1087	1095	1090	1141	1110	1267	1289	1489	1140	1278
الودائع لدى الخزينة													
المجموع	17883	17768	17872	18234	17811	18416	18649	18830	18890	19085	19757	19561	19928
الموجودات شبه النقدية													
الودائع لاجل	5872	6141	6233	6122	6444	6554	6620	6662	6700	6784	6778	6678	7311
الودائع من أجل الاسترداد	707	738	774	738	670	631	520	498	425	385	379	365	288
المجموع	6579	6879	7007	6860	7114	7185	7140	7160	7125	7169	7157	7193	7599
المجموع العام	24462	24647	24879	25094	24925	25601	25789	25990	26015	26254	26914	26754	27527

المصدر : بنك المغرب

م. 45 ـ بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

ملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
حسابات الجارية العادية	5874	5792	5418	5464	5442	5271	5425	5689	5641	5872	6021	6041	6549
حسابات الشيكات	8706	8727	8945	9124	9179	9477	9757	9807	9819	9981	9923	9931	9868
الحسابات الدائنة الاخرى	482	397	486	454	451	438	409	492	420	466	470	456	470
المجموع	15062	14916	14749	15180	15072	15370	15620	15970	15930	16319	16414	16430	16907

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 46 - بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

بملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الموجودات الخارجية (1)													
معهد الاصدار	86	667-	1180-	1045-	2090	1726	1221	911	208	198-	326	411	743
بنوك الودائع	1007	1044	1053	992	1073	1127	1219	1179	1408	1497	1499	1549	1523
المجموع	1093	377	127-	53-	3163	2853	2440	2090	1616	1299	1825	1960	2266
الديون على الخزينة													
الديون الصافية لمعهد الاصدار	9624	9946	10136	10408	6887	8238	8230	8908	8667	8372	8559	8559	8259
محفظة السندات العمومية													
للجهاز البنكي	7340	7626	7505	7468	7533	7587	7738	7866	8172	8447	8013	8080	8220
ودائع البنوك لدى الخزينة	737	982	826	826	744	703	644	574	513	457	456	437	440
ديون المؤسسات والخواص	2498	2458	2559	2745	2587	2684	2681	2560	2657	2541	2921	2625	2746
المجموع	20399	21012	21212	21261	17751	19212	19293	19908	20009	19817	20579	19701	19665
القروض المقدمة للاقتصاد (2)													
معهد الاصدار	2449	2712	2821	2649	2837	2467	2432	3256	3256	3252	3185	2682	3050
بنوك الودائع	12390	12548	12421	12527	12395	12853	12756	12928	13023	12962	13098	13205	14163
المجموع	14839	15260	15242	15176	15232	15320	15188	16184	16849	16214	16283	15897	17213
المجموع	35596	35586	35682	36057	36053	36671	37866	37904	37859	38218	38777	38468	39566
ميزان الصايير الاخرى	735-	1063-	645-	327-	93-	714-	145+	278-	385+	888+	90+	912+	422+
مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية	35596	35586	35682	36057	36053	36671	37866	37904	37859	38218	38777	38468	39566

(1) بما في ذلك الديون المقومة على الخارج
(2) باستثناء الديون المقومة على الخارج.

المصدر : بنك المغرب

م. 47 - بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

بملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الاحتياطات الدولية													
الموجودات من الذهب لدى معهد الاصدار	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125	125
الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	1184	463	135	78	2305	2739	1796	1494	859	574	970	1037	1331
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7	6	3	1	180	206	113	57	3	3	3	3	4
رصيد الحصة الفرعية لدى صندوق النقد الدولي	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286	286
الاكتتاب في صندوق النقد العربي	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
المجموع	1631	909	578	519	3385	3925	2349	1991	1302	1017	1413	1490	1775
الموجودات الخارجية الاخرى													
العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار	19	19	19	18	18	18	18	18	18	18	18	18	18
الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع	1349	1368	1339	1377	1442	1496	1605	1553	1814	1879	1883	1931	2030
المجموع	1368	1387	1358	1395	1460	1514	1623	1571	1832	1897	1901	1949	2048
مجموع الموجودات الاجمالية													
الالتزامات الخارجية	2999	2296	1936	1914	4845	4439	3972	3562	3134	2914	3314	3429	3823
الانتماء لصاف صندوق النقد الدولي (2)	964	964	915	915	915	861	861	861	865	865	865	812	812
إلتزامات أخرى لمعهد الاصدار	600	631	862	667	398	356	285	237	247	368	240	275	238
منها (بالعملات الغير القابلة للتحويل)	(189)	(223)	(166)	(103)	(15)	(1)	-	-	-	-	-	-	-
إلتزامات بنوك الودائع	342	324	286	385	369	369	386	374	406	382	384	382	507
المجموع	1906	1919	2063	1967	1682	1586	1532	1472	1518	1615	1489	1469	1557
مجموع الموجودات الخارجية الصافية	1093	377	127-	53-	3163	2853	2440	2090	1616	1299	1825	1960	2266

(1) بما في ذلك الديون المقومة على الخارج.
(2) في حالب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناتجة عن عمليات السحوبات من صندوق النقد الدولي، يمثل هذا الحد صافي عملية للالتزامات بالدرهم تجاه الخطة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه

المصدر : بنك المغرب

م. 48 - بيان تطور الديون على الخزينة

بملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الديون الخاصة بمعهد الاصدار													
تسبقات للدولة	7101	7488	7488	7488	5500	5500	7488	7488	7488	7488	7488	7488	7488
سندات الخزينة (التداول النقدي والسندات المدينية)	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139	139
الكمبيالات الجركية والسندات الالزامية المكفولة	1197	1082	992	1023	982	1373	332	852	1065	753	1355	943	605
تسبقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	136	135	135	135	135	-	-	-	-	-	135	-	-
حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب	175	124	200	129	102	178	128	284	452	144	128	148	197
تسبقات على سندات صندوق التجهيز القروي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تسبقات على سندات إلزامية مختلفة	-	1026	1135	1193	1335	-	744	-	-	-	-	98	-
تسبقات على ديون بالعملات الاجنبية	-	300	300	300	300	300	-	-	-	-	-	-	-
تسبقات للدولة على اقتراضات بالعملات الاجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الاجمالي	9774	10103	10447	10549	7023	8369	8387	8844	8524	9343	8718	8429	
ينقط منها :													
الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى الخاسبين العموميين	150-	157-	311-	141-	136-	131-	157-	155-	177-	152-	154-	159-	170-
المجموع الصافي	9624	9946	10136	10408	6887	8238	8230	8908	8667	8372	8559	8559	8259
سندات عمومية													
معهد الاصدار	896	879	474	471	379	431	623	716	1025	1396	697	573	579
بنوك الودائع	6444	6747	7031	6997	7154	7156	7115	7150	7145	7051	7316	7507	7614
المجموع	7340	7626	7505	7468	7533	7587	7738	7866	8172	8447	8013	8080	8220
ودائع البنوك لدى الخزينة	937	982	826	826	744	703	644	574	513	457	456	437	440
ديون المؤسسات والخواص													
مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبالشيكات البريدية	2498	2458	2559	2745	2587	2684	2681	2560	2657	2541	2921	2625	2746
مجموع الديون الصافية على الخزينة	20399	21012	21212	21261	17751	19212	19293	19908	20009	19817	20579	19701	19665

المصدر : بنك المغرب

م. 49 - القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

بملايين الدراهم	1981	1982											
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
معهد الاصدار													
إعادة الخصم	1859	1809	2193	2049	2264	1848	1818	2275	2091	2461	2381	1902	2190
التسبقات	473	503	401	400	424	512	495	508	623	646	587	650	730
السندات الخاري تحصيلها	117	310	227	200	149	107	119	473	112	145	217	130	130
المجموع	2449	2712	2821	2649	2837	2467	2432	3256	2826	3252	3185	2682	3050
بنوك الودائع													
قروض لاجل قصير	11358	11459	11318	11383	11240	11684	11533	11736	11825	11709	11830	11927	12750
قروض لاجل متوسط	950	981	994	1026	1031	1042	1097	1063	1069	1124	1120	1150	1240
قروض لاجل طويل	82	108	109	118	124	127	126	129	129	129	128	128	173
المجموع	12390	12548	12421	12527	12395	12853	12756	12928	13023	12962	13098	13205	14163
مجموع القروض المقدمة للاقتصاد	14839	15260	15242	15176	15232	15320	15188	16184	15849	16214	16283	15897	17213

(1) باستثناء الديون المقومة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 50 ـ بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980	1981.6.30	نهاية دجنبر 1981	1982.6.30	نهاية دجنبر 1982
الاستعمالات					
1. الارصدة	389	353	474	544	416
نقود بالصندوق	201	201	215	227	275
بنك المغرب	104	152	259	317	113
الاحتياطي النقدي والحساب المعلق	84	-	-	-	28
2. الديون على الخزينة	7 165	8 539	8 277	8 382	8 660
الودائع وماشابهها	878	887	937	644	440
سندات الخزينة	6 287	7 652	7 340	7 738	8 220
3. القروض الاقتصاد	11 748	12 697	14 148	14 715	16 298
لاجل قصير (1)	10 767	11 762	13 105	13 492	14 878
لاجل متوسط	916	881	961	1 097	1 246
لاجل طويل	57	54	82	126	174
4. القروض المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة	123	277	337	239	609
5. سندات بالمحفظة	836	859	1 374	1 692	1 832
المساهمات	173	177	195	255	265
سندات أخرى	663	682	1 179	1 437	1 567
6. الموجودات الخارجية	393	452	443	522	514
النقود	15	23	14	32	39
البنوك والمراسلون بالخارج	378	429	429	490	475
7. التحقيرات	463	481	530	574	631
8. استعمالات أخرى صافية	550	355	642	406	667
المجموع	21 659	24 013	26 225	27 074	29 627
الموارد					
1. الاموال الذاتية الصافية	911	953	1 224	1 119	1 275
رأس المال والاحتياطيات	844	911	972	1 039	1 123
المرحل من جديد وربح السنة المالية	92	63	276	96	169
يسقط منها : الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس	-25	-21	-24	-16	-17
2. مخصصات للمخاطر	190	211	231	277	332
3. ودائع تحت الطلب	12 971	14 144	15 061	15 620	16 907
حسابات الشيكات	7 351	8 454	8 706	9 757	9 888
حسابات جارية لمؤسسات غير مالية	5 018	5 038	5 587	5 184	6 182
حسابات المؤسسات المالية	198	184	287	241	367
دائنون مختلفون	404	468	482	438	470
4. ودائع لاجل	5 513	6 070	6 579	7 140	7 599
حسابات وسندات لاجل استحقاق ثابت	4 649	5 201	5 872	6 620	7 311
ودائع من أجل الاسترداد	864	869	707	520	288
5. التزامات خارجية	279	399	341	387	508
حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل)	110	163	175	133	142
البنوك والمراسلون بالخارج	169	236	166	254	366
6. تسليفات معهد الاصدار	1 661	2 119	2 673	2 415	2 864
على سندات عمومية	335	466	896	629	579
على سندات خصوصية	1 296	1 619	1 766	1 786	2 285
على سندات تمر عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي	30	34	11	-	-
7. تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة	134	117	116	116	142
8. موارد مختلفة صافية	-	-	-	-	-
المجموع	21 659	24 013	26 225	27 074	29 627

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج 477 876 905 1 061 1 536

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج للدولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد

المصدر : بنك المغرب.

م. 51 ـ بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980	1981.6.30	نهاية دجنبر 1981	1982.6.30	نهاية دجنبر 1982
الاستعمالات					
1. الارصدة والقيم المتعين تحصيلها	66	100	40	62	57
2. الديون على الخزينة	1 062	1 138	1 138	1 281	1 726
الودائع لاجل وماشابهها	34	29	28	12	25
السندات والسندات الالزامية للدولة	1 028	1 109	1 110	1 189	1 701
3. الديون على البنوك	312	330	329	491	302
الودائع تحت الطلب	180	198	152	405	156
ودائع لاجل وتسليفات	132	132	177	86	146
4. القروض للاقتصاد	6 874	7 340	8 090	8 817	9 284
لاجل قصير	1 387	1 534	1 819	2 034	2 087
لاجل متوسط وطويل	5 487	5 806	6 271	6 783	7 197
5. قروض للجماعات العمومية	392	414	408	441	387
6. سندات بالمحفظة	704	700	692	717	741
المساهمات	399	398	405	409	427
سندات أخرى	305	302	287	308	314
7. التحقيرات	227	251	230	248	258
8. استعمالات أخرى صافية	-	-	242	-	330
المجموع	9 637	10 273	11 169	11 977	13 085

بملايين الدراهم	نهاية دجنبر 1980	1981.6.30	نهاية دجنبر 1981	1982.6.30	نهاية دجنبر 1982
الموارد					
1. الاموال الذاتية	855	852	882	923	1 104
منها : إمدادات مالية من الدولة	94	94	94	94	144
مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول	74	80	83	90	118
2. مساعدات الدولة	373	389	404	401	399
3. الاقتراضات الخارجية (لاكثر من سنة)	2 702	2 856	3 128	2 931	2 990
4. الاقتراضات الداخلية	1 161	1 361	1 954	2 275	2 860
إلتزامات وسندات	1 038	1 084	1 617	2 036	2 251
منها : (سندات لاجل متوسط)	(43)	(68)	(70)	(354)	(383)
(سندات لمدة سنة)	(10)	(5)	(490)	(532)	(579)
قروض وتسبيقات بنكية	780	277	337	239	609
5. ودائع لاجل قصير	3 625	3 843	3 967	4 221	4 609
6. مساعدات معهد الاصدار (1)	780	921	834	1 016	1 123
الخصم	732	783	756	938	1 033
مساعدات أخرى	48	138	78	80	90
7. موارد أخرى صافية	141	51	-	210	-
المجموع	9 637	10 273	11 169	11 977	13 085

(1) باستثناء إعادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك

المصدر : بنك المغرب

م. 52 ـ بيان تطور القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1)
(للدولة والمعاد خصمها أو المأخوذة كضمانة)

بملايين الدراهم	1981 دجنبر	1982 مارس	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	دجنبر
إلتزامات لامد قصير							
السندات التجارية المسحوبة على المغرب	2 030,1	2 131,4	2 130,3	2 163,2	2 074,3	2 028,2	2 367,3
قروض للاستهلاك	395,4	418,1	403,0	491,3	398,0	407,1	434,8
السندات التجارية المحسوبة على الخارج	905,4	898,8	1 061,2	984,1	1 190,5	1 225,4	1 536,3
تسبيقات على مصبرات السردين	49,3	37,8	47,0	45,9	52,4	56,3	56,1
المنظمات التعاونية الفلاحية	635,4	597,4	485,9	595,3	644,9	711,2	803,5
قروض أخرى مضمونة من طرف الدولة أو من طرف الصندوق المركزي للضمان	304,5	132,3	125,3	112,0	111,1	117,0	338,5
قروض أخرى حاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات	201,4	302,1	231,1	241,1	186,3	232,7	283,6
تسبيقات على البضائع وسندات التخزين	1 162,0	1 229,6	1 220,4	1 312,0	1 269,6	1 242,2	1 430,0
قروض لاصحاب الحبوب الاحرار	264,0	252,1	292,0	264,7	311,5	235,9	201,5
قروض أخرى بضمانات عينية	1 801,1	1 838,2	1 933,7	1 917,5	1 857,4	1 983,0	1 833,6
قروض بدون تعيين ولاضمانات عينية	4 257,7	4 664,0	4 649,9	4 862,9	4 968,7	4 951,3	4 398,3
اعتمادات أخرى	1 098,8	881,5	912,3	888,9	987,9	1 041,6	1 194,6
المجموع	13 105,1	13 383,3	13 492,1	13 878,6	14 052,6	14 231,9	14 878,1
التزامات لامد متوسط							
بدون ضمانات عينية	210,1	241,2	282,2	199,6	257,0	200,0	173,1
بضمانات عينية	535,9	575,8	595,1	675,0	624,1	695,1	765,0
بضمانات الدولة أو الصندوق المركزي للضمان	215,3	212,7	216,2	203,0	208,0	236,7	308,0
تسليفات للمغربة	0,1	-	3,7	4,6	-	6,2	-
المجموع	961,4	1 029,7	1 097,2	1 082,2	1 089,1	1 138,0	1 246,1
التزامات لامد طويل							
الخواص	80,3	116,7	124,7	127,9	127,9	128,2	172,9
تسليفات للمغربة	1,3	1,4	1,3	1,3	1,3	1,2	0,9
المجموع	81,6	118,1	126,0	129,2	129,2	129,4	173,8
مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة	336,7	381,7	238,9	254,3	269,2	249,8	608,6
المجموع	41 484,8	14 912,8	14 954,2	15 344,3	15 540,1	15 749,1	16 906,6

(1) بما في ذلك المساعدات البنكية للمؤسسات المالية المتخصصة.

المصدر : بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 53 - بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

ملايين الدراهم	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1980												
التجاء بواسطة سندات عمومية	547	439	427	277	215	225	318	631	224	341	673	335
التجاء بواسطة سندات خصوصية	1086	1148	1257	1259	1253	1181	1186	1294	1384	1360	1437	1296
التجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي	108	96	113	105	75	63	67	74	74	59	38	30
المجموع (1)	**1741**	**1683**	**1797**	**1641**	**1543**	**1469**	**1571**	**1999**	**1702**	**1760**	**2148**	**1661**
المتوسط اليومي للالتجاءات	1829	1842	1789	1953	1723	1614	1594	1897	1919	1845	2007	2007
1981												
التجاء بواسطة سندات عمومية	555	327	510	464	519	466	731	1143	844	1176	1432	896
التجاء بواسطة سندات خصوصية	1370	1468	1963	1985	1764	1619	1960	2003	1961	1903	2270	1766
التجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي	39	27	22	20	35	34	14	8	11	11	7	11
المجموع (1)	**1964**	**1822**	**2495**	**2469**	**2318**	**2119**	**2705**	**3154**	**2816**	**3090**	**3790**	**2673**
المتوسط اليومي للالتجاءات	1999	2052	2085	2758	2486	2252	2290	2929	3160	3035	3543	3396
1982												
التجاء بواسطة سندات عمومية	882	470	472	384	467	629	501	502	617	370	355	579
التجاء بواسطة سندات خصوصية	1862	2089	1977	2107	1736	1786	2060	2208	2308	2213	2016	2285
التجاء بواسطة سندات متوسطة الأجل عن طريق البنك الوطني للانعاش الاقتصادي	*18*	*9*	*4*	*1*	–	–	*21*	*24*	*14*	*38*	*36*	*6*
المجموع (1)	**2762**	**2568**	**2490**	**2507**	**2203**	**2415**	**2582**	**2734**	**2939**	**2621**	**2407**	**2870**
المتوسط اليومي للالتجاءات	2615	2490	2508	2662	2244	2251	2827	3135	3867	4042	3331	2982

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر - أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب

م. 54 - هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1982
1. **بنوك الودائع (1)**	
أ. حسابات تحت الطلب	
حسابات عادية	دون مقابل
الاموال المحولة من طرف الاشخاص الطبيعيين المغاربة العاملين بالخارج	دون مقابل (2)
شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان	4
ب. **الحسابات على الدفاتر**	7
ج. **الودائع بالدراهم القابلة للتحويل (معدل أقصى)**	10
د. **الحسابات لاجل وسندات الصندوق**	
لمدة شهر واحد	4,50
لمدة 3 أشهر	6,50
لمدة 6 أشهر	8,50
لمدة 12 شهرا	10
لمدة 18 شهرا كاملة	10,5
لاكثر من 18 شهرا	بمعدل حر
2. **صندوق التوفير الوطني**	8 (3)
3. **المؤسسات المالية المتخصصة**	
أ. **القرض العقاري والفندقي**	
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9
سندات إلزامية لمدة 10 سنوات	11
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11,50
ب. **البنك الوطني للانعاش الاقتصادي**	
سندات الصندوق لمدة 3 أشهر	6,50
سندات الصندوق لمدة 6 أشهر	8,50
سندات الصندوق لمدة 12 شهرا	10
سندات إلزامية لمدة *10* سنوات	*11*
سندات إلزامية لمدة 15 سنة	11,50
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9
ج. **الصندوق الوطني للقرض الفلاحي**	
ودائع تحت الطلب	5 كحد أقصى
حسابات على الدفاتر	8 كحد أقصى
سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك	9
سندات لمدة سنة مخصصة للبنوك	3

(1) قرار وزير المالية رقم 82/372 بتاريخ 23 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 82/1248 بتاريخ 23 مارس 1982.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/479 بتاريخ 22 مارس 1982.

م. 54 - هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1982
4. **الخزينة**	
سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور	8,50
(المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 8,682	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد أنصرام 3 اشهر : 8,58)	
سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين)	
- لمدة 6 أشهر	4,25 (1)
(المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293)	
(المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,040)	
- لمدة سنة	4,25 (2)
المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438)	
- لمدة 5 سنوات	6,50
اصدارات مخصصة للبنوك في إطار تمويل التسليفات المقدمة بقصد مغربة بعض النشاطات :	
- لمدة سنة	3,50
- لمدة 10 سنوات (اصدارات لم تجدد منذ سنة 1973)	3,50
سندات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسائل لغير المقيمين :	
- لمدة خمسة سنوات	6 (3)
سندات لمدة 10 سنوات وخاصة باستعمال «احتياطي الاستثمار»	5,50
سندات إلزامية أو مضمونة من طرف الدولة	
- لمدة 10 سنوات	11
- لمدة 15 سنة	11,50

(1) قرار وزير المالية رقم 82/423 بتاريخ 29 مارس 1982.

(2) قرار وزير المالية رقم 78/677 بتاريخ 29 يونيو 1978.

(3) قرار وزير المالية رقم 82/212 بتاريخ 25 فبراير 1982

م. 55 - هيكل معدلات إعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1982
أ. **تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان**	
1. الخصم والتأمين العادي للسندات الخصوصية للمدل الاساسي	
السند التجاري المسحوب على المغرب - سندات التخزين - تسبيقات على البضائع - السند المالي - قروض الصندوق المغربي للصفقات (1)	
- قروض التجهيز لمدة سنتين على أقصى حد	7
الديون المترتبة على الخارج	4
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	4
السند المماثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية	5
2. تعبئة سندات الخزينة لفائدة البنوك (الخصم أو التسبيق)	
سندات لمدة 6 أشهر (معدل المردود الحقيقي)	4,293
سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي)	4,438
3. التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية أو الخصوصية) الممنوحة للبنوك	
بدون تطبيق الغرامة	7 و 10 (5)
مع تطبيق الغرامة	*15*
4. إعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (2)	
الصندوق الوطني للقرض الفلاحي	3
صندوق الايداع و التدبير / القرض العقاري والفندقي	3,50
ب. **قروض متوسطة الاجل إلى الاقتصاد**	
قروض بنكية متوسطة الاجل	
(بضمانة أو بدون ضمانة الدولة أو ص.م.ض.) (3)	5
قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2)	3
قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل	3,50
قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي)	4
ج. **مساعدات للدولة**	
إلى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة عجائية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات أخرى بالشروط التالية :	
تسبيقات على سندات الخزينة والصندوق الوطني للقرض الفلاحي	7
تعبئة الكمبيالات الجمركية	7
تسبيقات على السندات المكفولة	7
تسبيقات على ديون المكتب الشريف للفوسفاط بالعملات الاجنبية	4
تسبيقات على سندات القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانعاش الاقتصادي والمكتب الوطني للكهرباء المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمعبأة لحساب الخزينة (4)	

(1) القروض المدعمة بتوقيع الصندوق المغربي للصفقات.

(2) معدلات تفضيلية ممنوحة في إطار مظلة إجمالية للخصم مفتوحة من طرف بنك المغرب.

(3) الصندوق المركزي للضمان

(4) حسب معدل الاصدار.

(5) 10٪ بالنسبة للتسبيقات على السندات الخصوصية و 7 ٪ فيما يرجع للتسبيقات على السندات العمومية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 - هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

	المعدلات الجاري بها العمل في 31 دجنبر 1982		
	الادنى	الاقصى	الوحيد
1. بنوك الودائع (1)			
أ. القروض القصيرة الاجل			
- القابلة للتعبئة			
الديون على الخارج	5	7	
تسليفات التمويل المسبق للصادرات	5	7	
الاوراق التجارية المسحوبة على المغرب	8	10	
قروض أخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة	8	10	
- الغير القابلة للتعبئة			
كافة القروض	10	12	
- الخاصة			
سندات التخزين « محصول الحبوب »			7
سندات التخزين المتعلقة بمصبرات السردين			7
سندات التخزين المتعلقة بالارز			7
سندات التخزين المتعلقة بالقطن			7
قروض الصندوق المغربي للصفقات (2)			8,50 (2)
ب. القروض المتوسطة الاجل			
- القابلة للتعبئة			
كافة القروض			11
- الغير القابلة للتعبئة			
كافة القروض			13
ج. القروض الطويلة الاجل			
كافة القروض	13	15	
د. التحصيل مع السلف الآجل (خصم الشيكات)			8 (3)
2. البنك الوطني للانماء الاقتصادي			
أ. القروض المتوسطة الاجل			13 (4)
ب. القروض الطويلة الاجل من (5 إلى 15 سنة)			13 (4)

(1) قرار وزير المالية رقم 82/371 بتاريخ 23 مارس 1982.

(2) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات. ويضاف إلى هذا المعدل الوحيد في حالة «الضمانات غير المشروطة» العمولات التي يأخذها الصندوق والمحددة في نسبة 2٪ فيما يرجع لعمليات التمويل المسبق و 1,10٪ فيما يخص ضمانات المرافقة، و1,70٪ فيما يتعلق بضمانات التعبئة. أما بالنسبة للقروض في شكل «ضمانات مشروطة» فإن النسب المطبقة لا يمكن أن تتعدى 10٪ فيما يرجع لقروض التمويل المسبق، و9,70٪ فيما يخص المرافقة و 9,40٪ فيما يتعلق بقروض التعبئة. ويضاف إلى هذه المعدلات عمولة محدودة في 20,50٪ لتغطية نفقات تدبير الملفات (الاضافة رقم 4 للقرار التنظيمي رقم 16).

(3) تضاف إلى هذا المعدل عمولة قصوى قدرها 2 دراهم بالنسبة للشيكات المحصلة على مدن أخرى سواء دفعت بحسابات بنكية أم لا، و 5 دراهم فيما يتعلق بالشيكات على الخارج (الاضافة رقم 4 للقرار التنظيمي رقم 16).

(4) بارجاع نسبة 2٪ فيما يخص بعض الاستثمارات (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 13 غشت 1973). أما فيما يرجع لقروض التجهيز البحري، فيضاف إلى هذا الارجاع معدل 4٪ الذي ينص عليه قرار 29 أكتوبر 1962

م. 56 - هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

	المعدلات الجاري بها العمل في 31.12.82
أ. المقر المركزي والصناديق الجهوية	
1) القصيرة الاجل	
سندات التخزين	7
تسليفات للانتاج	
- الحبوب والقطاني	8
- عمليات متكاملة (الشمندر وقصب السكر والقطن...)	9
- قروض أخرى (تربية الماشية، الحوامض، زراعة الخضر...)	10
2) المتوسطة الاجل	
تعاونيات الاصلاح الزراعي :	
- للاربع سنوات الاولى	8,50
- للسنة الخامسة	9,50
- فيما بعد	10
قروض أخرى متوسطة الاجل	10
ب. الصناديق المحلية (1)	
1) القصيرة الاجل	
تسليفات للحصاد	2,50
قروض أخرى	6,50
قروض حدث ولم تسدد بعد أربع سنوات	9
2) المتوسطة الاجل	
لمدة سنتين	6,75
لمدة ثلاث سنوات	7,75
لمدة أربع سنوات	8
لمدة خمس سنوات	8,25

(1) يطبق هذا النظام بالنسبة للاشخاص الطبيعيين ذوي الدخل الحياتي الذي يقل عن 3 000 درهم

م. 56 - هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

4. القرض العقاري والفندقي

	النظام المعمول به في 31 دجنبر 1982		
	القيمة العقارية الكلية	المعدلات القانونية	المعدلات المطبقة
1) النظام العام			
1. البناء بقصد السكنى الشخصية (2)	مايقل أو يساوي 200 000 درهم	14	8 (1)
	ما بين 200 000 و 300 000 درهم	14	10 (1)
	ما بين 300 000 و 500 000 درهم	14	14
	ما يفوق 500 000 درهم	15	15
2) النظام العقاري			
1. بناء المحلات التجارية	-	14	14
2. إقامة المنافع العامة في البقع الأرضية	-	14	14
3. التمويل المسبق للمتعهدين	-	14	14
3) القروض الفندقية			
- قروض للبناء	-	14	12
- قروض للتجهيز	-	14	12
- النقل السياحي	-	14	12

(1) قرار وزير المالية رقم 82/315 بتاريخ 12 مارس 1982.

(2) يطبق معدل النظام العام أيضا على عمليات البناء من أجل الكراء.

م. 57 - أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
(أسعار التحويل)

	نهاية مارس 1982		نهاية يونيو 1982		نهاية شتنبر 1982		نهاية دجنبر 1982	
	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
1 فرنك فرنسي	0,94470	0,94754	0,9309	0,90581	0,87400	0,87662	0.92817	0,93095
1 دولار الولايات المتحدة الامريكية	5,8916	5,9198	6,1622	6,1908	6,2338	6,2621	6,2530	6,2821
1 جنيه استرليني	10,506	10,558	10,705	10,757	10,552	10,604	10,078	10,129
1 مارك ألماني	2,4418	2,4557	2,5025	2,5153	2,4635	2,4760	2,6296	2,6430
1 فلوران هولندي	2,2030	2,2148	2,2633	2,2750	2,2538	2,2654	2,3766	2,3888
100 فرنكات بلجيكية	12,938	13,012	13,136	13,210	12,700	12,771	13,337	13,412
1 فرنك سويسري	3,0431	3,0584	2,9259	2,9405	2,8739	2,8882	3,1275	3,1429
1000 ليرة إيطالية	4,4575	4,4833	4,4576	4,4829	4,3791	4,4037	4,5638	4,5896
100 شلين نمساوي	34,764	34,945	35,536	35,716	35,069	35,245	37,433	37,620
100 بسيطة إسبانية	5,5170	5,5478	5,5449	5,5753	5,4655	5,4951	4,9810	5,0099
100 يان ياباني	2,3850	2,3976	2,4127	2,4251	2,3276	2,3395	2,6657	2,6789

(1) يقوم بنك المغرب كذلك كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكرونا النرويجية، الكرونا السويدية، الكرونا الدنماركية، الاسكويدو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي، درهم الامارات العربية المتحدة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قـرار لوزيـر الفلاحـة والاصـلاح الزراعي رقـم 788.83 صادر في 18 من رمضان 1403 (30 يونيه 1983) بتغيير قرار وزير الفلاحة الصادر في 4 مايو 1957 بتعيين التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الابقـار مـن داء السـل.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على قرار وزير الفلاحة الصادر في 4 مايو 1957 بتعييـن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الابقار من داء السل ، كما وقع تغييره ؛

وحيث أن مـن الضروري مراجعة النسب القصوى للتعويض الممنوح عـن ذبح الحيوانات المصابة بداء السل ؛

وبعد استشارة وزير المالية ،

يقرر ما يلـــي :

الفصل الاول

تغير كما يلي الفقرة الثانية من الفصل 13 من قرار وزير الفلاحة المشار اليه أعلاه الصادر في 4 مايو 1957 :

« الفصل 13 ، الفقرة الثانية. – غير أن التعويض الممنوح لا يمكن أن « يتجاوز 1.500 درهم فيما يخص ذبح حيوان من سلالة محلية و 2.800 درهم « فيما يخص ذبح حيوان متولد من سلالتين مختلفتين و 4.000 درهم فيما « يخص ذبح حيوان من سلالة حلوب مستورد من الخارج أو متولد من حيوان « مستـورد. »

الفصل الثاني

يسند تنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية الـى مدير تربيـة المـواشـي.

وحرر بالرباط في 18 من رمضان 1403 (30 يونيه 1983).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

قرار لوزيـر الفلاحـة والاصـلاح الزراعـي رقم 1274.83 صـادر في فاتح ذي القعدة 1403 (11 غشت 1983) بتحديـد ثمـن بيع الحليب الطري.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بنـاء علـى قـرار الوزيـر الاول رقـم 3.334.71 الصـادر في 4 يبرايـر 1972 بتحديـد قائمـة المنتجـات والخدمـات الممكـن تنظيم أثمانها ، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون رقم 3.171.72 الصـادر في 13 يونيـه 1972 المرتبة بموجبه في القوائـم « أ » و « ب » و « ج » البضائـع والمنتجـات والخدمـات الممكـن تنظيـم أثمانهـا ، كمـا وقـع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.72.369 الصادر في فاتـح جمـادى الاولى 1392 (13 يونيه 1972) بتفويض السلطة الى وزيـر الفلاحـة والاصلاح الزراعي ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.82.649 الصادر في 3 رمضان 1402 (25 يونيه 1982) بتفويض بعض الاختصاصات والسلط الى الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الاقتصادية ؛

وبعد استشارة اللجنة المركزية للاثمان ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يحدد فيما يلي الثمن الذي تشتـرى به مصانـع الالبـان مـن المنتجين اللتر الواحد من الحليب الطري التام غير المعبأ :

درهم وأربعة وسبعون سنتيما (1،74) ابان وفرة الالبان ؛

درهم وأربعة وتسعون سنتيما (1،94) ابان قلة الالبان.

وتمتد فتـرة وفـرة الالبـان من فاتـح مـارس الى 31 يوليـوز وفترة قلة الالبان من فاتح غشت الى متم يبراير.

الفصل الثاني

يحدد فيما يلي الثمن الذي يباع به الحليب الطري المبستر المعبأ :

أ) من مصانع الالبان للبائعين بالتفصيل :

اللتر الواحد : درهمان وسبعون سنتيما (2،70) ؛

نصف اللتر : درهم وأربعون سنتيما (1،40) ؛

ربـع اللتـر : اثنان وسبعون سنتيما (0،72).

ب) من البائعين بالتفصيل للمستهلكين :

اللتر الواحد : درهمان وثمانون سنتيما (2،80) ؛

نصف اللتر : درهم وخمسة واربعون سنتيما (1،45) ؛

ربـع اللتـر : خمسة وسبعون سنتيما (0،75).

الفصل الثالث

ينسخ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية جميع الاحكام السابقة المتعلقة بموضوعه ويعمـل به ابتـداء من 25 محـرم 1404 (فاتح نونبر 1983).

وحرر بالرباط في فاتح ذي القعدة 1403 (11 غشت 1983)

الامضاء : عثمان الدمناتي.

الوزير المنتدب لدى الوزير الاول
المكلف بالشؤون الاقتصادية ،
الامضاء : الطيب بن الشيخ.

قرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعـي ووزيـر الداخليـة ووزير المالية ووزيـر التجهيـز رقـم 1154.83 صـادر فـي 5 ذي الحجة 1403 (13 شتنبر 1983) بتحديد صيغة مراجعـة سعر الماء في دوائر الري.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

ووزير الداخلية ،

ووزير المالية ،

ووزير التجهيز ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.69.25 الصادر في 10 جمـادى الاولى 1389 (25 يوليوز 1969) بشأن قانون الاستثمارات الفلاحية ولاسيما الفصل 28 منه ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على المرسوم رقم 2.69.37 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بشروط توزيع واستعمال الماء في دوائر الري ولاسيما الفصل 9 منه ،

يقررون ما يلي :

الفصل الاول

تحدد فيما يلي صيغة مراجعة سعر الماء في دوائر الري التي تستوفى فيها المبالغ المستحقة عن استهلاك الماء بواسطة جداول سنوية يتعلق كل جدول منها بموسم فلاحي منصرم :

$$P = Po\ (0{,}10 + 0{,}33\frac{S\ (I+ch)}{So(I+cho)} + 0{,}10\frac{A}{Ao} + 0{,}03\frac{Tt}{Tto} + 0{,}03\frac{cf}{cfo} + 0{,}05\frac{Tia}{Tiao} + 0{,}10\frac{Cs}{Cso} + 0{,}05\frac{G}{Go} + 0{,}04\frac{Tpc}{Tpco} + 0{,}05\frac{Mt}{Mto} + 0{,}12\frac{Mc2}{Mc2o}\ )\ \frac{100 + Ti}{100 + Tio}$$

ويراد في الصيغة الآنفة الذكر بـ :

– P : المبلغ المراجع لسعر التوازن في دائرة ري معينة خلال موسم فلاحي معين.

– PO : مبلغ سعر التوازن المحدد لدائرة الري المقصودة بقرار مشترك لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية ووزير التجهيز.

– S, I + ch, A, Tt, Cf, Tia, Cs, G, Tpc, Mt et Mc2 —

قيمة المراجع التالية من غير اعتبار الرسوم في شهر مايو من الموسم الفلاحي المقصود.

– Ti. — : مبلغ الرسم المفروض على الاشغال العقارية في الشهر الآنف الذكر.

– S, I + ch — : مرجع الاجور ومعامل الاعباء الاجتماعية فيما يخص صفقات الاشغال العامة.

– A : مرجع الفولاذ.

– Tt : مرجع مطيلات طوماس المتوسطة.

– Cf : مرجع أسلاك النحاس العارية.

– Tia : مرجع أنابيب السقي المصنوعة من الاليمينيوم.

– Cs : مرجع الاسمنت المعبأ في أكياس.

– G : مرجع الغزوال.

– Tpc : مرجع مواسير البوليكلورور دوفنيل.

– Mt : مرجع النقل الخاص عبر الطرق.

– Mc2 : مرجع معدات الحفر الميكانيكي بالآلات الضخمة.

– T I : مبلغ الرسم المفروض على الاشغال العقارية.

– So, I + cho, Ao, Tto, Cfo, Tiao, Cso, Go, Tpco, Mto, Mc2o — قيمة المراجع المذكورة نفسها بتاريخ تحديد سعر التوازن في دائرة الري المقصودة.

– Tio : : مبلغ الرسم المفروض على الاشغال العقارية في التاريخ الآنف الذكر.

الفصل الثاني

صيغة مراجعة سعر الماء المطبقة في دوائر الري التي تستوفى فيها المبالغ المستحقة عن استهلاك الماء بواسطة جداول نصف سنوية يتعلق كل جدول منها بنصف موسم فلاحي منصرم هي الصيغة نفسها المبينة في الفصل الاول من هذا القرار ، وتطبق هذه الصيغة باعطاء المراجع :

S, I + ch, A, Tt, cf, Tia, Gs, G, Tpc, Mt, Mc2, Ti

قيمتها في شهر دجنبر بالنسبة الى نصف الموسم الفلاحي الاول المقصود (من فاتح أكتوبر الى 31 مارس) وقيمتها في شهر يونيه بالنسبة الى نصف الموسم الفلاحي الثاني المقصود (من فاتح ابريل الى 30 شتنبر).

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 5 ذي الحجة 1403 (13 شتنبر 1983).

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،
الامضاء : عثمان الدمناتي.

وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

وزير المالية ،
الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

وزير التجهيز ،
الامضاء : محمد القباج.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص خاصة

قرار لوزير الصحة رقم 1099.83 صادر في 27 من رجب 1403 (11 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات.

ان وزير الصحة ،

بناء على القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه أعلاه رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) :

« الفصل الاول. – يعين السادة الآتية أسماؤهم .....

« ..... خلال السنة المالية 1983 :

العمالات والاقاليم	الآمرون المساعدون بالاداء	النواب	محصلو المالية
.....	.....	.....	.....
بني ملال.	الدكتور مصطفى صابر ، الطبيب الرئيس للاقليم الطبي لبني ملال.	السيد حسين المتوكل ، المتصرف المقتصد لاقليم بني ملال والسيد أحمد نصاف ، المقتصد باقليم بني ملال.	مكتب تحصيل المالية ببني ملال.
.....	.....	.....	.....

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني. – ينشر هذ القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 27 من رجب 1403 (11 مايو 1983).

الامضاء : الدكتور رحال الرحالي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطى بوعبيد.

قرار لوزير الصحة رقم 1045.83 صادر في 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات.

ان وزير الصحة ،

بناء على القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه أعلاه رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) :

« الفصل الاول. – يعين السادة الآتية اسماؤهم .....

« ..... خلال السنة المالية 1983 :

العمالات والاقاليم	الآمرون المساعدون بالاداء	النواب	محصلو المالية
.....	.....	.....	.....
لجنة التجهيز بالمنتجات الصيدلية والادوات التقنية ولوازم التموين بالدار البيضاء	السيد بومديان جبارة ، المتصرف المقتصد بمصلحة التجهيز بالمنتجات الصيدلية والادوات التقنية ولوازم التموين بالدار البيضاء	السيد محمد عافي المتصرف المقتصد بمصلحة التجهيز بالمنتجات الصيدلية والادوات التقنية ولوازم التموين بالدار البيضاء	المكتب الجهوي للاداءات بالدار البيضاء
.....	.....	.....	.....

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983)

الامضاء : الدكتور رحال الرحالي.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطى بوعبيد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الصحة رقم 1101.83 صادر في 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات.

ان وزير الصحة ،

بناء على القرار رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالاداء ونوابهم وبتفويض الموافقة على الصفقات ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه أعلاه رقم 196.83 الصادر في 15 من ربيع الاول 1403 (31 دجنبر 1982) :

« الفصل الاول. – يعين السادة الآتية اسماؤهم .....

« ..... خلال السنة المالية 1983 :

العمالات والاقاليم	الآمرون المساعدون بالاداء	النواب	محصلو المالية
.....	.....	.....	.....
المركز الاستشفائي بالدار البيضاء ، مستشفى ابن رشد ومستشفى 20 غشت 1953 ومستشفى الاطفال بالدار البيضاء	الدكتور مصطفى أخميس ، الطبيب الرئيس للمركز الاستشفائي بالدار البيضاء	السيدان : محمد زطوط واحمد فاضل ، المتصرفان المقتصدان بالمركز الاستشفائي بالدار البيضاء	المكتب الجهوي للاداءات بالدار البيضاء
.....	.....	.....	.....

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 29 من رجب 1403 (13 مايو 1983).

الامضاء : الدكتور رحال الرحالي.

اطلع عليه :
الوزير الاول ،
الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1096.83 صادر في 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983) بتتميم القرار رقم 387.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالأداء

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على القرار رقم 387.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) ، بتعيين آمرين مساعدين بالأداء ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول. – يتمم كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه أعلاه رقم 387.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) :

« الفصل الاول. – يعين موظفو قسم زجر الغش ..... من ميزانية وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

المصالح	الآمرون المساعدون بالاداء	المحاسبون المكلفون
.....	.....	.....
مفتشية زجر الغش بسطات.	السيد محمد امسكان ، مفتش زجر الغش.	محصل المالية بسطات
مفتشية زجر الغش بورزازات.	السيد لحسن العماري ، مفتش زجر الغش.	محصل المالية بورزازات
مفتشية زجر الغش بتاونات.	السيد زروال الادريسي المنصوري ، مفتش زجر الغش.	محصل المالية بفاس
مفتشية زجر الغش بازيلال.	السيد احمد مخلص ، مفتش زجر الغش.	محصل المالية بازيلال
مفتشية زجر الغش بيفرن.	السيد محمد امشيطر ، مفتش زجر الغش.	محصل المالية بمكناس

الفصل الثاني. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983).

الامضاء : عثمان الدمناتي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1097.83 صادر في 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983) بتغيير وتتميم القرار رقم 379.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالأداء ونواب لهم.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على القرار رقم 379.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) بتعيين آمرين مساعدين بالأداء ونواب لهم ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول. – يغير ويتمم كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه أعلاه رقم 379.82 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1402 (17 يبراير 1982) :

« الفصل الاول. – يعين موظفو مديرية وقاية النباتات والمراقبة التقنية وزجر الغش ..... من ميزانية « وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي :

المصالح	الآمرون المساعدون	الآمرون المساعدون النواب	المحاسبون المكلفون
.....	.....	.....	.....
مفتشية وقاية النباتات ومراقبة البذور (طنجة ، الشاون).	السيد احمد الذهبي المؤذن ، مفتش وقاية النباتات بطنجة.	السيد محمد العمراني ، مفتش وقاية النباتات بالشاون.	محصل المالية بطنجة.
مفتش وقاية النباتات ومراقبة البذور (القنيطرة ، الخميسات ، سيدي سليمان)	السيد رحال الورد ، مفتش وقاية النباتات بالقنيطرة.	السيد محمد الهواري ، المفتش بالنيابة لوقاية النباتات بسيدي سليمان.	محصل المالية بالقنيطرة.
مفتشية وقاية النباتات ومراقبة البذور (الرشيدية).	السيد لكبير النصري ، مفتش وقاية النباتات بالرشيدية.	السيد محمد النغمي ، مفتش وقاية النباتات بمكناس.	محصل المالية بالرشيدية.
.....	.....	.....	.....
مفتشية وقاية النباتات ومراقبة البذور بفاس.	السيد الحسن بنلهبوب الحزولي ، مفتش وقاية النباتات بفاس.	–	محصل المالية بفاس.
مفتشية وقاية النباتات ومراقبة البذور بالعيون.	السيد عبد المالك الفائق ، مفتش وقاية النباتات بالعيون.	–	محصل المالية بالعيون.
مفتشية وقاية النباتات ومراقبة البذور بالصويرة.	السيد احمد الدحاني ، مفتش وقاية النباتات بالصويرة.	–	محصل المالية بالصويرة.

الفصل الثاني. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 3 شعبان 1403 (16 مايو 1983).

الامضاء : عثمان الدمناتي

قرار لوزير المالية رقم 1195.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن لشركة البنك والائتمان بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1067.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ولاسيما الفصل 6 منه ؛

وبناء على الرأي الذي أبدته اللجنة المصغرة للجنة الائتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد في 27 من ذي القعدة 1403 (6 شتنبر 1983) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يؤذن لشركة البنك والائتمان الكائن مقرها بشارع الجيش الملكي ، رقم 26 بالدار البيضاء – أنفا أن تستمر في مزاولة نشاطها بالمملكة المغربية على اثر ارتفاع رأس مالها من 16.000.000 الى 17.778.000 درهم.

الفصل الثاني

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

قرار لوزير المالية رقم 1196.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن للبنك المغربي للتجارة والصناعة بالاستمرار في مزاولة نشاطه على اثر ارتفاع رأس ماله.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1067.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ولا سيما الفصل 6 منه :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبناء على الرأي الذي أبدته اللجنة المصغرة للجنة الائتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد في 27 من ذي القعدة 1403 (6 شتنبر 1983) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يؤذن للبنك المغربي للتجارة والصناعة الكائن مقره بساحة محمد الخامس ، رقم 26 بالدار البيضاء – أنفا أن يستمر في مزاولة نشاطه بالمملكة المغربية على اثر ارتفاع رأس ماله من 86.000.000 الى 110.000.000 درهم.

الفصل الثاني

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

قرار لوزير المالية رقم 1197.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن لمؤسسة « ALGEMENE BANK MAROKKO » بالاستمرار في مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1067.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ولاسيما الفصل 6 منه ؛

وبناء على الرأي الذي أبدته اللجنة المصغرة للجنة الائتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد في 27 من ذي القعدة 1403 (6 شتنبر 1983) ،

يقرر ما يلي :

يؤذن لمؤسسة « ALGEMENE BANK MAROKKO » الكائن مقرها بساحة 16 نونبر بالدار البيضاء أنفا أن تستمر في مزاولة نشاطها بالمملكة المغربية على اثر ارتفاع رأس مالها من 10.000.000 الى 15.000.000 درهم.

الفصل الثاني

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983)

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

قرار لوزير المالية رقم 1198.83 صادر في 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن للبنك المغربي لافريقيا والشرق بالاستمرار في مزاولة نشاطه على اثر ارتفاع رأس ماله.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 1067.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ولاسيما الفصل 6 منه ؛

وبناء على الرأى الذى أبدته اللجنة المصغرة للجنة الإئتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد في 27 من ذى القعدة 1403 (6 شتنبر 1983) ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يؤذن للبنك المغربى لافريقيا والشرق الكائن مقره بشارع للا الياقوت ، رقم 80 بالدار البيضاء – أنفا أن يستمر فى مزاولة نشاطه بالمملكة المغربية على اثر ارتفاع رأس ماله من 15.075.000 الى 21.000.000 درهم.

الفصل الثانى

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983)

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

قرار لوزير المالية رقم 1199.83 صادر فى 4 محرم 1404 (11 أكتوبر 1983) بالاذن للشركة العامة المغربية للبنك بالاستمرار فى مزاولة نشاطها على اثر ارتفاع رأس مالها.

ان وزير المالية ،

بناء على المرسوم الملكى رقم 1067.66 الصادر فى 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بمثابة قانون يتعلق بالمهنة البنكية والائتمان ولاسيما الفصل 6 منه ؛

وبناء على الرأى الذى أبدته اللجنة المصغرة للجنة الائتمان والسوق المالية خلال اجتماعها المنعقد فى 27 من ذى القعدة 1403 (6 شتنبر 1983) ،

يقرر ما يلى :

الفصل الاول

يؤذن للشركة العامة المغربية للبنك ، الكائن مقرها بشارع عبد المؤمن ، رقم 55 بالدار البيضاء – أنفا أن تستمر فى مزاولة نشاطها بالمملكة المغربية على اثر ارتفاع رأس مالها من 51.000.000 الى 76.000.000 درهم.

الفصل الثانى

يسند الى بنك المغرب تنفيذ هذا القرار الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 4 محرم 1404 (11 اكتوبر 1983).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التجهيز رقم 1214.83 صادر في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983) بتتميم القرار رقم 1294.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء.

ان وزير التجهيز ،

بناء على قرار وزير التجهيز رقم 1294.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 1294.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) المشار اليه أعلاه :

« الفصل الاول. – يفوض الى الموظفين الآتية أسماؤهم بعده ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التجهيز على جميع الوثائق المتعلقة بتدبير شؤون الموظفين المياومين التابعين لسلطتهم :

الاسماء الشخصية والعائلية	الدرجة	المهام
.....	.....	.....
السيد أحمد لمريني.	مديرية الموانئ مهندس الدولة	رئيس قسم الاستغلال (المصالح المركزية).

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983)

الامضاء : محمد القباج.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار لوزير التجهيز رقم 1215.83 صادر في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983) بتتميم القرار رقم 1293.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء.

ان وزير التجهيز ،

بناء على قرار وزير التجهيز رقم 1293.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) بتفويض الامضاء ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 1293.81 الصادر في 7 محرم 1402 (5 نونبر 1981) المشار اليه أعلاه :

« الفصل الاول. – يفوض الى الموظفين الآتية أسماؤهم بعده ، الامضاء أو التأشير نيابة عن وزير التجهيز على الاوامر الصادرة للاعوان التابعين لهم للقيام بماموريات داخل المغرب :

الاسماء الشخصية والعائلية	الدرجة	المهام
.....	.....	.....
السيد أحمد لمريني.	مديرية الموانئ مهندس الدولة	رئيس قسم الاستغلال (المصالح المركزية).

(الباقي لا تغيير فيه).

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 محرم 1404 (13 أكتوبر 1983)

الامضاء : محمد القباج.

اطلع عليه :

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

قرار لوزير المالية رقم 1236.83 صادر في 13 من محرم 1404 (20 أكتوبر 1983) بالموافقة على نقل تدبير الكوارث من شركة التأمين « أوربا » الى شركة التأمين « الوطنية ».

ان وزير المالية ،

بناء على القرار الصادر في 13 من شعبان 1360 (6 شتنبر 1941) بتوحيد مراقبة الدولة على مقاولات التأمين واعادة التأمين والرسملة ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصل 17 منه ؛

وبناء على اتفاقية النقل المبرمة بين شركة « أوربا » والشركة « الوطنية » ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يوافق ، طبقا للشروط المقررة في الفصل 17 من القرار المشار اليه أعلاه الصادر في 13 من شعبان 1360 (6 شتنبر 1941) ، على نقل تدبير الكوارث من شركة التأمين « أوربا » الكائن مقرها العام بباريس 50 – 52 ، زنقة امستيردام ومقرها الخاص في المغرب بزنقة تلمسان ، رقم 6 بالرباط الى الشركة « الوطنية » الكائن مقرها بشارع الجيش الملكي ، رقم 83 بالدار البيضاء – أنفا.

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 13 من محرم 1404 (20 أكتوبر 1983).

الامضاء : عبد اللطيف الجواهري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نظام موظفي الادارات العمومية

نصوص عامة

قرار للوزير الاول رقم 3.33.83 صادر في 22 من ذي الحجة 1403 (30 شتنبر 1983) بتغيير وتتميم القرار الصادر في 19 شتنبر 1951 بشان النظام الخاص بالموظفين المسكنين من قبل الادارة.

ان الوزير الاول ،

بناء على القرار الصادر في 19 شتنبر 1951 بشان النظام الخاص بالموظفين المسكنين ، كما وقع تغييره وتتميمه ،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يتمم كما يلي القرار الصادر في 19 شتنبر 1951 ، كما وقع تغييره وتتميمه :

« الفصل 15 المكرر. – لا تسري أحكام هذا القرار على الموظفين « المسكنين فعلا من قبل الادارة – دون ان يكون لهم الحق في « الحصول على مسكن اداري أو يكونوا ملزمين بالاقامة في السكن « الذي تعينه لهم الادارة – اذا كانوا يملكون منزلا للسكنى في « المدينة التي يزاولون فيها مهامهم. »

وحرر بالرباط في 22 من ذي الحجة 1403 (30 شتنبر 1983).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

نصوص خاصة

وزارة الداخلية

قرار لوزير الداخلية رقم 1185.83 صادر في 3 شوال 1403 (14 يوليوز 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك التابعة لوزارة الداخلية.

ان وزير الداخلية ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 يبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1959) بتطبيق الفصل 11 المتعلق باللجان الادارية المتساوية الاعضاء من الظهير الشريف رقم 1.58.008 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 4 شعبان 1377 (24 يبراير 1958) حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار وزير الداخلية رقم 713.83 بتاريخ 25 من رجب 1403 (9 مايو 1983) باحداث اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الداخلية ؛

وبناء على قرار وزير الداخلية رقم 714.83 بتاريخ 25 من رجب 1403 (9 مايو 1983) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الداخلية ؛

وبناء على المحضر الصادر عن اللجنة المكلفة بعمليات فرز الاصوات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 30 يونيه 1983 ،

يقرر ما يلي :

الباب الأول

ممثلو الادارة

الفصل الاول

يعين السيد محمد حافظ ، المتصرف الممتاز ، رئيس قسم الموظفين ، عضوا رسميا ورئيسا لجميع اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الداخلية.

الفصل الثاني

يعين السيد بوشعيب حمراس ، المتصرف ، رئيس مصلحة الموظفين ، عضوا نائبا في جميع اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المذكورة ورئيسا لها عند تغيب العضو الرسمي.

الفصل الثالث

يعين الاشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء رسميين ونوابا في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المبينة بعده :

اللجان رقم 1 و 7 و 8 و 10 و 15

العضو الرسمي :

السيد محمد حافظ ؛

العضو النائب :

السيد بوشعيب حمراس.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجان رقم 2 و 3 و4 و 5 و 6 و 9 و 11 و 12 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و 19

العضوان الرسميان :

السيدان : محمد حافظ وبوشعيب حمراس ؛

العضوان النائبان :

السيدان : أحمد عالم وأحمد بل الاشهب.

الباب الثاني

ممثلو الموظفين

الفصل الرابع

يعين الاشخاص الآتية أسماؤهم عن طريق الانتخابات او الاقتراع أعضاء رسميين ونوابا في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المبينة بعده :

اللجنة رقم 1

سلك المتصرفين المساعدين التابعين للاطر المشتركة

العضو الرسمي :

السيد محمد شقيفة ؛

العضو النائب :

السيد لغمام.

اللجنة رقم 2

سلك المحررين

العضوان الرسميان :

السيدان : محمد بنموسى وعلى الذهبى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : محمد بلمين والمصطفى مسعودى.

اللجنة رقم 3

درجة الكتاب الممتازين

العضوان الرسميان :

السيدان : محمد المنصورى وعبد السلام بن احمدان ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد الرحيم الوزانى الرهونى وقاسم امين.

اللجنة رقم 4

درجة الكتاب

العضوان الرسميان :

السيدة زينب الزياتي والسيد محمد أبو السعد ؛

العضوان النائبان :

السيدان : محمد سعدى ومحمد مختارى.

اللجنة رقم 5

سلك أعوان التنفيذ

العضوان الرسميان :

السيدة آمنة بلقاضي والسيد عبد الحى برادة ؛

العضوان النائبان :

السيدة خديجة العايدى والسيد عبد الرحمان آيت موريد.

اللجنة رقم 6

سلك أعوان الخدمة

العضوان الرسميان :

السيدان : عبد العزيز شنداوى وأحمد الحنصالى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد الرحمان قابل وعبد الرحمان بيجابر.

اللجنة رقم 7

سلك المهندسين المعماريين

العضو الرسمي :

السيد عبد الاله برادة ؛

العضو النائب :

السيد فؤاد الكنونى.

اللجنة رقم 8

سلك مهندسي الدولة

العضو الرسمي :

السيد عبد الله المرابط ؛

العضو النائب :

السيد عبد الرحمان الشاوى الفائز.

اللجنة رقم 9

سلك مهندسي التطبيق

العضوان الرسميان :

السيدان : عبد الكبير بوعسرية وعبد الرحيم بنغموش ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد الواحد فاضل ومحمد السويسى.

اللجنة رقم 10

سلك الاعلاميين

العضو الرسمي :

السيد عبد الاله بلشقر ؛

العضو النائب :

الآنسة رشيدة فضلى.

اللجنة رقم 11

سلك المساعدين التقنيين

العضوان الرسميان :

السيدان : العربي المكينسى وعلى الشعب ؛

العضوان النائبان :

السيدان : أحمد أبو هريرة وعبد الله بابا.

اللجنة رقم 12

سلك الرسامين

العضوان الرسميان :

السيدان : حميد رفلة وابراهيم صحى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد اللطيف راشد ومحمد سنليم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اللجنة رقم 13

درجة مسيري الاشغال الممتازين

العضوان الرسميان :

السيدان : محمد بورج والمفضل رحبوى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : سالم ايكر ومحمد الدباغ.

اللجنة رقم 14

درجة مسيري الاشغال

العضوان الرسميان :

السيدان : الخضير رحيوى وعبد الله مرشود ؛

العضوان النائبان :

السيدان : المصطفى السكاكى ومحمد خشان.

اللجنة رقم 15

درجة الاعوان العموميين خارج الصنف

العضو الرسمي :

السيد عز الدين بناني ؛

العضو النائب :

السيد امبارك هلال.

اللجنة رقم 16

درجة الاعوان العموميين من الصنف الاول

العضوان الرسميان :

السيدان : عبد السلام ابن الطالب وحماد الجرارى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : مبارك الكرداو ومحمد بدريوى.

اللجنة رقم 17

درجة الاعوان العموميين من الصنف الثاني

العضوان الرسميان :

السيدان : يوسف رزواني ومحمد خدورى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : الحسن السيبة والمعطى المؤدن.

اللجنة رقم 18

درجة الاعوان العموميين من الصنف الثالث

العضوان الرسميان :

السيدان : عبد اللطيف بنسكيج وعبد الرزاق السبيطى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد الله بنسكيج ومحمد أوريكة.

اللجنة رقم 19

درجة الاعوان العموميين من الصنف الرابع

العضوان الرسميان :

السيدان : ميمون بيجو وحمادى حرشاوى ؛

العضوان النائبان :

السيدان : عبد الله لعميم وبوعزة العدلى.

وحرر بالرباط في 3 شوال 1403 (14 يوليوز 1983)

الامضاء : ادريس البصري.

وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 1170.83 صادر في 8 رجب 1403 (22 ابريل 1983) بتعيين ممثلي الادارة لتمثيل الموظفين في حظيرة اللجنتين الاداريتين رقم 6 و 8 المختصتين ازاء درجتي اعوان التنفيذ الممتازين واعوان الخدمة الممتازين التابعين لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني.

ان وزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 يناير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1959) المطبق بموجبه بخصوص اللجان الادارية المتساوية الاعضاء الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبناء على القرار رقم 494.83 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1403 (فاتح ابريل 1983) بتتميم القرار رقم 343.74 بتاريخ 11 من محرم 1394 (4 يناير 1974) باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ؛

وحيث أنه يتعذر مطلقا تشكيل اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ضمن القواعد والشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.59.0200 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1959) ؛

والى ان يتأتى اجراء الانتخابات قصد تعيين ممثلي الموظفين في حظيرة اللجنتين الاداريتين المتساويتا الاعضاء المختصتين ازاء درجتي أعوان التنفيذ الممتازين واعوان الخدمة الممتازين التابعين لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

عملا بأحكام الفقرة الاخيرة من الفصل 28 من المرسوم رقم 2.59.0200 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1979) يعين بصفة ممثلي الادارة الاشخاص المذكورين بعده لتمثيل الموظفين في حظيرة اللجنتين الاداريتين رقم 6 و 8 المختصتين ازاء درجتي اعوان التنفيذ الممتازين واعوان الخدمة الممتازين التابعين لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني :

السيد فؤاد لحلو (بصفة رئيس) ؛

السيدة نعيمة اغميرس (بصفة عضو) ؛

السيد صالح بوعسرية (بصفة عضو).

وحرر بالرباط في 8 رجب 1403 (22 ابريل 1983).

الامضاء : محمد الدويري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 720.83 صادر في 14 من رجب 1403 (28 أبريل 1983) باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني.

ان وزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1959) بتطبيق الفصل 11 من الظهير الشريف بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية بشأن اللجان الادارية المتساوية الاعضاء ؛

وبناء على الانظمة الاساسية المتعلقة بأسلاك الادارة المركزية والاطر المشتركة بين الوزارات ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تحدث بوزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني لجان ادارية متساوية الاعضاء مختصة ازاء الموظفين التابعين لكل درجة أو مجموعة من الدرجات المبينة بعده :

اللجنة الاولى : المهندسون الرؤساء ومهندسو الدولة ؛

اللجنة الثانية : مهندسو التطبيق ؛

اللجنة الثالثة : المساعدون التقنيون ؛

اللجنة الرابعة : الاعلاميون المختصون والاعلاميون ؛

اللجنة الخامسة : المتصرفون المساعدون ؛

اللجنة السادسة : المحررون ؛

اللجنة السابعة : الكتاب الممتازون والكتاب ؛

اللجنة الثامنة : أعوان التنفيذ الممتازون وأعوان التنفيذ ؛

اللجنة التاسعة : أعوان الخدمة الممتازون وأعوان الخدمة ؛

اللجنة العاشرة : الاعوان العموميون خارج الصنف ، الاعوان العموميون من الصنف الاول ، الاعوان العموميون من الصنف الثاني ، الاعوان العموميون من الصنف الثالث والاعوان العموميون من الصنف الرابع ؛

اللجنة الحادية عشرة : أعوان الاشراف ، الاعوان المختصون وأعوان المناولة.

الفصل الثاني

يحدد تأليف اللجان المذكورة في الفصل الاول كما يلي :

بيان اللجان	الاعضاء الرسميون		الاعضاء النواب	
	ممثلو الادارة	ممثلو الموظفين	ممثلو الادارة	ممثلو الموظفين
اللجنة الاولى				
المهندسون الرؤساء	1	1	1	1
مهندسو الدولة	2	2	2	2
اللجنة الثانية				
مهندسو التطبيق	2	2	2	2
اللجنة الثالثة				
المساعدون التقنيون	2	2	2	2
اللجنة الرابعة				
الاعلاميون المختصون	1	1	1	1
الاعلاميون	2	2	2	2
اللجنة الخامسة				
المتصرفون المساعدون	2	2	2	2
اللجنة السادسة				
المحررون	1	1	1	1
اللجنة السابعة				
الكتاب الممتازون	1	1	1	1
الكتاب	2	2	2	2

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بيان اللجان	الاعضاء الرسميون		الاعضاء النواب	
	ممثلو الادارة	ممثلو الموظفين	ممثلو الادارة	ممثلو الموظفين
اللجنة الثامنة				
أعوان التنفيذ الممتازون	2	2	2	2
أعوان التنفيذ	2	2	2	2
اللجنة التاسعة				
أعوان الخدمة الممتازون	1	1	1	1
أعوان الخدمة	2	2	2	2
اللجنة العاشرة				
الاعوان العموميون خارج الصنف والاعوان العموميون من الصنف الاول	1	1	1	1
الاعوان العموميون من الصنف الثاني	2	2	2	2
الاعوان العموميون من الصنف الثالث	2	2	2	2
الأعوان العموميون من الصنف الرابع	1	1	1	1
اللجنة الحادية عشرة				
أعوان الاشراف	1	1	1	1
الاعوان المختصون وأعوان المناولة	1	1	1	1

الفصل الثالث. – ان مقتضيات هذا القرار تلغي وتحل محل القرار رقم 343.74 بتاريخ 11 من محرم 1394 (4 يبراير 1974) باحداث وتأليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي الاسلاك والدرجات التابعة لكتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية وكل القرارات المغيرة والمتممة له.

وحرر بالرباط في 14 من رجب 1403 (28 أبريل 1983).

الامضاء : محمد الدويري.

قرار لوزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 1184.83 صادر في 5 ذي القعدة 1403 (15 غشت 1983) بتعيين ممثلي الادارة والموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم الباحثين المشتركة بين الوزارات المنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام.

ان وزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.59.0200 الصادر في 26 من شوال 1378 (5 مايو 1959) بتطبيق الفصل 11 المتعلق باللجان الادارية المتساوية الاعضاء من الظهير الشريف الصادر بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.70.334 المؤرخ في 27 جمادى الاولى 1390 (31 يوليوز 1970) ؛

وبناء على القرار رقم 483.75 بتاريخ 21 من ربيع الاول 1395 (9 أبريل 1975) باحداث لجنة ادارية متساوية الاعضاء مختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم الباحثين المشتركة بين الوزارات المنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار وزير التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني رقم 874.83 بتاريخ 14 من رجب 1403 (28 أبريل 1983) بانتخاب ممثلي الموظفين المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم الباحثين المشتركة بين الوزارات المنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام ؛

وبناء على محضر لجنة فرز الاصوات خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 20 يونيه 1983 ،

يقرر ما يلي :

الباب الأول

ممثلو الادارة

الفصل الاول

يعين ممثلو الادارة الرسميون والنواب الآتية اسماؤهم المدعوين للاجتماع لمدة ست (6) سنوات ابتداء من 14 أكتوبر 1983 في حظيرة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم المشتركة بين الوزارات والمنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام كما يلي :

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لجنة فريدة

1 – الاساتذة والاساتذة المحاضرون

العضو الرسمي :

السيد محمد بيجاعد ؛

العضو النائب :

السيد عبد العزيز الغزالي.

2 – الاساتذة المساعدون والمساعدون

العضو الرسمي :

السيد محمد بنجلون ؛

العضو النائب :

السيد مصطفى تادلي فارس.

الباب الثاني

ممثلو الموظفين

الفصل الثاني

يعين عن طريق الاقتراع ممثلو الموظفين الرسميين والنواب الآتية اسماؤهم المدعوين للاجتماع من 14 أكتوبر 1983 لمدة ست (6) سنوات في حظيرة اللجنة الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء الموظفين التابعين لهيئة رجال التعليم الباحثين المشتركة بين الوزارات المنتمين للمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم الاعلام كما يلي :

لجنة فريدة

1 – الاساتذة والاساتذة المحاضرون

العضو الرسمي :

السيد محمد اللهلوه ؛

العضو النائب :

السيد البشير حمدوش.

2 – الاساتذة المساعدون والمساعدون

العضو الرسمي :

السيدة نزهة بن الخياط الزكاري الحسني ؛

العضو النائب :

السيدة فاطمة بنسليمان.

وحرر بالرباط في 5 ذي القعدة 1403 (15 غشت 1983)

الامضاء : محمد الدويري.

وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية

قرار لوزير الصيد البحري والملاحة التجارية رقم 1078.83 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1403 (30 مارس 1983) بتنظيم مباريات الالتحاق بالمعهد العالي للدراسات البحرية.

ان وزير الصيد البحري والملاحة التجارية ،

بناء على المرسوم رقم 2.81.684 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1402 (20 أبريل 1982) باحداث وتنظيم المعهد العالي للدراسات البحرية ولاسيما الفصل 30 منه ؛

وبعد استشارة مجلس استكمال الخبرة بالمعهد المذكور ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تشتمل مباراة الالتحاق بالسنة الاولى من فرع متصرفي الشؤون البحرية المقررة في الفصل 17 من المرسوم رقم 2.81.684 المشار اليه أعلاه الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1402 (20 ابريل 1982) على الاختبارات الكتابية والشفوية التالية :

1 – الاختبارات الكتابية :

تشتمل على :

أ) انشاء في موضوع عام ، المدة : 3 ساعات ، المعامل 4 ؛

ب) اختبار في اللغة العربية ، المدة : ساعتان ، المعامل : 2 ؛

ج) اختبار في اللغة الانجليزية أو الاسبانية المدة : ساعة ، المعامل : 2.

2 – الاختبار الشفوي :

يجرى الاختبار الشفوي أمام لجنة تتألف من أعضاء هيئة المدرسين بالمعهد العالي للدراسات البحرية ومتخصصين يدعون لهذا العرض :

المدة : 60 دقيقة ، المعامل : 2

ويعلن قبول المترشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الدرجات في مجموع الاختبارات دون أن تقل أي درجة من الدرجات التي حصلوا عليها عن 7 من 20.

الفصل الثاني

تشتمل مباراة الالتحاق بالسنة الاولى من فرع ربابنة أعالي البحار أو فرع الضباط الالاتيين من الطبقة الاولى المنصوص عليها في الفصل 19 من المرسوم رقم 2.81.684 المشار اليه أعلاه الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1402 (20 ابريل 1982) على الاختبارات الكتابية التالية :

1 – الاختبارات الاجبارية :

أ) اختبار الرياضيات ، المدة : 3 ساعات ، المعامل : 2 ؛

ب) اختبار الفيزياء والكهرباء ، المدة : 3 ساعات ، المعامل : 2 ؛

ج) اختبار التوجيه ، المدة : ساعة ونصف ، المعامل : 1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2 – الاختبارات الاختيارية :

أ) اختبار الرسم الصناعي ، المدة : 4 ساعات ، المعامل : 1 ؛

ب) اختبار في اللغة الانجليزية : المدة : ساعتان ، المعامل : 1.

وتراعى الاختبارات الاختيارية باضافة ما زاد على 8 من كل درجة من الدرجات التي نالها المترشح فيها الى النتيجة العامة التي حصل عليها في الاختبارات الاجبارية.

الفصل الثالث

يلحق بهذا القرار البرنامج المقرر للمباراة المنصوص عليها في الفصل الاول أعلاه.

اما البرنامج المقرر للمباراة المنصوص عليها في الفصل الثاني أعلاه فهو برنامج شعبة العلوم التجريبية من شهادة الباكالوريا بالنسبة الى الاختبارات الاجبارية واختبار اللغة الانجليزية وبرنامج الباكالوريا التقنية الصناعية بالنسبة الى اختبار الرسم.

الفصل الرابع

توضع كل سنة قائمة يرتب فيها بحسب الاستحقاق المشاركون في كل مباراة من المباراتين المنصوص عليهما في الفصلين الاول والثاني أعلاه.

ويعلن قبول المترشحين الاولين في القائمتين باعتبار عدد المناصب المتوفرة المحددة كل سنة بمقرر وزيري.

الفصل الخامس

يسند الى مدير المعهد العالي للدراسات البحرية تنفيذ هذا القرار الذي يعمل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 15 من جمادى الآخرة 1403 (30 مارس 1983).

الامضاء : بنسالم الصميلي.

***

ملحق بقرار وزير الصيد البحري والملاحة التجارية رقم 1078.83 صادر في 15 من جمادى الآخرة 1403 (30 مارس 1983) في شأن تنظيم مباريات الالتحاق بالمعهد العالي للدراسات البحرية يتضمن برنامج مباراة الالتحاق بفرع متصرفي الشؤون البحرية

1 – الاقتصاد السياسي والاقتصاد الوطني ؛
2 – القانون العام والقانون الخاص ؛
3 – جغرافية العالم الاقتصادية ؛
4 – العلاقات الاقتصادية الدولية ؛
5 – اللغة العربية (مستوى الباكالوريا) ؛
6 – اللغة الانجليزية (مستوى الباكالوريا) ؛
7 – نشأة وتطور التخطيط بالمغرب ؛
8 – مبادىء الاقتصاد البحري ؛
9 – اللغة الاسبانية (مستوى الباكالوريا).

وزارة البريد والمواصلات

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1156.83 صادر في 11 من شوال 1403 (22 يوليوز 1983) المتعلق بتطبيق المرسوم رقم 2.82.674 الصادر في 28 من ربيع الاول 1403 (13 يناير 1983) باحداث تعويض للمساعدة على شراء دراجة بخارية.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم رقم 2.82.674 الصادر في 28 من ربيع الاول 1403 (13 يناير 1983) باحداث تعويض للمساعدة على شراء دراجة بخارية وتحديد اجراءات منح هذا التعويض ، ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وبناء على القرار رقم 1117.82 الصادر في 23 من جمادى الاولى 1402 (20 مارس 1982) المحددة بموجبه شروط منح التعويض عن التنقل داخل منطقة الاقامة المحدث بالقرار الوزيري الصادر في 5 ذي الحجة 1371 (27 غشت 1952) لفائدة سعاة البريد وأعوان المصالح التقنية الذين يستعملون دراجاتهم البخارية الشخصية لتوزيع البريد أو تسجيل الاختلالات ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

ان التعويض للمساعدة على شراء دراجة بخارية يمكن منحه للاعوان الرسميين أو المؤقتين المشار اليهم أدناه :

مصلحة التوزيع :

– سعاة البريد ؛
– سعاة البريد الممتازون ؛
– أعوان الحراسة ؛
– أعوان الخدمة ؛
– الاعوان العموميون.

المصالح التقنية :

– الاعوان التقنيون المساعدون ؛
– الاعوان التقنيون ؛
– رؤساء الفرق ؛
– أعوان الخطوط الممتازون ؛
– أعوان الخطوط ؛
– الاعوان العموميون من الصنف الرابع (مساعدو عمال الخطوط) ؛
– سعاة البريد المكلفون بتوزيع البرقيات ؛
– أعوان الخدمة ؛
– أعوان الحراسة المكلفون بتوزيع البرقيات.

الفصل الثاني

يعمل بهذا القرار ابتداء من فاتح يناير 1982.

وحرر بالرباط في 11 من شوال 1403 (22 يوليوز 1983).

الامضاء : محمد العنصر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قرار لوزير البريد والمواصلات رقم 1212.83 صادر في 7 ذي الحجة 1403 (15 شتنبر 1983) بتنظيم دورة تاهيل المفتشين ودورة تاهيل القباض من الصنف الثاني.

ان وزير البريد والمواصلات ،

بناء على المرسوم رقم 2.79.427 الصادر في 2 ذي الحجة 1379 (24 اكتوبر 1979) باحداث وتنظيم المعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ولاسيما الفصل 2 منه ؛

وبناء على المرسوم الملكي رقم 1193.66 الصادر في 27 من ذي القعدة 1386 (7 مارس 1967) بشأن النظام الاساسي الخاص بموظفي وزارة البريد والبرق والهاتف ، كما وقع تغييره وتتميمه ولاسيما الفصلين 19 و 27 منه ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تنظم بالمعهد الوطني للمواصلات السلكية واللاسلكية دورة مدتها سنة لتأهيل المفتشين المختارين من بين رؤساء الاقسام وتأهيل قباض الصنف الثاني المختارين من بين قباض الصنف الثالث.

الفصل الثاني

يجب على رؤساء الاقسام الناجحين في مباراة اختيار المفتشين أن يتابعوا دوزة تأهيل تشتمل على دروس نظرية وتدريب عملي :

أ) الدروس النظرية :

– المواد المهنية : الانظمة المتعلقة بالمصالح البريدية والمالية ومصالح المواصلات السلكية واللاسلكية ، المدة : 3 أشهر ؛

– المواد القانونية : القانون الاداري والمالية العامة ، المدة : 6 أشهر.

ب) يجري التدريب العملي الذي تستغرق مدته 3 أشهر بمصالح الاستغلال الادارية والبريدية ومصالح المواصلات السلكية واللاسلكية.

الفصل الثالث

يجب على القباض من الصنف الثالث الناجحين في مباراة اختيار القباض من الصنف الثاني أن يتابعوا دورة تأهيل تشتمل على :

– مواد مهنية تتعلق بالمصالح البريدية والمالية ومصالح المواصلات السلكية واللاسلكية ، المدة : 6 أشهر ؛

– مواد قانونية تتعلق بالقانون الاداري والمالية العامة ، المدة : 6 أشهر.

الفصل الرابع

تختتم كل دورة تأهيل بالامتحان ، ويحدد المعامل الخاص بكل مادة من المواد المنصوص عليها في الفصلين 2 و 3 أعلاه على الصورة التالية :

1 – دورة تأهيل المفتشين :

أ) المواد المهنية : 1 ؛

ب) المواد القانونية :

– القانون الاداري : 1

– المالية العامة : 1

ج) التدريب العملي : 1.

2 – دورة تأهيل القباض من الصنف الثاني :

أ) المواد المهنية : 1 ؛

ب) المواد القانونية :

– القانون الاداري : 1

– المالية العامة : 1

ج) التدريب العملي : 1.

الفصل الخامس

يعتبر ناجحا كل مترشح حصل في امتحان نهاية الدورة على معدل 20/13 بالنسبة الى مجموع المواد.

ويلزم المترشحون الحاصلون على معدل يقل عن 20/13 بالمشاركة في امتحان استدراكي.

الفصل السادس

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 7 ذي الحجة 1403 (15 شتنبر 1983).

الامضاء : محند العنصر.

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 1186.83 صادر في فاتح ذي القعدة 1403 (11 غشت 1983) بتغيير القرار رقم 506.83 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1403 (فاتح ابريل 1983) باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بناء على القرار رقم 506.83 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1403 (فاتح ابريل 1983) باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يغير الفصل الاول والفصل الثاني من القرار رقم 506.83 الصادر في 17 من جمادى الآخرة 1403 (فاتح أبريل 1983) باحداث وتاليف اللجان الادارية المتساوية الاعضاء المختصة ازاء موظفي وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي المشار اليه أعلاه كما يلي :

« الفصل الاول. – تحدث بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

« لجان ادارية متساوية الاعضاء مختصة ازاء الموظفين التابعين

« لكل درجة او مجموعة من الدرجات المبينة بعده :

« اللجنة الاولى : .....

« اللجنة الثالثة : مهندسو التطبيق والاعلاميون.»

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

« الفصل الثاني. – يحدد تأليف اللجان المذكورة في الفصل الاول كما يلي :

بيان اللجان (الاسلاك والدرجات)	ممثلو الادارة		ممثلو الموظفين	
	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب	الاعضاء الرسميون	الاعضاء النواب
.....	.....	.....	.....	.....
اللجنة الثالثة				
مهندسو التطبيق والاعلاميون	2	2	2	2
اللجنة السادسة				
المفتشون البيطريون الرؤساء	1	1	1	1
اللجنة الثامنة عشرة				
المساعدون التقنيون المختصون في المياه والغابات	1	1	1	1

(الباقي بدون تغيير).

وحرر بالرباط في فاتح ذي القعدة 1403 (11 غشت 1983).

الامضاء : عثمان الدمناتي

كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية

قرار لكاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية رقم 609.83 صادر في 14 من شعبان 1403 (27 مايو 1983) بتغيير القرار رقم 234.71 الصادر في فاتح ابريل 1971 بتحديد عدد الاجهزة التليفونية من الصنف « ب » اللازمة لحسن سير مصالح كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية.

ان كاتب الدولة لدى الوزير الاول المكلف بالشؤون الادارية ،

بناء على المرسوم رقم 2.70.378 الصادر في فاتح رجب 1390 (22 شتنبر 1970) بتحديد شروط وضع جهاز تليفوني لما تدعو اليه حاجة المصالح الادارية في منازل شخصيات سامية وبعض موظفي الدولة ، كما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار رقم 234.71 الصادر في فاتح أبريل 1971 بتحديد عدد الاجهزة التيليفونية من الصنف « ب » اللازمة لحسن سير مصالح كتابة الدولة لدى الوزير الاول المكلفة بالشؤون الادارية ،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يغير كما يلي الجدول المنصوص عليه في الفصل الاول من القرار رقم 234.71 المشار اليه أعلاه الصادر في فاتح أبريل 1971 :

نظام وضع الاجهزة التليفونية	العدد
الصنف « ب » :	
–	
– المفتش العام (درجته تماثل درجة مدير بالادارات المركزية)	1

(الباقي لا تغيير فيه)

وحرر بالرباط في 14 من شعبان 1403 (27 مايو 1983)

الامضاء : محمد التوكاني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

اعلانات وبلاغات

وزارة المالية
(مديرية الضرائب)

اعلان بوضع لاستخلاص جداول المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

ليكن في علم المكلفين بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها بأن الجداول الموضوعة للاستخلاص والمشار اليها أسفله قد وضعت للنشر وللاستخلاص في التواريخ المحددة لذلك وهي رهن اشارتكم لدى مكاتب القباضات المعنية.

السبت 8 محرم 1404 (15 أكتوبر 1983). – **الضريبة الحضرية** : الحسيمة ، رقم الاصدار 4 لسنة 1980.

الضريبة المترتبة على الارباح المهنية : آسفي يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 12 لسنة 1975 ؛ سيدي سليمان ، رقم الاصدار 19 لسنة 1977 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 28 لسنة 1977 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 20 لسنة 1978 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 33 لسنة 1978 ؛ أزرو ، رقم الاصدار 10 لسنة 1979 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 27 لسنة 1979 ؛ مراكش المدينة ، رقم الاصدار 19 لسنة 1979 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 13 لسنة 1979 ؛ مكناس البطحاء ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ مكناس الرياض ، رقم الاصدار 12 لسنة 1980 ؛ أزرو ، رقم الاصدار 9 لسنة 1980 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 23 لسنة 1980 ؛ الخميسات ، رقم الاصدار 11 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 13 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الفداء ، رقم الاصدار 11 لسنة 1980 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 17 لسنة 1980 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980 ؛ انزكان ، رقم الاصدار 9 لسنة 1980 ؛ طنجة الوسطى ، رقم الاصدار 16 لسنة 1980 ؛ الرباط حي مابيلا ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ تيفلت ، رقم الاصدار 7 مكرر لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ بن احمد ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ أكادير المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ سيدي سليمان ، رقم الاصدار 16 لسنة 1979 ؛ مكناس البطحاء ، رقم الاصدار 13 لسنة 1980 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ سلا تابريكت ، رقم الاصدار 15 لسنة 1980 ؛ مكناس البطحاء ، رقم الاصدار 10 لسنة 1981 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة – وجدة المدينة – فاس المدينة الجديدة – فاس عين القادوس – فاس البطحاء – فاس المدينة الجديدة – صفرو – مكناس البطحاء – مكناس يعقوب المنصور – مكناس المدينة – مكناس بني محمد – مكناس الرياض – الحاجب – يفرن بني تجنيت – القنيطرة القباضة البلدية – القنيطرة الوسطى – سيدي قاسم – سيدي سليمان – سوق أربعاء الغرب – مشرع بلقصيري – وزان – الرباط المدينة – الرباط حي مابيلا – الرباط الاوداية – الرباط يعقوب المنصور – تمارة – سلا القباضة البلدية – سلا تابريكت – تيفلت – الخميسات القباضة البلدية – الدار البيضاء سيدي بليوط – الدار البيضاء الصخور السوداء – الدار البيضاء عين السبع – الدار البيضاء سيدنا – الدار البيضاء الحي المحمدي – الدار البيضاء درب عمر – الدار البيضاء بوشنتوف – الدار البيضاء الفداء – الدار البيضاء عين الشق – الدار البيضاء الجماعة – الدار البيضاء الموقع الجميل – الدار البيضاء المعاريف – المحمدية – سطات – بن أحمد – وادي زم – برشيد – دمنات – بني ملال المدينة القديمة – قصبة تادلة – الفقيه بن صالح – أزيلال – واويزرت – الجديدة الهضبة – آسفي ابن رشد – آسفي يعقوب المنصور – جمعة السحيم – اليوسفية – مراكش كليز – سيدي بوعثمان – مراكش المدينة – مراكش باب دكالة – مراكش عرصة المعاش – مراكش كليز – قلعة السراغنة – امنتانوت – العطاوية – طنجة المدينة – طنجة الوسطى – تطوان العدالة – تطوان باب توت – شفشاون جبالة – باب برد – العرائش – القصر الكبير – الناضور – الحسيمة – امزورن – ترجيست – مضار – زايو ، رقم الاصدار 7 لسنة 1981 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 120 لسنة 1978 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 107 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 117 لسنة 1980 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 123 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 108 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 113 لسنة 1981 ؛ امزورة ، رقم الاصدار 5 لسنة 1981 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 38 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 10 و 11 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء باب مراكش ، رقم الاصدار 115 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 111 لسنة 1982 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 131 لسنة 1982 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1982 ؛ امزورن ، رقم الاصدار 6 لسنة 1982 ؛ القنيطرة القباضة البلدية ، رقم الاصدار 12 و 13 لسنة 1983 ؛ الرباط المحيط ، رقم الاصدار 18 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 19 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 115 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 18 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 110 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983.

واجب التضامن الوطني « الارباح » : فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ القنيطرة المدينة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء درب سيدنا ، رقم الاصدار 23 لسنة 1980 ؛ بني ملال ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ فاس المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 6 مثلث لسنة 1981 ؛ الرباط المدينة ، رقم الاصدار 9 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 7 مثلثة لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة – وجدة المدينة – وجدة باب الغربي – فكيك – فاس المدينة الجديدة – فاس عين القادوس – فاس البطحاء – صفرو – مكناس يعقوب المنصور – مكناس المدينة – مكناس بني محمد – مكناس الرياض – الحاجب – بني تجيت – القنيطرة القباضة البلدية – القنيطرة المدينة – سيدي قاسم – سوق أربعاء الغرب – مشرع بلقصيري – وزان – الرباط المدينة – الرباط حي مابيلا – الرباط المحيط – الرباط الاوداية – الرباط يعقوب المنصور – تمارة – سلا القباضة البلدية – سلا تابريكت – تيفلت – الخميسات القباضة البلدية – الدار البيضاء سيدي بليوط – الدار البيضاء الصخور السوداء – الدار البيضاء عين السبع – الدار البيضاء سيدي عثمان – الدار البيضاء الحي المحمدي – الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة – الدار البيضاء بوشنتوف – الدار البيضاء الفداء – الدار البيضاء سيدي عثمان – الدار البيضاء حي الجماعة – الدار البيضاء عين الشق – الدار البيضاء الفداء – الدار البيضاء الموقع الجميل – الدار البيضاء المعاريف – المحمدية – سطات – بن أحمد – وادي زم – برشيد – دمنات – بني ملال المدينة القديمة – قصبة تادلة – الفقيه بن صالح – أزيلال – واويزرت – الجديدة الهضبة – آسفي ابن رشد – آسفي ابن رشد – آسفي يعقوب المنصور – جمعة السحيم – اليوسفية – مراكش كليز – مراكش

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المدينة – سيدي بوعثمان – مراكش المدينة – مراكش باب دكالة – مراكش عرصة المعاش – مراكش كليز – قلعة السراغنة – امنتانوت – العطاوية – طنجة المدينة – طنجة الوسطى – تطوان العدالة – تطوان باب توت – شفشاون – جبالة – باب برد – تطوان باب الرواح – العرائش – القصر الكبير – الناظور – الحسيمة – امزورن – ترجيست – زايو ، رقم الاصدار 7 لسنة 1981.

مدخر الاستثمار : جمعة السحيم ، رقم الاصدار 1 لسنة 1972 – 2 لسنة 1973 – 3 لسنة 1974 و 4 لسنة 1975 : الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 11 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 3 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 10 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 18 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 15 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 4 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 19 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 16 لسنة 1981 ؛ وجدة المدينة الجديدة – فاس المدينة الجديدة – فاس عين القادوس – فاس البطحاء – صفرو – مكناس البطحاء – مكناس بني محمد – الحاجب – القنيطرة القباضة البلدية – القنيطرة المدينة – سيدي قاسم – سوق أربعاء الغرب – الرباط المدينة – الرباط المحيط – الرباط يعقوب المنصور – سلا القباضة البلدية – سلا تابريكت – الخميسات القباضة البلدية – الدار البيضاء سيدي بليوط – الدار البيضاء الصخور السوداء – الدار البيضاء عين السبع – الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة – الدار البيضاء درب عمر – الدار البيضاء درب سيدنا – الدار البيضاء الحي المحمدي – الدار البيضاء درب عمر – الدار البيضاء بوشنتوف – الدار البيضاء سيدي عثمان – المحمدية – سطات – برشيد – بني ملال المدينة – القديمة – الفقيه بن صالح – آسفي ابن رشد – آسفي ابن بطوطة – اليوسفية – مراكش كليز – مراكش المدينة – مراكش باب دكالة – مراكش عرصة المعاش – طنجة المدينة – طنجة الوسطى – تطوان العدالة – تطوان باب توت – القصر الكبير – الناظور – الحسيمة – مضار – زايو ، رقم الاصدار 7 لسنة 1981.

الضريبة المترتبة على الارباح العقارية : مكناس البطحاء ، رقم الاصدار 14 لسنة 1980 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 13 لسنة 1980 ؛ مراكش كليز ، رقم الاصدار 11 لسنة 1981 ؛ بني انزار ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 3 لسنة 1983 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ مكناس الرياض ، رقم الاصدار 8 لسنة 1983 ؛ مكناس المدينة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1983 ؛ الحاجب – أزرو – مكناس المدينة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 2 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 3 لسنة 1983 ؛ صفرو ، رقم الاصدار 19 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 17 لسنة 1980 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 12 لسنة 1980 ؛ مراكش عرصة المعاش ، رقم الاصدار 8 لسنة 1981 ؛ آيت اورير ، رقم الاصدار 5 لسنة 1981 ؛ العرائش ، رقم الاصدار 13 لسنة 1981 ؛ مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 5 لسنة 1983.

مساهمة التضامن الوطني « الارباح » : مكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 17 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الخميسات ، رقم الاصدار 10 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 17 لسنة 1979 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 12 لسنة 1979.

المساهمة التكميلية : تطوان العدالة ، رقم الاصدار 10 لسنة 1982 ؛ وادي زم وخريبكة ، رقم الاصدار 1 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط – الدار البيضاء الصخور السوداء – الدار البيضاء عين السبع ، رقم الاصدار 8 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء الحي المحمدي ، رقم الاصدار 7 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 8 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 32 لسنة 1973 – 33 لسنة 1974 – 34 لسنة 1975 – 35 لسنة 1976 و 36 لسنة 1977 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 18 لسنة 1978 ؛ الدار البيضاء الموقع الجميل ، رقم الاصدار 36 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 29 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء الصخور السوداء ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ الحسيمة ، رقم الاصدار 2 و 3 لسنة 1983 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 19 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 8 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء بوركون ، رقم الاصدار 30 لسنة 1981 ؛ آسفي ابن رشد ، رقم الاصدار 6 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 9 لسنة 1982 ؛ آسفي ابن رشد ، رقم الاصدار 5 لسنة 1982 ؛ أكادير المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 7 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 11 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء درب عمر ، رقم الاصدار 10 لسنة 1980.

ضريبة التجارة : وجدة المدينة الجديدة ، رقم الاصدار 4 لسنة 1980 ؛ وجدة المدينة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1980 ؛ فاس البطحاء ، رقم الاصدار 5 لسنة 1980 ؛ الخميسات ، رقم الاصدار 7 لسنة 1980 ؛ سيدي بنور ، رقم الاصدار 3 لسنة 1980 ؛ القصر الكبير ، رقم الاصدار 3 لسنة 1980 ؛ فاس الفخارين ، رقم الاصدار 4 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي بليوط ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ أبو الجعد ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ بني ملال المدينة القديمة – بني انزار – مضار – زايو ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ خميس الزمامرة – مراكش باب دكالة – أمزميز – العرائش ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ ميدلت ، رقم الاصدار 5 لسنة 1980 ؛ الدار البيضاء المعاريف ، رقم الاصدار 4 لسنة 1980 ؛ وجدة المدينة – أحفير – فاس البطحاء ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ الرباط يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 4 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء سيدي عثمان ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء ساحة الامم المتحدة ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ الجديدة الهضبة ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ مراكش باب دكالة ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ الدار البيضاء وادي المخازن ، رقم الاصدار 3 لسنة 1981 ؛ فاس البطحاء وفاس الفخارين ، رقم الاصدار 6 لسنة 1980.

ضريبة الرخصة : مكناس البطحاء ومكناس يعقوب المنصور ، رقم الاصدار 2 لسنة 1981 ؛ أزمور ، رقم الاصدار 2 لسنة 1982.

مدير الضرائب بالنيابة ،
الامضاء : عبد العلي ابن ابريك.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.